طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

تشرين أول | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | ٢٠٢٢

فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

الشهيد القائد
صدام حسين

لإعادة ترتيب الأولويات لوقف تحلل الدولة

مع بدء العام الدراسي

الواقع التربوي مأزق ومسؤوليات

الهرمل تشيع المناضل الوطني الدكتور انور علو

قراءة قانونية وسياسية لاتفاقية الترسيم

بيـــان جبهة التحرير العربية حول مؤتمر الحوار

بيان قيادة قطر العراق في الذكرى الثانية لوفاة الأمين العام للحزب

قراءة في عناوين موازنة ٢٠٢٢

في رحاب الوطن العربي

الترسيم: الصفقة المشبوهة

كلمة الطليعة

الترسيم: صفقة مشبوهة على وقع قرع طبول الانتصار الوهمي

يكاد يكون لبنان البلد الوحيد في العالم الذي يفتقر إلى الكهرباء وهو على أبواب أفول الربع الأول من القرن الواحد والعشرين. فالعتمة تكاد تكون شاملة، والناس عمدت إلى ترتيب أمورها في تأمين طاقة كهربائية، إما عبر الاشتراكات بالمولدات الخاصة التي تحول أصحابها أو المستثمرين بها إلى مافيا تفرض شروطها على المشتركين وإما عبر الاستغناء عن كهرباء المؤسسة العامة وشبكة المولدات الخاصة، بمولدات منزلية، وأخيراً اللجوء إلى تأمين الكهرباء من الطاقة الشمسية وهم باتوا الأكثرية بعدما انعدمت أمامهم كل السبل لتأمين الكهرباء التي باتت من الضروريات التي توازي ضرورات الرغيف.

في كل مرة تشتد فيها المطالبة بتوفير الطاقة وتوجه السهام إلى وزارة الطاقة باعتبارها المعنية بإدارة المرفق، يكون الجواب الجاهز من وزير الطاقة المحسوب على "التيار الوطني الحر"، "ما خلونا". علماً أن هذا التيار يملك كتلة وازنة في المجلس النيابي وله الحصة الأكبر من الوزراء في أية تشكيلة حكومية ويحظى بتأييد ودعم واحتضان من قبل فريق سياسي "مُعَسْكَر" يمسك بخناق السلطة بالاستناد إلى فائض القوة التي يحوز عليها كقوة أمر واقع، مع كتلة نيابية وازنة، وفوق كل هذا، موقع رئاسة الجمهورية بشاغله المنتمي إلى هذا التيار والمتماهي مع ولي نعمته السياسية الذي لولاه لما كان وصل إلى هذا الموقع الذي أدار من خلاله مسيرة الانهيار الشامل والدفع بالبلاد والعباد إلى الجحيم كما بشر بذلك بعد جريمة تفجير مرفأ بيروت.

هذا الفريق بطرفيه الرسمي والسياسي الذي يبرر توقف معامل الكهرباء عن إنتاج الطاقة، بقول "ما خلونا"، يتجاهل العرض الذي قدمته ألمانيا يوم حضرت مستشارتها ميركل مع فريق فني كبير من شركة "سيمنس"، مبدية استعداداً لتأمين الطاقة للبنان خلال ستة أشهر وبكلفة توازي مليار وثمانمائة مليون دولار أميركي مقسطة على عشرين سنة. إن هذا العرض رفض من فريق

"ما خلونا"، لأنهم لو قبلوا بهذا العرض لكانت انقطعت الطرق على صفقات البواخر المستأجرة التي تنطوي عقودها على سمسرة تساوي ٥٠ ٪ من المبلغ المدفوع أجرة لها.

إن فريق "ما خلونا"، الذي حرم اللبنانيين من الكهرباء وأرهق كاهلهم بأزمة اقتصادية اجتماعية خانقة، تجاوز إرادة اللبنانيين ولم يقم أي اعتبار لاعتراضهم على الطريقة التي أديرت بها صفقة ترسيم الحدود البحرية مع العدو الصهيوني.

هذه الصفقة اعتبرها فريق العهد الرئاسي ومن لف لفه إنجازاً تاريخياً، في وقت تم فيه تجاوز القوانين الدولية ذات الصلة وخاصة قانون البحار لعام ١٩٨٢، الذي تحدد أحكامه الأسس التي ترتكز عليها عمليات ترسيم الحدود البحرية بين الدول، وهو اعتماد آخر نقطة على اليابسة يتم الانطلاق منها لترسيم الحدود البحرية، باعتبار نقاط اليابسة، هي نقاط ثابتة لتحديد الإحداثيات، فيما النقاط المائية هي نقاط مائجة لا يمكن الركون عليها في تثبيت الإحداثيات.

كما أن فريق "ما خلونا"، بكل أطرافه الواجهيين والمستترين، الذي تجاهل أحكام القانون الدولي في ترسيم الحدود البحرية، لم يكتفِ بهذا التجاهل وحسب، بل تنازل وتراجع عن الحقوق الوطنية الموثقة بالمحاضر، والمودعة لدى الأمم المتحدة سواء تلك التي انطوى عليها اتفاق "بوله- نيو كومب" العام ١٩٤٣، أو اتفاق الهدنة العام ١٩٤٩ والذي جرى التأكيد عليه بعد تسعة أشهر على اتفاقية الهدنة وكان الطرف الموقع عن الجانب اللبناني يومذاك برئاسة المقدم إسكندر غانم والذي أصبح قائداً للجيش فيما بعد.

فريق "ما خلونا"، الذي "نخر" رأس اللبنانيين بتبريراته عن التقصير في تأمين الكهرباء، وهو الذي أرهق الدولة بمديونية وصلت حصة الكهرباء منها ما يقارب الخمسون مليار دولار، خلع عنه "رداء الخنوع"، وشهر سيفه مقتحماً الخطوط الدفاعية للسيادة الوطنية في المياه الإقليمية محققاً اختراقاً للساتر المائي، دون أن يعير أي اهتمام للاعتراض الوطني الواسع على الطريقة التي أديرت فيها المفاوضات مع العدو الصهيوني بإشراف الوسيط الأميركي، والتي تمخضت عن اتفاق أقل ما يقال فيه إنه "اتفاق الصفقة"، التي تولى الجانب الرسمي اللبناني فيها مهمة التظهير الإعلامي والتوقيع عليها وفق ما تم الاتفاق عليه بين الثلاثي الذي خرج رابحاً منها.

وهم أولاً، العدو الصهيوني الذي فرض سيطرته التامة على حقل "كاريش" والذي تشير كافة التقديرات أنه يحتوي على احتياط كبير من الغاز والنفط، وما أن تم التوقيع على الاتفاقية حتى بدأ استخراج الغاز منه وتسويقه، فضلاً عن حصة له من عائدات حقل قانا يستحصل عليها من الشركة المنقبة،

وتوسيع المنطقة الأمنية التي يتحرك فيها إلى ما يعرف بخط العوامات. وهذا الخط يعتبره الكيان الصهيوني مهماً بالنسبة إليه، وخلال السنوات العشرين الماضية كان جيش العدو يعمل على طول هذا الخط من جانب واحد، وكان للجانب اللبناني شرعية دولية لرفض وجوده وما يترتب عليه باعتباره أقيم من جانب واحد. وإن "إسرائيل" طالبت بألا يتغير موقع خط العوامات وأصرت على أن يتحول إلى حدود دولية متفق عليها بين البلدين. وقد حصل العدو على ما طالب به وأصر عليه، ولهذا كان الإسقاط اللبناني للخط ٢٩، والأخذ بالاقتراح الأميركي الذي حدد الخط ٢٣ كخط ترتسم على أساسه الحدود البحرية والذي أعطى للكيان الصهيوني امتيازات اقتصادية بتوسيع مساحة المنطقة الاقتصادية التي سيستخرج منها النفط والغاز، إضافة إلى توسيع المساحة المائية وامتدادها إلى خط العوامات بذريعة أنه في حال تمت الزحزحة عن هذا الخط من موقعه الحالي إلى الجنوب، فإنه سيسمح بخط رؤية من الجانب اللبناني إلى الساحل الشمالي لفلسطين المحتلة.

وثانياً هي أميركا، وهي التي كانت على عجلة من أمرها لإنجاز الاتفاق لضرورات توظيف غاز شرق المتوسط في ضوء الحاجة لتأمين بديل عن الغاز الروسي وإفقاده القدرة على استعماله ورقة ضغط روسية على أوروبا في سياق الحرب الروسية الأوكرانية، وقد حصلت على مبتغاها، ولم يخف الرئيس الأميركي اغتباطه وهو يزف البشرى لشعب أميركا على هذا "الإنجاز العظيم" والذي اعتبره ورقة رابحة لحزبه في الانتخابات النصفية للكونغرس الأميركي.

وأما ثالثهما فهو النظام الإيراني، الذي كان الحاضر الدائم في كواليس التفاوض، والذي قبض ثمناً معجلاً بإعادة تعويم دوره في العراق من خلال تمكين القوى المرتبطة به من الإمساك بمفاصل السلطة من خلال موقعي رئاسة الحكومة والجمهورية. وإنه ليس مصادفة أن تفتح كوة واسعة في جدار الانسداد السياسي في جدار الأزمة في العراق التي امتدت لسنة تقريباً، في نفس الوقت الذي أعلن فيه عن التوصل إلى اتفاق بشأن ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة، كما أنه ليس مصادفة أن تنال حكومة "السوداني" الثقة من البرلمان العراقي في نفس اليوم والساعة التي وقع فيه رئيس جمهورية لبنان ورئيس وزراء العدو الاتفاقية، ومن ثم إحالتها للإيداع في الأمم المتحدة.

إن كيان العدو بدا مغتبطاً، لأنه استطاع الحصول على مبتغاه الاقتصادي والأمني، وأميركا بدت مغتبطة لأنها حققت ما سعت إليه، والنظام الإيراني بدا مغتبطاً من خلال ما استطاع الحصول عليه في ساحة العراق. وإذا كان النظام الإيراني لم يفرد حيزاً من الاهتمام الإعلامي والسياسي للاتفاق بسبب انهماكه في مواجهة الانتفاضة الشعبية المتواصلة منذ أكثر من أربعين يوماً وهي آخذة بالتصاعد والتوسع أفقيا، فإن إعلام أذرعه الأمنية والسياسية وخاصة "حزب الله" واعتبار الاتفاق إنجازاً تاريخياً حفظ للبنان حقوقه دون تقديم أية تنازلات، إنما كان يعبر عن حقيقة الموقف الإيراني.

وفي قراءة سريعة للاتفاقية، فإنها وبلغة الأرقام والحقائق المادية الدامغة، هي اتفاقية بين طرفين تفاوضا عبر طرف ثالث، وهي بما تمخضت عنه من نتائج، فإنها دون شك هي صفقة مشبوهة، دفع لبنان ثمنها من حقوقه الوطنية في سيادته وفي مصالحه الاقتصادية، وهي هربّت في لحظة حاجة الرابحين الثلاثة لها. ولا يغير من كنه هذه الحقيقة تطبيل المطبلين والمزمرين لما يسمونه انتصاراً فيما الوقائع تقول بعكس ذلك. وإذا كان من تفسير لهذا التطبيل والتزمير لها، فلأجل تضليل الرأي العام والتعمية عن التنازلات التي قدمت في كواليس المساومات سواء لحسابات فئوية خاصة ومنهم أطراف في المنظومة السلطوية أو لحساب دول إقليمية ودولية ترى في المجال العربي ومنه المائي مدىً حيوياً لمشاريعها.

إن الاتفاقية لو لم تكن تنطوي على صفقة مشبوهة وتنازلات مفضوحة، لما كان ملف التفاوض سحب أصلاً من يد الجيش اللبناني لإدخاله زواريب المساومة السياسية والمحاصصة في المستقبل على الناتج الاقتصادي، ولما كان حصل التراجع عن الخط ٢٩، ولما كان جرى تجاهل طلب تعديل المرسوم ٦٤٣٣، والذي أودعته السلطة اللبنانية الأمم المتحدة اعتمدت الخط ٢٣ كأساس لترسيم الحدود، وأخيراً بعدم إحالة الاتفاقية إلى المجلس النيابي لمناقشتها، مع العلم أن الأكثرية مؤمنة للتصويت عليها بالموافقة، لكن النقاش كان سيفتح الباب واسعاً أمام إبراز مثالبها.

إن فريق "ما خلونا"، بأطرافه الداخليين ورعاته الإقليميين والدوليين، والذين أوصلوا البلاد إلى الانهيار وتحلل الدولة، أسقطوا هذه المفردة من خطابهم السياسي عندما قاربوا مصالح الأطراف الإقليمية والدولية ولو كان على حساب المصالح الوطنية العليا، في وقت استمروا متمسكين بهذه المفردة إلى آخر لحظة في موقعهم السلطوي عند مقاربة كل قضية ترتبط بقضايا الشعب الحيوية والحياتية. وثمة تساؤل مشروع، ما السبب بذلك؟ الجواب بسيط وواضح جداً، إنه الافتقار إلى المصداقية الوطنية في تمثيلهم السياسي وعليهم ينطبق قول: "من يأكل من خبز السلطان يضرب بسيفه". وها قد ضربوا بسيفه ومرروا الصفقة المشبوهة على وقع قرع طبول الانتصار الوهمي.

* * * * *

لبنانيات

طليعة لبنان: لإعادة ترتيب الأولويات لوقف تحلل الدولة وملء الشغور

أكدت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، على ضرورة إعادة ترتيب الأولويات في البناء السياسي الجديد للبنان في ضوء المخاطر الناتجة عن التحلل في هيكل الدولة، كما اعتبرت أن ملء الشغور في موقع الرئاسة يبقى افضل من إدامة الفراغ، ورأت في الطريقة التي مررت بها الموازنة تعبيراً عن تخبط السلطة وارتباكها في إدارة الشأن العام. جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية للحزب فيما يلي نصه:

مع حلول الذكرى الثالثة لانتفاضة السابع عشر من تشرين الأول، ما زال لبنان يعاني من عصف الأزمة السياسية التي اشتدت وطأتها وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والنقدية، ومعها لم يعد اللبنانيون مهددين بأمنهم المعيشي وحسب، بل أصبحوا مهددين بانحلال الدولة التي تتولى مرافقها المختلفة إدارة الشؤون العامة. وهذه الانعكاسات لتداعيات الأزمة لم يحصل أن شهد لبنان مثيلاً لها منذ قيام دولته ونيله لاستقلاله السياسي قبل نيف وسبعة عقود. وأن ما يزيد الأمور تفاقماً، إن المنظومة السلطوية التي تتحمل مسؤولية الانهيار العام بسبب فسادها ونهبها للمال العام وسوء إدارتها لشؤون الحكم بكل مرافقه، ما زالت تدير البلد بذات العقلية التي كانت تدير بها الأزمات السابقة، وهي مقاربة الحلول من خلال تأمين المصالح والمغانم الفئوية والمحاصصة القاتلة وأياً تكن النتائج الكارثية التي ترخي بتأثيراتها الضاغطة على الشرائح الشعبية الأوسع .

إن هذه المقاربة للمنظومة السلطوية في معالجة الأزمة التي انفجرت على نطاقها الواسع منذ ثلاثة أعوام، لم يقتصر على سوء أدارتها للملف المالي والنقدي وعدم سن التشريعات التي تحمي جني عمر المواطنين واستمرار الحجر على قانون استقلالية السلطة القضائية لإبقاء المرفق القضائي تحت الوصاية السياسية، بل برز بشكله الفاقع، والبلد يقف على أبواب استحقاق دستوري متعلق بالسلطتين التنفيذية والتشريعية وبإدارة المالية العامة. فبعد مرور ما يقارب الخمسة اشهر على تشكيل مجلس نيابي جديد، مازالت محاولات تأليف حكومة جديدة تتعثر على وقع التجاذبات والشروط المتقابلة، والأيام الفاصلة عن انتهاء ولاية رئيس الجمهورية تتناقص دون أن تؤدي الجلسة الأولى لانتخاب رئيس جديد إلى تصاعد الدخان الأبيض، بل الأمور تستمر في مراوحتها، حيث باتت الأرجحية تميل إلى عدم انتخاب رئيس للجمهورية قبل انتهاء الموعد الدستوري في ٣١ تشرين الأول، مما سيجعل الفراغ قائماً في هذا الموقع إلى أمدٍ. وهذه ليست المرة الأولى التي يعيش فيها لبنان أزمة فراغ رئاسي، إذ سبق وحصل لأكثر من مرة. لكن ما يجعل الظرف مختلفاً هذه المرة، هو أن الحكومة تواجه أيضاً تعثراً في تأليفها أو في إعادة تعويمها مع بعض التعديلات الطفيفة على بعض أعضائها. وإذا ما أضيف إلى هذا التخبط السياسي الذي يتمحور حول الانتخابات الرئاسية وتأليف الحكومة، التخبط المتعلق بإدارة المالية العامة، والذي كانت ابرز تجلياته في العشوائية التي رافقت تمرير الموازنة العامة، لتبين المستوى الخطير الذي بلغته حدة الأزمة والتي لم تعد تداعياتها السلبية تبرز من خلال مظاهر الوضع السياسي المأزوم بكل انعكاساته على الوضعين الاقتصادي والمعيشي وحسب، بل باتت مظاهره تتجلى من خلال انهيار هيكل الدولة وعدم قيام مرافقها المختلفة بتأدية وظائفها العامة، وهذا ما يطرح تحديات جديدة أمام عملية إنتاج حل سياسي للازمة .

إن هذه التحديات باتت تتطلب إعادة ترتيب الأولويات في مقاربة الوضع السياسي واستنباط الحلول للازمة بكل عناوينها الاقتصادية والاجتماعية والمالية .

وعليه فإن القيادة القطرية للحزب وفي ضوء ما بلغته الأزمة من خطورة على بنيان الدولة تؤكد على ما يلي:

أولاً، مع تحميل المنظومة السلطوية بكل أطرافها مسؤولية تفاقم الأزمة والانهيار العام لدور الدولة، ترى أن المسؤولية الوطنية تفرض على كل قوى التغيير الوطني بكل طيفها السياسي والحراكي، أن تضيف إلى سلم أولوياتها وقف الانهيار في بنيان الدولة مع التشديد على تمسكها بالمشروع السياسي الإصلاحي في حده الأدنى والتغييري في حده الأقصى والذي تمحورت حول عناوينه شعارات الانتفاضة الشعبية في مواجهة منظومة الفساد والمحاصصة .

ثانياً، في ظل الفراغ المرجح حصوله في موقع الرئاسة، فإن الأمور ستندفع نحو مزيد من التفاقم على كافة الصعد والمستويات وخاصة على مستوى الدور الوطني والوظيفي للدولة، ولهذا فإن ملء الشغور في المواقع وخاصة الدستورية منها يبقى في كل الظروف افضل من الفراغ. وإذا كانت الحلول الحاسمة للازمة مؤجلة بحكم التطورات الدولية والإقليمية، فإنه بالإمكان تمرير هذا الاستحقاق عبر توافقات على شخصية رئيس توافقي تتوفر فيه المواصفات الوطنية التي تمكنه من أن يكون موقع تقاطع إيجابي بين كافة الأطراف، وبما يساعد على الحد من التحلل في بنيان الدولة .

وعليه فإن القيادة القطرية للحزب تنظر بإيجابية لكل طرح سياسي ينطلق في مقاربته لملء الشغور في المؤسسات ومنها رئاسة الجمهورية وإعادة تفعيل دورها من منطلق إنقاذي للبنان وحماية مقوماته الوطنية الأساسية التي تتجسد في ثلاثية وحدة الأرض والشعب والمؤسسات .

ثالثاً، إن القيادة القطرية للحزب، وهي تؤكد على إعادة المرفق العام بكل إدارته لتفعيل دوره وتسيير كل ماله صلة بالشأن العام والقطاع الخدماتي، تسجل تحفظها على الطريقة التي مررت فيها الموازنة العامة في المجلس. فتأكيد الحزب على أهمية إقرار موازنة عامة تحدد فيها الإيرادات وأبواب النفقات، يفترض أن تراعى في إقرارها المهل الدستورية حيث ينص الدستور على دراستها وإقرارها في دورة الانعقاد الثانية للمجلس النيابي وكحد اقصى في الشهر الأول من السنة المالية التي تحدد الموازنة أبواب إيراداتها ونفقاتها. وهو الذي لم يحصل، اذا أقرت الموازنة في نهاية السنة المالية، وهذا مخالف للدستور. ولو كان هناك وضع طبيعي لكان قانون

الموازنة عرضة للطعن أمام المجلس الدستوري لمخالفات شكلية جوهرية ولمخالفات في أساسها وهي التي لم تراع في بنودها الشروط الواقعية. وهذا ما اطفى عليها طابع العشوائية عبر تمرير بنود اتفاقية لا تتوفر لها أية تغطية نقدية، مما سيدفع الوضع النقدي إلى ارتفاع مريع في مستوى التضخم وبالتالي حصول ارتفاع في أسعار السلع والخدمات غير مسيطر عليه .

إن الموازنة العامة لا تقارب من خلال المواقف الشعبوية، بل من خلال الموازنة بين الواردات والنفقات حتى لا يصبح المواطن في وضع من يلحس المبرد في حال مررت نفقات دون تأمين تغطية نقدية لها، او وجود قطاعات اقتصادية منتجة وهو غير المتوفر في واقع لبنان الحالي .

إن القيادة القطرية للحزب في ضوء المخاطر الناجمة عن الانحلال في بنية الدولة، تدعو قوى الاعتراض الوطني كما القوى والفعاليات السياسية ومنهم النواب الذين يرفعون شعار التغيير لإعادة ترتيب الأولويات انطلاقاً من الضرورة التي تفرضها ضرورات حماية المقومات الوطنية، والعمل لبلورة رؤيتها السياسية للإنقاذ الوطني في اطار برنامج مرحلي يحاكي ما طرحته الانتفاضة الشعبية من رؤية تغييرية وتحول دون تمادي الفراغ في المؤسسات كما التفلت من قيامها بتأدية وظائفها والذي لا يؤثر سلباً على تأمين مصالح المواطنين وحسب ، بل سيوفر مناخات لتفلت اجتماعي تغذيه ظروف المعيشة الصعبة وافتقار الناس لشبكة أمانٍ حياتي، وهذا ما يجب محاذرته حتى لا يندفع البلد إلى الفوضى الشاملة التي يعرف الجميع كيف تنطلق شرارتها لكن لا أحد يعرف كيف ستكون نتائجها الكارثية على المستوى الشعبي كما على المستوى الوطني، وهذا ما يجب تداركه لان الكل سيكون خاسراً .

بيروت في ٢٠٢٢/١٠/١

في تراجيديا الوصول إلى سدة الرئاسة: من افشل عهد ميشال عون؟

نبيل الزعبي

لم يحظَ رئيس للجمهورية اللبنانية من الشعبية ما حظي به الرئيس ميشال عون، بل أن الظروف السياسية التي بدأ منها كانت مهيئة لتجعل كل من سبقه على هامش سيرته الوطنية، عندما انطلق "وطنياً" جامعاً عابراً في طروحاته السياسية، كل الطوائف والمناطق، فكان أبناء عكار وطرابلس، في الجيش اللبناني، على سبيل المثال، أوائل من دافع عنه في أوج الحرب عليه واستمروا على الوفاء له من منطلق "وطنيته" التي لطالما جهر بها، سواء يوم إخراجه بالقوة من قصر بعبدا ولجوئه إلى فرنسا، أم بعد عودته من اللجوء في العام ٢٠٠٥ عندما كان أول ما خاطب به شعبه "العظيم "قائلاً : اذا رأيتموني أتكلم طائفيةً انبذوني .

كان هذا الطرح الوطني النظيف هو جواز سفره الجديد إلى اللبنانيين بمختلف مناطقهم والوان طيفهم الديني الذين رأوا فيه المخلّص والقائد الوطني الملهم، قبل أي شيءٍ آخر .

منذ عودته إلى لبنان، كان الأصدقاء الخُلّص للعماد ميشال عون، يتابعونه بكل جدية واهتمام، ولطالما توقفوا عند "زلّاته " الصغيرة وبداية "تكويعاته" الطائفية وارسلوا ينصحونه من واقع الخوف على ماضيه الوطني والحرص على أن يبقى "الأيقونة " الوطنية التي لا ينازعها رئيس آخر، سابق له أم لاحق، لتتكرّس وطنية الموقع الأول في البلاد وهو يطرح الإصلاح والتغيير شعاراً له قبل أي شعارٍ آخر.

كان عليه أن يدرك أن الرئيس الوطني التوحيدي الجامع، هو من يبقى في ذاكرة مواطنيه، وان الحياد عن ذلك، يجعل منه قائداً لطائفة ومذهب أو منطقة بصورة مُذَهّبة رسمها له المقرّبون اليه تحت مسمى الرئيس القوي حيث وجد هذا المسمى "هوىً" في نفسه وللأسف، فلم ينصحه من زيّنوا له ذلك، انه ما بين الرمز الوطني والزعيم الطائفي، بوناً شاسعاً يجعله ملكاً لفريق دون آخر ولكن في زاوية أحادية من زوايا الوطن، وهو الذي كان بوسعه أن يجمع الوطن كله حواليه فلا يترك زاويةً فيه إلا وتنشد له حباً وولاءاً .

كان عليه أن يدرك الأفخاخ المنصوبة له ودخلها بإرادته، يوم اطلق وريثه السياسي عبارة "ما خلُّونا " دون أن يتمرّد على الذين ما " خلّوه" ويرمي الكرة في وجههم فينفض يديه من المسؤولية ويكاشف مواطنيه بالحقائق ليخرج كبيراً بمصداقية القول والفعل معاً، عوض استمرائه للعبة الحكم وتشبُّثه بالوزارات العشر التي يشغلها وكلها وزارات وازنة ومفصلية سعى بمحاصصاته فيها أن يكون على نمط من ينتقدهم ويدعو لتغييرهم ، واذا به ينحر "الإصلاح والتغيير" الذي دعا اليه ليجعله شعاراً بائداً أمام شعار "لبنان القوي " الذي بدوره، أوصل الرئيس إلى الإقرار مؤخراً انه " مُحاصَر "، ليضيف في نفحة تراجيدية محزنة على طريقة " عليَّ وعلى أعدائي "انه لن يغادر القصر إذا شعر بوقوع مؤامرة و لن يقف مكتوف الأيدي"، كما جاء في مقابلة صحافية له مع جريدة الأخبار اللبنانية بتاريخ ١٣/٩/٢٠٢٢.

يذكرُنا الرئيس عون بعبارة (وكأنك يا أبو زَيد، ما غَزيت)، وهو الذي كان بيده كل أدوات رمي اللبنانيين في جهنّم التي بشّر بها منذ اشهر ، فما عدا ما يجعله اليوم يتقمّص مظلومية الرئيس المضطهَد (بفتح الهاء) ، بينما كان في كل السنين التي تلت عودته في العام ٢٠٠٥ لم يخرج عن كونه المضطَهِد (بكسر الهاء) في كل أمور السياسة والحكم والتوزير وفرض الوريث وتعطيل الاستحقاقات الحكومية والرئاسية لسنوات اقتطعَت من عمر اللبنانيين ويتحمل أوزارها من يخرج علينا اليوم بشخصية البطل التراجيدي الذي دفعته أخطاءه إلى المساهمة في تحقيق واقعنا المأساوي الذي نعيش ويقود نفسه إلى النهاية الحتمية التي نعيشها في التراجيديات العاطفية التي تتميز بجعل العالم من حول البطل الرئيسي عنصراً إضافياً في صناعة مأساته، حيث يمنعه مجتمعه، أو عرقه، أو لونه من تحقيق عاطفته، ويصبح عائقا أمامه ، وفي هذا النوع من التراجيديات، يأتي الإخراج النهائي من على مسرح الرواية خلاصاً للبطل، حيث لا تستطيع البطولة المزيفة أن تتعايش والمأساة معاً.

النص مستوحى من التراجيديا الشكسبيرية التي أراد شكسبير أن يقول أنه لا يوجد إنسان كامل وإن لدى كلّ امرئ نقصاً ما .

ليس في كل ما تقدّم تشفيّاً أو شماتةً بعهد الرئيس ميشال عون الذي يتحمل مسؤولية إفشاله بيده عن سابق تصور وتصميم عند رضائه بتسليم زمام أموره لمستشارين ومقرّبين وبطانة فاسدة الذين خرّبوا عليه أضعاف مضاعفة مما فعله الخصوم، وانهوا معه تجربة من كان يوماً، قائداً وطنياً شجاعاً.

١٧ تشرين الحقيقة الشعبية في المعادلة السياسية

نبيل الزعبي

لا يرفع من قيمة ومكانة انتفاضة السابع عشر من تشرين البيضاء، سوى كل هذا الهجوم المسعور من قوى السلطة مجتمعةً بمنظومتها الفاسدة المتآكلة التي تتغاضى اليوم عن كل ما جنته أياديها من معاناة وألم للّبنانيين بتوجيه سهامها المسمومة على قوى الانتفاضة بعد أن خبرتهم الساحات والشوارع وهم اليوم، وبدون منازع، الممثل الحقيقي للشعب والأمل العامر بالتغيير المرتقب مهما طال الصراع وتحشدت القوى الطائفية والمذهبية وسعّرت من خطاب الكراهية الذي أتقنته جيداً وتدرك أن لا مستقبل لها بدونه.

إنه، ومن مهازل هذا الزمن الرديء أن يقابلك اليوم، فاشلون، وهم يبّثون سموم الحقد على شبابٍ لبناني يافع، خرج يطالب بحقه في الحياة والحرية في هذا البلد، وقوبل بالرصاص الحي والاعتداءات الشخصية والتخوين والتهديد، ومع ذلك صمد صمود المؤمنين بوحدة هذا البلد وحريته، بينما لم يكن لهؤلاء المنتفضون سوى إرادتهم وعزيمتهم الحرة في مواجهة نفوذ السلطة وميليشيا المذاهب والسلاح والمال السياسي، و ليبرهن الشعب اللبناني أن المستقبل القادم هو لهذه القوى المتمردة على الحظائر الطائفية المذهبية، حيث فضاؤها الحقيقي هو كل لبنان العابر للطوائف والمذاهب والمناطق والزعامات التي عاثت فساداً فيه وتتحمل اليوم كل بلاويه ومصائبه.

لقد كنا ومع بداية ما حصل في السابع عشر من تشرين ولم نزل على قناعتنا بأنها انتفاضة ثورية على طريق الثورة الحقيقية، ولذلك لم يخالجنا الشك يوماً مما تعرضت وتتعرض له هذه الانتفاضة من تآمر وتشويه، ليقينٍ منا أن الثورة الحقيقية قادمة لا محالة وان إرهاصاتها التي بدأت مع نزول قوى الشعب الحية إلى الساحات، لم تتوقف وإنما ستشهد الأيام والشهور المقبلة وحتى السنين المزيد من تأجيج الصراع والمواجهة مع هذا النظام الذي انتهى وهو اليوم ينازع البقاء ويعيش أيامه الأخيرة ولن تفيده المعاندة والتجاهل أن الشعب إذا أراد الحياة، فلا بد أن يستجيب القدر .

إنها إرادة الحياة الأقوى من كل موتٍ ودمار متحقق على أيدي هذه المنظومة التي لم تكتفِ بتجويع شعبها وإفقاره ونهب مدّخراته في المصارف، وإنما تدفعه دفعاً نحو التخلُص منه في اللجوء إلى قوارب الموت ، دون أن يرف لها جفنُ من الرحمةً بهذا الشعب أو عذاب ضمير .

لتخجل كل الأصوات النشاز الحاقدة التي تنال اليوم من ثورة الشعب اللبناني البيضاء على حكامه وناهبي قوت يومه، وليعلم القاصي والداني في هذه المنظومة أن رحلة الألف ميل بدأت وخطت أشواطاً كبيرة في مسيرتها ولن توقفها الهتات والافتراءات والتهكُم الكلامي من هنا وهنالك، ولن يعيق مسيرتها منحرفُ لفظه الشارع اللبناني، أو متساقط تسوَّل أصواته الانتخابية ممن ثُرِكٍ له من فائض قوة الأمر الواقع والتجييش المذهبي والرشاوى والمال السياسي، ومع ذلك يتبجّح اليوم بوصوله إلى البرلمان وهو الذي يتحاشى النزول إلى الشارع ومواجهة الناس الذين يدّعي تمثيلهم. إن أهمية انتفاضة اللبنانيين في السابع عشر من تشرين، إنها أسقطت الهالة التي لطالما تغطّت بها المنظومة الفاسدة وخرقت كل المحرّمات التي وَضَعْتها لتكبيل حركة الشارع الذي لم يعد لديه ما يخسره بعد اليوم وقد آن أوان إعادة الاعتبار إلى انتفاضته وتزخيمها بالتنبُه لما تحيكه له السلطة لفك ارتباطه برموزه وقياداته أولاً، والانكباب على مراجعة كل ما اعترض المرحلة الفائتة من ثغرات وسلبيات تعمل السلطة أيضاً لاستغلالها وتيئيس اللبنانيين من العودة إليها .

إنها حقيقة شعبية فرضت نفسها على المعادلة السياسية الداخلية اللبنانية وبات من المستحيل تجاوزها أو تجاهل دورها المرتقب في الحياة السياسية كنواة أساسية للتغيير الحقيقي في هذا البلد، مع التأكيد أن لا أحد فوق النقد والمساءلة في حال الخروج عن الثوابت التي قامت بها هذه الحركة الشعبية الاعتراضية التي صار من المطلوب وبإلحاح توحيدها وتأطيرها ومنع أية جهات مشبوهة من الاندساس بها.

لتحيا ثورة الشعب اللبناني نحو الحرية والتغيير، ولتتكاتف سواعد الثوار بإرادة الأحرار وعزيمةٍ المؤمنين بالانتصار مهما تراكمت التحديات.

* * * * *

لماذا الحملة على رئيس مجلس القضاء الأعلى

بقلم المحامي حسن بيان

إن المرفق القضائي كواحدٍ من المرافق العامة ليس في أحسن أحواله أسوة بالمرافق الأخرى التي تسيّر شؤون الدولة. وما يعاني منه هذا المرفق بعضه يرتبط بطبيعة الأزمة السياسية والاقتصادية بكل انعكاساتها الاجتماعية والحياتية والتي أثَّرتْ على بنية الدولة بكل مرافقها ومؤسساتها الارتكازية، وبعض آخر يرتبط بالإشكالية الناجمة عن تجاوزٍ في الممارسة السياسية لمبدأ دستوري ينص على الفصل بين السلطات، والسلطة القضائية هي واحدة منها. ومن باب التذكير فقط، أن مقدمة الدستور في فقرتها (هـ) نصت على أن النظام قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها. كما المادة (٢٠) من الفصل الأول الذي تناول أحْكَامًا عامة نصت على أن القضاة مستقلون في إجراء وظيفتهم، وتصدر القرارات والأحكام من قبل المحاكم باسم الشعب اللبناني .

من الرجوع إلى متن هذين النصين يتبين أن القضاء هو سلطة مستقلة في ممارسة وظيفته التي أناطها بها القانون، وأن العلاقة مع السلطتين التشريعية والتنفيذية يحكمها مبدأ دستوري أيضا هو التوازن والتعاون .

وعندما ينص الدستور على التوازن بين السلطات، فهذا يعني أنه لا يمكن لأي سلطة دستورية أن تمارس وصايتها على سلطة أخرى. وبالتالي فإنه لا يحق ولا يجوز للسلطة التشريعية أو التنفيذية أن تتدخل في شؤون السلطة القضائية كمرفق عام ولا التدخل في عمل القضاء والمحاكم. بالمقابل فإنه لا يجوز للسلطة القضائية كمرفق عام أو القضاة التدخل في شؤون السلطة التشريعية والتنفيذية إلا ما تمليه قاعدة التعاون والتوازن .

إن هذا المبدأ الدستوري، لم يطبّق بشكل سليم ولم يعمل به وفق قواعده الآمرة، بل التداخل هو القائم، ولكن ليس أساس على قاعدة التوازن والتعاون، بل على أساس التدخل في شؤون القضاء وفرض الوصاية عليه من خلال دور للسلطة السياسية في تعيين مفاصل أساسية في المرفق القضائي، حيث إن تعيين رئيس مجلس القضاء الأعلى ومدعي عام التمييز ورئيس هيئة التفتيش القضائي والمدعي العام المالي يتم بموجب مراسيم صادرة عن مجلس الوزراء .

وبهذه الصلاحية الممنوحة للسلطة التنفيذية، بدا وكأن هذه السلطة تمسك بخناق السلطة القضائية، وتحد من استقلاليتها الفعلية ليس عبر التدخل في التعيينات وحسب وإنما أيضاً عبر التشكيلات وفي كثير من الملفات التي يشتم منها تورط لأطراف سلطوية أو من محسوب عليها فيها .

إن هذه الصلاحية المعطاة للسلطة التنفيذية تؤدي ببعض العاملين في المرفق القضائي إلى محاباة أصحاب النفوذ السياسي طمعاً بموقع مفصلي من المواقع الأساسية في هرمية المرفق القضائي. وهذه الصلاحية الممنوحة للسلطة التنفيذية، هي التي تحول حتى الآن دون الإفراج عن قانون استقلالية السلطة القضائية العالق في أدراج المجلس منذ سنوات. فالإفراج عن هذا القانون والذي ينظر إليه بأنه من ضمن السلة الإصلاحية لبنية النظام السياسي، يضع حداً لتدخل السلطة السياسية ويمكّن المرفق القضائي من ممارسة دوره بعيداً عن أية ضغوطات قد تمارس عليه كمؤسسة أو على العاملين فيه كأفراد، وبما يمنحهم درجة عالية من التحصن أمام كل أشكال الترهيب والترغيب التي يلجأ إليها أطراف المنظومة السلطوية .

بسبب هذا التدخل من السلطة السياسية في عمل المرفق القضائي، لم يستطع هذا المرفق القيام بدوره كما يفترض وفقاً لأحكام الدستور وللنصوص القانونية ذات الصلة بأداء عمله. وهذا التدخل وإن كان يجد استمراء لدى بعض العاملين في هذا المرفق الذين يمالئون مرجعيات سياسية أو دينية أو حتى أمنية رسمية أو من قوى الأمر الواقع، فإن الغالبية من القضاة لا ينصتون إلا لنداء الضمير الإنساني أولاً والوطني ثانياً وهم يختلون مع ذاتهم في غرف المذاكرة قبل النطق بالأحكام باسم الشعب اللبناني. وإذا كان قضاة كثر شغلوا مواقع أساسية في هرمية المرفق القضائي ومسيرتهم تشهد على نظافة الكف وبياض الصفائح، فإن الرئيس سهيل عبود هو واحد من هؤلاء الذين وإن عينوا بقرار من السلطة التنفيذية، إلا أنهم رسموا خطوطاً حمراء لم يسمحوا لِأَحَد بتجاوزها في نطاق عملهم، وهذا ما شكل إزعاجاً لأطراف من المنظومة السلطوية التي لم تستوعب بعد أن ليس كل الطير يؤكل لحمه .

لقد ارتفع منسوب الحملة السياسية ضد الرئيس عبود، ليس لكونه أبدى تفهما لموقف القضاة الذين اعتكفوا عن العمل لأسباب عديدة بعضها متعلق بأوضاعهم المعيشية وبعض متعلق بحسن سير المرفق وحسب، بل لكونه وقف ضد فرض الوصاية السياسية على المرفق القضائي وإصراره على احترام المبدأ الدستوري الذي ينص ويؤكد على الفصل بين السلطات. وهذا الموقف الذي يتمسك به الرئيس عبود ولاقاه به العدد الأكبر من القضاة، هو بارقة الأمل الوحيدة في ظل الظلام الدامس في إعادة الاعتبار للدولة انطلاقاً من حماية المرفق القضائي من التسلط السياسي عليه والذي يبرز بشكل جلي في إعاقة عمله من خلال المراجعات برد القضاة والتي وصلت أخيراً إلى المرجع الأول في الهرم القضائي .

إن ما يدعو للتفاؤل أن القضاة الذين حركتهم ظروف الحياة الصعبة أسوة بشرائح واسعة من المواطنين، أعادوا التأكيد بأن الظرف المعيشي وإن كان ضاغطاً إلا أن باعث تحركهم هو أبعد من تحسين ظروف المعيشة وهذا حق مشروع، بل هو تحسين ظروف المرفق القضائي من خلال

انتظام عمله وفق ما نصت عليه أحكام الدستور والقوانين ذات الصلة. وعندما يصر القضاة على الإفراج عن قانون استقلالية السلطة القضائية لوضع حدٍّ لتدخل السلطة السياسية في عمل القضاء، يبدو كم هو ضروري حراك القضاة كمدخل للإصلاح الشامل. وإذا كان البعض ينتظر بلوغ الرئيس عبود السن القانونية لشغور الموقع وبالتالي إزالة عائق حال ويحول دون وضع تمادي السلطة السياسية في وضع يدها على القضاء، فهؤلاء عليهم أن يدركوا أن الأرضية التي وقف عليه الرئيس عبود استناداً إلى قوة النص ووضوحه وما يتمتع به من مناقبية ومعطيات شخصية إنما تسنده فيه القوة المعنوية للجسم القضائي، كما كل الذين يطالبون باحترام استقلالية القضاء الذي تقاومه المنظومة السلطوية بكل أطرافها دفاعاً عن محاصصتها ومغانمها واستمراء نهبها للمال العام دون محاسبة أو مساءلة .

إن الرئيس عبود وان غادر موقعه بعد بلوغ السن الحكمي للتقاعد، إلا أن ما أسسه وقاتل بقوة القانون لأجله سوف يبنى عليه .

موازنة المليار في الأيام العجاف، بلد للبيع من يشتري

نبيل الزعبي

من أمارات التعجُّب في بلد الأرز ووطن النجوم، إن المسؤول في لبنان يدخل في خدمة العمل العام محدود الدخل، مستور الحال، ويخرج منه فاقع الغِنى لا يكتفي بالعقارات والثروات التي جمَّعها في البلد، وإنما يُذهِلُكَ ما تسمع عن أموال له في بنوك أوروبا وأميركا بأرقام تفوق الخيال، تقرأ وتسمع عنها يوماً بيوم في المجلات والدوريات العالمية التي تُعنى بثروات الأغنياء في العالم ومن فيها من لبنانيين تتعدى ثرواتهم المليارات للواحد منهم، هذا غير ما هو لا مرئي في رصيد الزوجات والأبناء والصهرة وغيرهم من ذوي القربى .

يُذهِلُكَ إلى درجة ما يفوق الدهشة، ما تسمعه وينشره الإعلام الغربي والمحلي، إن حوالي ثمانمائة مليار دولار مودعة في حسابات عشرات المسؤولين اللبنانيين في مصارف الخارج، ويُذهِلُكَ أكثر، ان " جنى" عمر هؤلاء بدأ منذ تسلّمهم السلطة في لبنان بعد العام ١٩٩٠ والغالبية العظمى فيهم كانوا يتشدّقون بانتمائهم للفقراء والمسحوقين والمحرومين في لبنان، وتتساءل عندما يتفاجئك احدهم بمقولة: (هذا من فضل ربّي) عن أي ربٍ يتحدّث هؤلاء وعمّا إذا كان للفقراء ربُ يختلف عن رب اللصوص، أم أن المال تحوّل بحد ذاته إلى ربٍ آخر يعبدونه، والسيد المسيح عليه السلام قال في ذلك يوماً: "لا تَقْدِرُونَ أنْ تَعْبُدُوا اللّهَ والمَال معاً"(إنجيل متى).

في معرض مناقشته لمشروع الموازنة اللبنانية للعام ٢٠٢٢، أشار رئيس حكومة تصريف الأعمال إلى مسألةٍ في منتهى الخطورة والقلق، حين قال أن مجموع موازنة هذا العام لا تتعدى المليار دولار أميركي على سعر صرف السوق السوداء الذي كان يحلّق يومذاك (١٦/٩) إلى سعر الثمانية وثلاثين ألف ليرة للدولار الواحد، وقارن ذلك بموازنة العام ٢٠١٩ التي بلغت حينها سبعة عشر مليار دولار، أي أن معيشة الشعب اللبناني انخفضت إلى الحضيض سبعة عشر مرةً من الدركات فقط خلال ثلاث سنوات بالرغم من تلك الموازنة الضخمة آنذاك، قياساً على هذا العام، فإلى أي مستوى من الانحدار، قادمُ عليه البلد في السنوات، بل الأشهر القادمة وكل القطاعات في البلد تلفظ أنفاسها الأخيرة وتنتظر الموت الرحيم .

لم يلحظ الرئيس، إن الدولار في السوق السوداء يرتفع في اليوم الواحد الف وألفين وثلاثة آلاف ليرة دفعةً واحدة، وبعملية حسابية بسيطة، كم ستكون عليه الثمانية وثلاثين الف مليار ليرة، مجموع الموازنة، فيما لو قُسِّيمَت على السعر المتصاعد للدولار بعد شهرٍ على اقل تقدير، وكم دولارٍ ستبلغ، والبلد مدولر عن بكرة أبيه وما عادت كل ميزانيته تكفي لسداد بعض من رواتب موظفي القطاع العام والجيش أو توفير ما يلزم لتنقلاتهم إلى مقار أعمالهم، ومع ذلك "يبشرنا" إن النموّ لهذا العام وصل إلى حدود ٢،٢ بالمئة في وقتٍ لم يعد فيه منتجاً في هذا البلد سوى التجار والمافيات وأمراء التهريب، ونشير هنا إلى أن أكثر من ٧٠ شخصية سياسية من مختلف أحزاب المنظومة فقط، تمتلك وتدير مصارف لبنانية نهبت أموال المودعين وراكمت ثرواتها على حساب اللبنانيين في الداخل وبلاد الاغتراب.

مع ذلك، يدفعك الفضول لتسأل: كم من الموازنات المالية السنوية يمكن تغطيتها من ال٨٠٠ مليار دولار للبنانيين في الخارج على أساس المليار الواحد للعام، وإذا اعتبرنا أن المبلغ الهائل المذكور فيه من المبالغة والضخامة ما يكفي، واعتمدنا عِشْرُ هذا المبلغ أي ثمانين ملياراً فهذا يعني أن بإمكان هؤلاء اللصوص الكبار، ولوحدهم، تغطية ثمانين موازنة لثمانين عام على هذا المنوال، وبالتالي لم يعد من الصعوبة عليهم " شراء" هذا البلد وتحويله إلى مزرعة خاصة بهم بعد أن كان مزارع متعددة كما هو حاصلُ الآن .

فإلى رئيس حكومة تصريف الأعمال والمكلّف بتشكيل الحكومة الجديدة التي ستحكم إلى حين انتخاب رئيس جديد للجمهورية، نتوجه، وهو المعروف بنجاح مؤسساته في الخارج وثروته تربو اليوم على ثلاثة أضعاف موازنة البلاد ، ونسأل :

هل ينجح البلد وينمو كما تنمو مؤسساتكم في الخارج والداخل، وهل سترعونه كما ترعون أرزاقكم فيما لو طلبنا منكم أن تجعلونا، شعباً وبلداً، ضمن ممتلكاتكم التي نعرف حينها أنكم لا تسيرون بصفقات خاسرة ونضمن البقاء على حافة العيش في اقل التقادير .

ربّما على قساوة ما تقدم، يجنبُنا ذلك الذهاب بالبلد لقمة سائغة أمام ما ينتظرنا من أيام سوداء ومستقبل مجهول قد نترحم فيه على عتمة الكهرباء أمام عتمة المصير.

مع بدء العام الدراسي الجديد ، الواقع التربوي مأزق ومسؤوليات

د. عبده شحيتلي

أعلنت إدارات الثانويات الرسمية عن بدء التدريس للعام الدراسي الحالي ابتداء من الحادي عشر من تشرين الأول الجاري، وكانت مدارس التعليم الابتدائي والمتوسط قد سبقتها في الإعلان عن بدء التدريس، بعد إقرار الموازنة التي تضمنت في بنودها إعطاء زيادة للقطاع العام، لا تقل عن خمسة ملايين ولا تزيد عن اثني عشر مليون ليرة لبنانية، تبعاً لمضاعفة أساس الراتب ثلاث مرات، وبعد اللقاء مع وزير التربية الذي وعد بتأمين حوافز بقيمة ماية وثلاثين دولاراً شهرياً لكل أستاذ.

هذه العودة تأتي على وقع انقسام غريب، ومستهجن، وغير مألوف ،في العمل النقابي حيث برز انقسام واضح بين الهيئات القيادية في رابطة التعليم الثانوي ورابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية من جهة، والجمعيات العمومية التي تتشكل من كل الأساتذة في الجامعة والتعليم الثانوي من جهة أخرى .

تحول الخلاف إلى اشتباك في الجمعية العمومية التي دعت إليها الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة في الجامعة، نتج عنه تمسك مجموعة كبيرة من الأساتذة بالإضراب، بينما ذهب آخرون عملياً في اتجاه آخر، من خلال المشاركة في إنجاز الامتحانات الفصلية وامتحانات الدخول وغيرها من الأعمال الأكاديمية، وهم في ذلك ينسجمون مع توجه لأكثرية أعضاء الهيئة التنفيذية للرابطة التي تميل لإنهاء الإضراب، ولكنها عاجزة عن تحقيق مرادها في الجمعيات العمومية .

أما في التعليم الثانوي ، فقد جاء قرار العودة إلى التدريس على وقع خلاف حاد بين الهيئة الإدارية لرابطة الأساتذة التي تسيطر عليها أحزاب السلطة، وما تمخض عن الجمعيات العمومية حيث اتهم أعضاء في الهيئة الإدارية بتزوير نتائج الجمعيات العمومية من خلال إلغائها لعدد كبير من محاضر هذه الجمعيات .

من غرائب ما وصل اليه العمل النقابي في التعليم الجامعي، وكذلك التعليم الثانوي، بروز هيئات ذات مسميات نقابية مختلفة تصدر البيانات، وتعقد الاجتماعات، وتتخذ مواقف غير منسجمة مع الرابط بهياكلها الأصلية، أي الهيئة القيادية ومجلس المندوبين والجمعيات العمومية . من يقرأ ما في هذه البيانات من ردح وتخوين، وما يشبه الشتائم، يتأكد أن المشكلة داخل هذه الأطر النقابية تجعلها غير فاعلة في مواجهة السلطة، وفاقدة لأي دور جدي وأية فاعلية في مواجهة السلطة التي تطال قرارتها الكارثية التربية والتعليم، كما هو الحال في السياسة المالية والاقتصادية، ناهيك عن الخيارات السياسية الاستراتيجية المتعلقة بسيادة البلد، والحفاظ على ثرواته، والتخطيط للمستقبل.

لقد بدأ عمداء الكليات في الجامعة اللبنانية، بناء على توجيهات رئيس الجامعة ومجلس العمداء بتبليغ الأساتذة بأن التعليم سيكون حضورياً لمدة ثلاثة أيام في الأسبوع، طالبة من أساتذة الملاك غير الراغبين بالتدريس الحضوري تقديم طلب استيداع لمدة سنة . أما الأساتذة المتفرغون غير الراغبين بالتدريس الحضوري، فعليهم التقدم بطلب لتجميد تفرغهم لمدة سنة، والأساتذة المتعاقدون بالساعة يمكن لهم توزيع المقررات التي يدرسونها على يومين، وإنهاء مقرراتهم في مهلة تتراوح بين شهر ونصف وشهرين في كل فصل دراسي، والهدف من ذلك هو تخفيف كلفة بدل النقل.

التعليم في الجامعة ثلاثة أيام أسبوعياً، والتعليم ما قبل الجامعي أربعة أيام أسبوعياً مع أمكانية حصر دوام من يرغب من الأساتذة بحصر دوامهم لمدة ثلاثة أيام اسبوعياً، كل ذلك يأتي في سياق البحث عن حلول ترقيعية لمشكلة الانهيار المالي وتداعياته على رواتب القطاع العام بشكل عام، ورواتب المعلمين والأساتذة بشكل خاص، دون التفكير بتداعيات هذه القرارات على واقع التربية والتعليم ومستقبل الأجيال.

بات التدريس اليومي على مدى ثماني ساعات، ومدة ساعة التدريس في التعليم الجامعي وما قبل الجامعي خمساً وأربعين دقيقة لتلامذة وطلاب تلقوا تعليماً عن بعد في سنتين بسبب الكورونا، ثم تلقوا تعليماً مدمجاً في السنة الثالثة مع حذف محاور أساسية من البرنامج، وتحويل بعض المواد في صفوف الشهادات إلى مواد اختيارية. لا شك بان التعافي التربوي كان يتطلب خطة طوارئ تربوية تضع في اعتبارها الأول مستوى الطلاب ومستقبل التعليم .هذه الخطة البعيدة عن اهتمام السلطة، لا تحظي بأي اهتمام من الروابط والنقابات التي لا تقيم اعتباراً إلا لمسألة الرواتب والتأمينات المتعلقة بالصحة ونهاية الخدمة، وهذا من حقها طبعاً وله الأولوية في الاهتمام، ولكن عدم الالتفات إلى واقع الانهيار التربوي يؤكد أن العمل النقابي يعاني من مشكلة بنيوية طالما غابت عن عناية الروابط واهتماماتها .

تفيد آخر الدراسات أن ١٧٪ من طلاب لبنان تسربوا من التعليم بسبب الأزمة المالية والاقتصادية، وعدد التلامذة والطلاب تراجع للسنة الثانية على التوالي بنسبة تزيد عن ٢٠٪، ومئات الأساتذة من أصحاب الكفاءة تركوا جامعاتهم ومدارسهم بطرق قانونية، أو مخالفة للقانون صراحة أو مداورة، وسافروا إلى دول عربية وأجنبية بعد توقيعهم لعقود تدريس مع جامعاتها. كل ذلك سيؤدي إلى تداعيات بنيوية على واقع التربية والتعليم ستترك أثارها السلبية على مستوى التعليم والشهادات الرسمية.

التسرب المدرسي، وهجرة الأساتذة، وتراجع مستوى التعليم، واختصار أيام التدريس بعد سنوات عجاف في التربية تفتضي زيادة أيام التعليم لا اختصارها، حقوق الأساتذة وتأميناتهم المسفوكة على مذبح الانهيار المالي الناتج عن ممارسات سلطة المحاصصة والفساد المتمادية، صناديق المدارس وميزانية الجامعة التي باتت أشبه "بفلس

الأرملة"، مؤسسات التعليم الخاص التي أقفل الكثير منها، وتحول الباقي إلى مؤسسات لتعليم أبناء الطبقات الميسورة ولكنها مع ذلك باتت تعاني من نزف الأساتذة من أصحاب الكفاءات، وتخالف القوانين في أعداد ميزانيتها فيما يشبه النزاع من أجل البقاء على قاعدة استنزاف الأهالي الذين يبحثون عن تعليم نوعي لأبنائهم؛ كل ذلك توصيف ،لا خلاف حوله لحجم المآزق، الذي لم تعرف مؤسسات التربية والتعليم مثيلاً لها حتى في أسوأ سنوات الحرب . هذا الوضع الذي يكاد يكون كارثياً مرشح للاستمرار طويلاً بفعل انهيار مؤسسات الدولة حيث الحال اكثر سوءاً في مؤسسات الرعاية الصحية، ومؤسسات القطاع العام المدنية والأمنية.

إلى أين من هنا؟

إن استمرار الواقع التربوي في منحاه الإنحداري سيؤدي إلى المزيد من التسرب المدرسي، والتراجع في مستوى الشهادات والخريجين الجامعيين ،والمزيد من هجرة الكفاءات، واستقرار من هاجر للدراسة في الخارج في بلدان الاغتراب دون التفكير بالعودة لوضع خبرته وكفاءته في خدمة نهضة البلد، وكل ذلك سيعمق المأزق الوطني مستقبلاً حتى لو تم تحقيق حال من الاستقرار السياسي والمالي والاقتصادي مستقبلاً. ولا شك أن عكس هذا المنحنى يتطلب إيقافه والبحث عن قوة تدفع به نحو الأعلى، وفي هذا الإطار على جميع الفاعلين في ميدان التربية تحمل مسؤولياتهم .

بداية، السلطتان التنفيذية والتشريعية في مواجهة الانهيار العام لمؤسسات الدولة سيبقى تعاطيهما مع مسألة التربية والتعليم مندرجاً في إطار الحلول الترقيعية لمشاكل القطاع العام، ولعل المسألة الأكثر إلحاحاً التي تسهم في الحد من هذا الانهيار تبدأ بالاهتمام الجدي بمؤسسات الرعاية الصحية (تعاونية موظفي الدولة، وصندوق تعاضد الأساتذة الجامعيين)، والحلول في هذا الإطار ينبغي البحث عنها من خلال منح ومساعدات من جهات خارجية، وخارج إطار المسارات التقليدية ، فمثلما عمل وزير التربية على تأمين مبلغ ٣٠ مليون دولار لدعم صناديق المدارس، يمكن تأمين المبالغ اللازمة لاستمرار المؤسسات الضامنة .

أما فيما يتعلق بالرواتب فلا بد من إعداد سلسة رواتب جديدة، في الوقت المناسب مالياً واقتصادياً، تراعي العدالة في نسبة التفاوت بين الفئات الوظيفية، الأمر الذي لم تتم مراعاته سابقاً؛ لذلك نرى أنه عندما تم إقرار مضاعفة الرواتب في قرار الموازنة الأخير كان هناك تفاوت كبير في الاستفادة من هذه الرواتب وزادت الهوة بين الرواتب تبعاً للفئات الوظيفية، رغم أن الزيادة في كلفة العيش هي نفسها على الجميع.

وبالانتقال إلى الروابط والنقابات، فقد بينت مسارات عملها عن خلل فاضح جعلها تابعة للمكاتب التربوية لأحزاب السلطة، وباتت إلى حد ما أداة لضبط العمل النقابي على إيقاع منسوب محدد من الاحتجاج لا يشكل عامل ضغط جدي لتحقيق مصلحة الأساتذة، وحماية العملية التربوية .ينطبق هذا القول على رابطة أساتذة التعليم الثانوي والهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة الجامعيين، وهما الطرفان الأساسيان فيما كان يعرف بهيئة التنسيق النقابية مع رابطة أساتذة التعليم المهني وموظفي الإدارة العامة.

إن الأساتذة في الجامعة ومراحل التعليم ما قبل الجامعي ينبغي أن يشكلوا الطليعة الواعية التي تتنكب عملية التغيير، وتبادر إلى التحركات الهادفة لتحقيق مصلحة وطنية بقدر تحقيقها مصالح خاصة بالأساتذة .

من الطبيعي أن ينتمي الأساتذة ومن يعمل منهم في النقابات لأحزاب سياسية ،ومن بينها تلك المشاركة بالسلطة، ولكن تسخير العمل النقابي للمصالح الحزبية يفرغه من مضمونه النضالي ويفتح الأبواب واسعة للانقسام الداخلي في إطار النقابات ليكون صورة مشوهة عن الانقسام الطبيعي بين السلطة والمعارضة في الحياة السياسية. إن النقابي الحزبي الذي يحترم عمله النقابي هو الذي يسهم في دفع قيادة حزبه لحماية وتطوير العمل النقابي، وليس لمصادرته وتجييره لمصالح حزبية ضيقة. نتيجة لهذا التجيير، ها هو العمل النقابي التربوي يعاني من هذا الانقسام المريع بين الهيئات القيادية التي تتحكم بقرارها المكاتب التربوية لأحزاب السلطة، والجمعيات العمومية التي تشكل الإطار الأوسع الذي يشارك فيه الأساتذة في مراحل التعليم الجامعي وما قبل الجامعي.

من المعيب على هذه الطليعة التي يتوقف مستقبل البلد، إلى حد ما، على مدى فعلها وتأثيرها ألا تبادر إلى التوحد على قواعد نقابية ووطنية لتطرح خطة عمل تتجاوز حق الأساتذة في رواتب متناسبة مع عملهم ؛ فمسألة الرواتب وملحقاتها لا بد من أن تكون محط اهتمام ومتابعة من النقابات دون شك، ولكن غياب الاهتمام بمستقبل التربية والتعليم يعني غياباً للقيم الوطنية في العمل النقابي. في هذا الإطار لا بد من تفكير "خارج الصندوق" تبادر فيه الروابط إلى توظيف طاقات الأساتذة لابتكار المبادرات التي تطور التعليم وتحد من كلفته وجعله يساهم بشكل فعال في البناء الوطني على كل المستويات، وخاصة فيما يتعلق بعلاقة التعليم بالتكنولوجيا، وربط التعليم المهني بحاجات المجتمع، وتحويل الجامعة من خلال معظم كلياتها إلى جامعة منتجة. حان الوقت لمقاربة مختلفة في العمل النقابي يتحمل مسؤولية المبادرة إليها من يتصدى لقيادة هذا العمل ومن يقف خلفه ويتجاوب معه جميع الأساتذة، ويشارك فيها المخضرمون وأصحاب الكفاءة ليشكل ذلك أساساً من أسس الانتماء الوطني الذي لا يتعزز إلا بالتوحد الهادف لنهضة المجتمع وقيادته نحو مستقبل أفضل. إن الموقع النقابي مسؤولية وتكليف وليس تشريفا، فليرفع من فشل في إدارة الدولة يده عن العمل النقابي، ولتبادر هذه الطليعة إلى ممارسة دورها الذي عاثت السلطة في غيابه فسادا ونخراً في البيان الأساسي للدولة ومؤسساتها، وما التخلف عن هذه المبادرة إلا مشاركة مباشرة أو غير مباشر في تهديم هذا البنيان .

النقابي كاسترو عبدالله والمحامي هشام سعد في ندوة في طرابلس عن قانون الإيجارات

قضايا الإيجارات في لبنان، بكل همومها وشجونها، على ضوء التداعيات الاقتصادية والأزمة المعيشية التي يعيشها اللبنانيون، كانت مساء السبت الواقع فيه الأول من تشرين الأول الجاري، محور اللقاء الموسع الذي أُقيم في قاعة الشهيد تحسين الأطرش بطرابلس بحضور حزبي ونقابي وشعبي والعديد من المستأجرين الذين حضروا لطرح معاناتهم المزمنة في السكن في ظل الغياب الكامل للدولة اللبنانية التي سنت قانوناً للإيجارات في العام ٢٠١٧ وتخلّت عن أهم بنوده فيما يتعلق بصندوق التعويضات مما جعل هذا القانون غير صالح للعمل به .

كل هذه المواضيع وغيرها تحدث بها وعنها وناقش حولها كلُ من النقابي كاسترو عبدالله، رئيس الاتحاد الوطني للعمال والمستخدمين في لبنان، والمحامي هشام سعد، عضو القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، مسؤول المكتب المهني، وقد عرّج المحاضران بدايةً على مختلف قوانين الإيجارات التي سبقت القانون الأخير الذي أُقِرّ في العام ٢٠١٧ ولم يقدم أية حلول عملية لقضية الإيجارات المزمنة، كما لم يمنع من تهديد آلاف العائلات بالرمي في الشارع لمصلحة المصارف ومافيات العقارات في لبنان، حيث جاءت الأزمة الاقتصادية التي يعيشها اللبنانيون والتدهور في سعر صرف الليرة اللبنانية، لتزيد من المشاكل بين المؤجر والمستأجر في ظل عدم تدخّل الدولة والمجلس النيابي لإنصاف الاثنين معاً كونهما ضحيتي السلطة التي لم تكن لتملك يوماً خطةً اقتصادية متكاملة ومستدامة لحل أزمة السكن، سواء عن طريق الإيجار التملُكي أو بناء المساكن الشعبية لذوي الدخل المحدود، وهذا ما يجب أن يكون دأب الطرفين، المؤجرين والمستأجرين، للتكاتف معاً في سبيل الضغط على الدولة اللبنانية، وبمختلف السبل نحو إيجاد حلول جذرية مستدامة، تنصف المستأجر وتحفظ له كرامته في الحصول على حق السكن، ولا تفتئت على المؤجرين الصغار الذين ما عادت الإيجارات تكفيهم حتى لشراء ربطة خبز في لبنان.

مداخلة الرفيق المحامي هشام سعد في ندوة طرابلس

بدايةً ونحن في طرابلس، اسمحوا لي بأن أتقدم بالعزاء إلى أهالي ضحايا مركب الموت، الذي ذهب ضحيته عائلات بأكملها كانت تحلم بالوصول إلى دولة تؤمن الرعاية لهم، هاربةً من واقع الفقر والمعاناة المعيشية في لبنان، حالمةً بمستقبل أفضل، لكن القدر شاء عكس ذلك.

إن هذه الحادثة ليست الأولى، حيث بات معظم اللبنانيين يبحثون عن عيشة كريمة، من طبابة وتعليم ورعاية اجتماعية، إلى أمور أخرى غير ذلك. وهذا الأمر جاء نتيجة تدهور اجتماعي معيشي غير مسبوق، وارتفاع قياسي في معدلات الفقر على أثر الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يشهدها لبنان منذ حوالي ثلاث سنوات.

ويبدو أن هذا الأمر لن يتوقف في ظل غياب السلطة وكونها فاسدة، عاجزة عن تأمين أبسط متطلبات الحياة للمواطن، وأيضًا في ظل وجود سياسيين فاسدين لا يهمهم سوى مصالحهم الشخصية، وإن كانت على حساب تدمير مؤسسات الدولة واحدة تلو الأخرى وعلى كامل مساحة الوطن.

وبالتالي، فهكذا أمر يتطلب منا جميعًا الوقوف في وجههم ومواجهتهم من أجل المحافظة على ما تبقى من مؤسسات والنهوض بها. وهذا لن يحصل إلا من خلال محاسبتهم والضغط عليهم بالنزول إلى الشارع وعن طريق قضاء مستقل نزيه يحاسبهم على ما أوصلوا البلاد إليه.

يعتبر عقد الإيجار من أكثر العقود شيوعًا في المجتمع إذ أن شريحةً من الأفراد، متمثلةً بالمالكين، تخول الغير الانتفاع بملكها لمدة محددة لقاء بدل معين. ولهذا العقد دور أساسي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

إن عقد الإيجار بجذوره التاريخية يعود إلى القانون الروماني، الذي اعتمده لاحقًا القانون الفرنسي الذي نظم بدوره عقد الإيجار متناولاً الإيجارات السكنية. إلا أنه وبسبب الأزمة السكنية التي خلقتها الحرب العالمية الأولى، تدخّل المشرع الفرنسي وللمرة الأولى ليحدد عام ١٩١٨ الإيجارات السكنية. ثم توالت بعد ذلك التشريعات الخاصة بإيجار الأبنية السكنية.

أما في لبنان حيث كانت تطبق، نظّم المشرع اللبناني مع صدور قانون الموجبات والعقود عام ١٩٣٢ أحكام عقد الإيجار معرفًا إياه بأنه "عقد يلتزم به المرء أن يولي شخصًا آخر حق الانتفاع بشيء ثابت أو منقول بحق ما لمدة معينة مقابل بدل يلتزم هذا الشخص أداءه إليه."

تاركًا لفريقي العقد الحرية المطلقة في تنظيمه، وعلى إثر اندلاع الحرب العالمية الثانية، عمد المشرع إلى إصدار قوانين استثنائية، درج خلالها تحديد عقود الإيجار الجارية على الأماكن المبنية. حيث أن اشتداد أزمة السكن وارتفاع بدلات الإيجار من جهة، ووجود طبقات شعبية غير قادرة على تملك الشقق السكنية أو المحلات لمزاولة مهنتها من جهة أخرى، حدا بالمشرع إلى تنظيم العلاقة بين المالك

والمستأجر تنظيمًا يضمن مصالح الطرفين. وعلى ضوء ذلك، صدر القرار رقم ١٩ تاريخ ٢٦ كانون الثاني ١٩٤٠، فارضًا تحديد الإيجارات سنة أخرى، كان آخرها القانون رقم ١٦٠ الصادر في ٢٢ تموز سنة ١٩٩٢ والمعدل بموجب القانون رقم ٣٣٦ تاريخ ٢٤/٥/١٩٩٤، والمحدد مفعوله بموجب عدة قوانين متعاقبة آخرها القانون رقم ١٧١ تاريخ ٢٩/٨/٢٠١١ الذي مدد العمل به حتى مدة أقصاها ٣١/٣/٢٠١٢.

إلا أنه وبغية وضع حد لهذا التحرير القانوني الاستثنائي لعقود إيجار الأماكن المبنية، وحل هذه المشكلة الاجتماعية، اعتبرت الحكومة أنه قد حان الوقت لتحرير عقود الإيجار للأماكن السكنية المعقودة قبل تاريخ ٢٣/٧/١٩٩٢، والعودة إلى الحرية التعاقدية. وفي سبيل ذلك، وافق مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ١٣/١٢/٢٠٠١ على مشروع قانون إيجارات جديد، يرمي إلى تحرير عقود الإيجار السكنية بصورة تدريجية خلال فترة أقصاها تسع سنوات. وقد أحيل هذا القانون إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم /٧١٠٤/ تاريخ ٣ كانون الثاني ٢٠٠٢.

وإن كان هذا القانون قد وضع حدًا أقصى لتحرير عقود الإيجار للأماكن السكنية بتاريخ ٣١/١٢/٢٠١٠، فإن الرياح جرت بما لا تشتهيه نصوص هذا المشروع، وتحديدًا نص المادة الثالثة. فقد توالت السنين وهذا المشروع لم يبصر النور ولم يحظَ بشرفية لقب "قانون"، حيث أن قصته أصبحت أشبه بقصة "إبريق الزيت"، ذلك أنه سلك مخاضًا طويلًا بين لجنة الإدارة والعدل ولجان أخرى، لينتهي به الأمر أمام لجنة تحديث القوانين.

أحيل المشروع من جديد إلى لجنة الإدارة والعدل التي أدخلت تعديلات على أحكامه، فصادقت عليه بتاريخ ٧/٩/٢٠١٢.

بتاريخ ١ نيسان ٢٠١٤ ولد قانون الإيجارات الجديد، إذ أقره مجلس النواب بمادة وحيدة دون أي نقاش قانوني.

وبتاريخ ٧/٤/٢٠١٤، أحيل القانون من مجلس النواب إلى الحكومة للنشر، إذ يتوجب على رئيس الجمهورية وفقًا للمادة /٥٦/ من الدستور أن يصدره في خلال شهر بعد إحالته إلى الحكومة وأن يطلب نشره. وتجدر الإشارة إلى أن إقرار القانون أحدث انقسامًا في المجتمع بين مؤيد ومعارض، فناشد المالكون رئيس الجمهورية بإقراره، في حين طالبه المستأجرون برده إلى مجلس النواب لإعادة النظر فيه. وفي آخر يوم، لم يوقع رئيس الجمهورية القانون بحيث أصبح نافذًا ووجب نشره. وبالفعل، صدر القانون بتاريخ ٨/٥/٢٠١٤ ونشر في نفس اليوم.

بموجب المادة الأولى من هذا القانون، تخضع جميع عقود الإيجار للعقارات المبنية المعقودة قبل ٢٣/٧/١٩٩٢، سواء كانت متعلقة بعقود إيجار الأماكن السكنية أو غير السكنية، لأحكامه. مع الإشارة إلى إنه بالنسبة للعقود غير السكنية، ولحين نفاذ قانون خاص، أوجب المشرع تحريرها حتى تاريخ ٣١/١٢/٢٠١٨. أما بالنسبة لإيجار الأماكن السكنية، فإن المشرع قد وضع حدًا زمنيًا لهذا التحرير، تحرر بعده العقود فيستعيد المالك ملكه.

وإذا كان المنطق القانوني السليم يقضي بتحرير عقود الإيجار للأماكن السكنية، يبقى السؤال الأساسي أي تداعيات قانونية واجتماعية يمكن أن يولدها هذا القانون في ظل غياب خطة إسكانية حكومية وانعدام التأمينات الاجتماعية؟

إن المشرع مدد عقود الإيجار للأماكن السكنية المعقودة قبل تاريخ ٢٣/٧/١٩٩٢ لمدة تسع سنوات، وأقر أيضًا زيادة قانونية على بدل الإيجار تصل بصورة تدريجية سنوية إلى بدل المثل، كما أنشأ صندوقًا يستفيد منه ذوو الدخل المحدود إذا ما توفرت شروط معينة، بغية عدم إحداث تحرير مفاجئ لعقود إيجار الأماكن السكنية وإحداث أزمة اجتماعية تؤدي إلى تشريد آلاف المواطنين ورميهم في الشارع.

إن المشرع قد حصر تقديم الصندوق بالمستأجرين اللبنانيين الذين لا يتجاوز معدل دخلهم الشهري ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور.

وبذلك فإن المشرع قد حرم شريحة كبيرة من المستأجرين ذوي الدخل المحدود من الصندوق، ومن إمكانية الاستفادة منه، ففي حال كان مع المستأجر في المنزل عائلة مؤلفة من زوجة وولد يتقاضون الحد الأدنى، سيكون دخلهم الشهري فوق الحد الأدنى للأجور ولن يستفيدوا من تقديمات الصندوق المالية.

فضلًا عن أن إنشاء الصندوق قد يرهق الدولة مسببًا أعباء مالية ضخمة في ظل العجز المالي الذي تعانيه، وفي ظل احتياج تأمين موارد إضافية تكمن بفرض ضرائب على المواطنين هم بغنى عنها.

إن هذا القانون لا يستند لأي منطق، خصوصًا بزيادته الإيجار بشكل كبير وتقريره بإنهاء العقود، وتأليف لجان من أجل تطبيقه لم تتألف حتى اليوم ولم تعمل. ضاع الجميع في تطبيقه ولم يطبق في المحاكم إلا من بعض جوانبه. أما في الأماكن الغير سكنية فزاد البدل نسبيًا، مرتكبًا نفس الخطأ الذي ارتكبه في التشريعات الماضية، علمًا أن هذه الأماكن هي أماكن منتجة صناعيًا وتجاريًا وتربويًا.

إن القانون الجديد الذي صدر في العام ٢٠١٤ عُدّل في العام ٢٠١٧. وبدلاً من تعديل بعض البنود، جاء المشرع ليعيد نشر كامل القانون مع تعديلاته، بحيث أشار إلى أن مدة الإيجار تنتهي بعد تسع سنوات أو بعد ١٢ سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون أي القانون رقم ٢/٢٠١٧. وبذلك يكون قد أعطى مهلة جديدة للمستأجرين، تبدأ من العام ٢٠١٧ وليس من العام ٢٠١٤. هذا عدا عشرات الشوائب التي اعترت هذا القانون كما كان يحصل في القوانين السابقة، علمًا بأنه كان يمكن إيجاد حلول عملية للخروج من هذه الأزمة، كسائر الدول الأخرى .

إن هذا القانون، وإن كان قد رتب على الدولة أعباء مالية في إنهاء ملف الإيجارات القديمة، يبقى الأهم. وبالتالي يجب

الإضاءة على تداعيات هذا القانون، بشقّيه الإيجابي والسلبي على أطراف العقد (المؤجر والمستأجر).

-بالنسبة للمؤجر:

إن هذا القانون قد أعطى للمؤجرين تحرير عقودهم بعد فترة التحرير القانوني، وبذلك يستعيد المالك ملكه في مدة أقصاها اثني عشرة عامًا. أي أن المالك يستعيد ملكه من تاريخ العمل بالقانون، على أن تزداد بدل الإيجار بصورة تدريجية خلال هذه المدة وصولًا إلى البدل العادل، ودون أن يكون المؤجر ملزمًا بدفع أي تعويض للمستأجر.

-بالنسبة للمستأجر:

إن المشرع أعطى المستأجر الحق في البقاء في المأجور لمدة تسع سنوات، على أن يدفع بدل المثل بصورة تدريجية وفقًا لما سبق وأوردناه. إلا أنه أيضًا أعطى المستأجر، الذي لا يزيد معدل دخله الشهري عن ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للأجور، الحق في الاستفادة من مساهمة الصندوق لدفع الزيادة على بدل الإيجار، مع إعطائه الحق أيضًا في البقاء في المأجور لثلاث سنوات إضافية بعد انتهاء الفترة التحريرية، ذلك إذا كان لا يزال يستوفي شروط الاستفادة من الصندوق .

وبغية تشجيع المستأجر على التملك، فإن المشرع قد أعفى المستأجر الذي يتملك السكن الذي يشغله أو أي سكن آخر مع إخلاء المأجور الذي يشغله خلال الفترة المحددة، من رسوم الفراغ والتأمين وفك التأمين المتعلقة بالسكن الذي يشغله ورسم الطابع المالي على المعاملات...

ويبقى السؤال الأهم الذي يطرح، ما هو مصير المستأجرين بعد انتهاء الفترة التحريرية؟؟

قد يكون لدى بعض المستأجرين ملك، أو قد تكون أوضاعهم المالية ميسورة تسمح لهم بتملك مسكن أو استئجار بديل. أما ذوو الدخل المحدود وفئة المتقدمين في السن، كيف سيتمكنون من تملك مسكن أو استئجار شقة سكنية في ظل ارتفاع أسعار العقارات، وتبعيًا ارتفاع بدل الإيجار؟

إن فئة كبيرة من هؤلاء المستأجرين لن يستطيعوا لاحقًا استئجار مسكن، بحكم ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة. وبالتالي سيجدون أنفسهم على قارعة الطريق، نتيجة غياب أي تأمينات اجتماعية وصحية وانعدام ضمان الشيخوخة الذي يمكن أن يحفظ للمواطن الحد الأدنى من العيش الكريم.

من هنا، تكمن أهمية البحث عن خطة إسكانية.

إن حق الإنسان بالعيش اللائق الكريم، وحقه في السكن، كرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما العديد من المواثيق الدولية.

وإن الدستور اللبناني قد أكد في مقدمته أيضًا التزام لبنان بمواثيق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولما كان لبنان ملتزمًا بالمواثيق الدولية، فإنه من الطبيعي أن يكون ملتزمًا أيضًا بالحق في السكن، وبذلك فعلى الدولة أن تعمل جاهدةً على توفير هذا الحق والوفاء بالتزاماتها.

إن الحل لأزمة المستأجرين، وبشكل خاص المستأجرين ذوي الدخل المحدود والمتقدمين في السن، من واجب الدولة.

وأولى تلك الحلول تكمن بإقرار قانون الإيجار التملكي المحال إلى مجلس النواب، وكذلك العمل على خطة لإنشاء المساكن الشعبية.

* وجوب إقرار قانون الإيجار التملكي :

إن الإيجار التملكي هو عقد مختلط يجمع بين عقدي الإيجار والبيع، حيث يتحول المستأجر في نهايته إلى مالك إذا ما أبدى رغبته بالشراء، على أن يحسم من أصل الثمن ما سبق ودفع من بدلات إيجار.

إن الهدف من الإيجار التملكي بتقنيته القانونية هو تمكين ذوي الدخل المحدود، الذين لا تتوفر لديهم الإمكانات المادية أو لا يستطيعون الاقتراض، من تملك شقه سكنية دون إرهاقهم بأعباء مالية ضخمة.

إن مشروع هذا القانون كان يجب أن يقر من قبل مجلس النواب بالتزامن مع إقرار قانون الإيجارات الجديد. من هنا، فإن أولى تلك الحلول التي من شأنها أن تساهم في حل أزمة المستأجرين السكنية هو إقرار مشروع قانون الإيجار التملكي الذي أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم / ٨١٩٨ /.

* إنشاء مساكن شعبية:

في لبنان وُجِدت محاولات لوضع خطط إسكانية، إلا أنه لم يكتب لها النجاح بسبب ما مر على البلاد من حروب وأوضاع اقتصادية سيئة، إضافة إلى عدم وجود قرار سياسي بوضعها موضع التنفيذ.

في عام ١٩٥٥، أدى فيضان نهر "أبو علي" في طرابلس إلى تهدم المنازل على ضفتيه وتشريد العائلات. وفي عام ١٩٥٦ ضرب لبنان زلزال أدى إلى تدمير المنازل على أصحابها، ما استتبع خسائر بشرية كبيرة. على إثر ذلك، أُنشأت المصلحة الوطنية للتعمير بموجب المرسوم تاريخ ٩ نيسان ١٩٥٦، وكان لها دور كبير في إنشاء المساكن الشعبية في المناطق المنكوبة، حيث هذه الأحياء ما تزال تعرف بأحياء الاستملاك أو التعمير.

أما الحديث عن خطة إسكانية رسمية فكان مع مجلس الإسكان، الذي أُنشئ بموجب قانون الإسكان الصادر بتاريخ ١٧/٩/١٩٦٢، والذي كان له أيضًا دور أساسي في إنشاء سبعمائة مسكن شعبي موزع على الشكل التالي:

٢٠٠ -مسكن شعبي في طرابلس (الميناء)،

٤٠٠ -مسكن شعبي في صيدا (مجدليا)،

٢٠٠ -مسكن شعبي في صور.

ومن ثم توالت التشريعات الإسكانية التي أنشئت بموجبها مؤسسات عدة لبناء الوحدات السكنية وتقديم القروض لذوي الدخل المحدود. إلا أن دورها اقتصر فقط على تقديم القروض.

بتاريخ ٢٤/٧/١٩٩٦، صدر القانون رقم /٥٣٩/ المتعلق بإنشاء المؤسسة العامة للإسكان. من مهامها من الناحية

النظرية رسم سياسة إسكانية من خلال إعداد الدراسات والمسوحات والإحصاءات الإسكانية، أما من الناحية العملية تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل، والأهم هو ما جاء في الفقرة الأولى من المادة السابقة، أي بناء المساكن وملحقاتها مباشرة أو بواسطة الغير وفقًا للبرامج، على أن يخضع لموافقة مجلس الوزراء كل برنامج يتجاوز عدد الوحدات السكنية فيه مئة مسكن.

ضمن هذا الإطار القانوني وبناءً على موافقة مجلس الوزراء، أعلن بتاريخ ٥/٥/١٩٩٨ عن مناقصة دولية لتشييد عشرة آلاف مسكن أو وحدة سكنية على كافة الأراضي اللبنانية وفقًا لدفتر شروط محدد. اشترك في المناقصة عدد من الشركات الدولية والمحلية، ولكن محاضر العروض المودعة لدى مجلس الوزراء لم تقترن بموافقة حتى يومنا هذا.

إن قيام المؤسسة العامة للإسكان ببناء وحدات سكانية مخصصة للبيع أو للإيجار قد يكون فيه حل لمشكلة المستأجرين منذ ما قبل ٢٣/٧/١٩٩٢. فقد أعطى المشرع اللبناني، بموجب المادة /٣٧/ من قانون الإيجارات الجديدة، الأفضلية في منح القروض السكنية للمستأجرين الخاضعين لأحكامه، من قبل كل من مصرف الإسكان والمؤسسة العامة للإسكان.

إلا أن عمر المستأجر قد لا يسمح له بالاستحصال على قرض يكفي لتملك مسكن، أو قد يكون لا يتناسب مع دخله في ظل ارتفاع أسعار العقارات.

إن أي حل يكمن باتخاذ قرار على مستوى مجلس الوزراء، تفوّض فيه المؤسسة العامة للإسكان ببناء مساكن شعبية لا تتعدى فيها مساحة الوحدة مئة متر مربع، وتعطى فيها الأولوية للإيجار ببدل متواضعة أو التملك للمستأجرين منذ ما قبل ٢٣/٧/١٩٩٢.

إن حل أي أزمة اجتماعية يقتضي تكافل كل القوى: الدولة بجميع مؤسساتها، الجمعيات التعاونية والبلديات، الأوقاف والهيئات المصرفية كما المستثمرين. كل منهم مدعو إلى المساهمة والمشاركة في الحل.

إذا أُقرّت مثل هكذا خطة في أقرب وقت، وبدء بناء الوحدات السكنية ضمن جدول زمني محدد لا يتجاوز التسع سنوات، يكون المستأجر استحصل على سكن بديل عن مأجور، مع تحرير آخر إيجار سكني قديم.

وأخيرًا، إن هذا القانون من الناحية الاجتماعية والإنسانية سيولّد أزمة سكن لدى فئة من المستأجرين ذوي الدخل المحدود والمتقدمين في السن، إذ أنها ستجد نفسها مرمية في الشارع دون أي سقف يأويها. من هنا، في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية وكي لا يكون قانون الإيجارات الجديد قانون تشريد، نرى أهمية وضرورة إقرار خطة إسكانية عاجلة تُدارِك أزمة اجتماعية قد تكون وخيمة بأثارها إذا ما وقعت .

إن القرار في ذلك سياسي بامتياز، ولا بد من قرار سياسي جريء يبيّن خطة إسكانية واضحة المعالم، والأهم من ذلك هو تنفيذها.

الهرمل تشيع في موكب مهيب طبيب الفقراء الدكتور أنور علو

شيعت مدينة الهرمل في موكب شعبي مهيب بعد ظهر الاثنين ٣ تشرين الأول، ابنها البار المناضل الوطني الدكتور أنور علو الذي وافته المنية يوم الأحد بعد معاناة مع المرض العضال. جنازة التشييع التي تقدمها حملة الأكاليل باسم القيادة القطرية للحزب وجمعية خريجي الجامعات والمعاهد العراقية والعاملين في مستشفى الهرمل الحكومي، انطلقت من منزل الفقيد في الساعة الخامسة وشقت شوارع المدينة الرئيسية حيث حمل النعش على الأكف من ساحة المدينة إلى المقبرة حيث ووري الثرى. وقد شارك الرفيق أمين سر القطر وأعضاء قيادة فرع البقاع والرفاق في الهرمل والمحيط في التشييع، وتقبل الرفيق رئيس الحزب المحامي حسن بيان التعازي من المشيعين مع أسرة الفقيد التي رأت في حجم المشاركة الشعبية كما مشاركة الحزب خير مواساة لها بفقيدها العزيز. هذا وقد رفعت يافطات على مداخل المدينة وفي أسواقها ومنها تلك التي رفعها حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، وهي تنوه جميعها بمناقبية الفقيد والدور الذي لعبه في رفع المعاناة عن أبناء الطبقات الشعبية.

إن حجم الحضور الشعبي الذي شارك في التشييع بكل طيفه الاجتماعي، لم تشهد الهرمل مثيلاً له منذ تشييع نقيب الصحافة السابق رياض طه، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على المكانة التي استحقها عن جدارة، الفقيد الكبير في الوجدان الشعبي وهو الذي لم يساوم على موقف مبدئي والتزام قضايا الناس وخاصة الفقراء منهم حيث كان طبيبهم الخاص وملاذهم الأمن عند اشتداد الأزمة المعيشية. رحم الله فقيد الحزب والشعب وأسكنه فسيح جنانه بجانب الشهداء والصديقين والأبرار، وألهم ذويه ومحبيه ورفاقه الصبر والسلوان .

طليعة لبنان ينعي المناضل الوطني والطبيب الإنساني الدكتور أنور علو

تنعي القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي إلى مناضلي الحزب في لبنان والوطن العربي وأهلنا في الهرمل خاصة والبقاع عامة، الرفيق الدكتور أنور علو الذي وافته المنية بعد ظهر الأحد ٢ تشرين الأول ٢٠٢٢ ، بعد معاناة مع المرض وبعد مسيرة حافلة بالعطاء على المستوى الإنساني ودوره كطبيبٍ متميزٍ في حقل اختصاصه، كما على المستوى الوطني ودوره كمناضل في حقل الحياة السياسية من اجل إقامة مجتمع العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص. وبوفاته يفقد الحزب واحداً من خيرة مناضليه العصاميين والمناقبين، وهو الذي أعطى لمهنة الطب بعدها الرسالي، مستحضراً تجربة رفيقه القائد والمناضل الدكتور عبد المجيد الرافعي وهما اللذان تحولا إلى ظاهرتين اجتماعيتين أخرجا مهنة الطب من إطارها العلاجي، إلى إطار معايشة إنسانية واجتماعية لكل من يحتاج إلى معاينة ومعالجة ومتابعة صحية .

إن الرفيق الدكتور أنور علو الذي كان على مستوى المسؤولية في كل مهمة تولاها في إدارة مرفق عام وخاصة مستشفى الهرمل الحكومي أو مرفق خاص، قدم نموذجاً في إدارة الشأن العام لن يتكرر بسهولة في ظل واقع منخور بالفساد والتكاذب الاجتماعي الزبائنية والدجل السياسي. ولهذا فإننا وإن كنا سنفتقد حضوره في كل الفعاليات ذات الصلة بدوره الوطني والقومي والإنساني، وفي الجمعيات التي لم يكن يفارق أنشطتها وخاصة جمعية خريجي المعاهد والجامعات العراقية التي كان شديد الاعتزاز والافتخار بعضويتها ، إلا أنه سيبقى حاضراً في وجدان رفاقه ومحبيه وأصدقائه لما كان يمثله من قيمة وطنية واجتماعية وإنسانية .

إن القيادة القطرية للحزب، في هذا المصاب الأليم والخطب الجلل بفقد رفيقاً عزيزاً لم يتوان لحظة عن تأدية واجب نضالي وخدمة إنسانية، تشاطر ذويه والعائلة الكريمة وكل أهلنا في الهرمل والبقاع وكل لبنان، الأسى والحزن على فقدانه وهو الذي كان في ذروة عطائه، وتتقدم منهم جميعاً باحر التعازي القلبية الحارة، سائلة المولى عز وجل أن يغمره بواسع رحمته ويسكنه فسيح جنانه بجانب الشهداء والصديقين والأبرار وان يلهمهم الصبر والسلوان .

أمين عام ج . ت. ع الرفيق ركاد سالم يعزي بوفاة الدكتور أنور علو

بمزيد من الأسى والألم تلقينا نبأ وفاة الدكتور د. أنور علو ومعرفتي به أنه صادق الحديث حسن الخلق والأخلاق طيب السيرة معروف عنه أنه طبيب الفقراء.

وبهذه المناسبة الأليمة أتوجه بالتعازي الحارة بأسمى ومن أمثل إلى عائلة الفقيد والى الرفيق أمين سر قطر لبنان حسن بيان " أبو علي" ورفاقه سائلاً المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

وإنا لله وإنا إليه راجعون

أخوكم ركاد سالم " أبو محمود "

أمين سر قطر فلسطين /لحزب البعث العربي الاشتراكي

قيادة طليعة لبنان تعزي بوفاة القائد الوطني الفلسطيني أبو طعان

شرّعت سفارة دولة فلسطين لدى الجمهورية اللبنانية أبوابها أمام المعزّين باستشهاد القائد الشهيد اللواء الركن مصطفى ذيب خليل (أبو طعّان) ، في قاعة الرئيس الشهيد ياسر عرفات، عصر الأربعاء ١٩/١٠/٢٠٢٢ الموافق ٢٣ ربيع أول من العام الهجري ١٤٤٣ .

وكان الشهيد قد شغل مناصب عدة في حركة فتح أبرزها: عضو المجلس الثوري لحركة فتح، وعضو المجلسين الوطني الفلسطيني والاستشاري.

وكان في استقبال المعزّين: سفير دولة فلسطين في لبنان أشرف دبور، وأمين سر حركة فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان فتحي أبو العردات وأعضاء قيادة الساحة، عضو المجلس الثوري لحركة فتح أمنة جبريل، قائد الأمن الوطني الفلسطيني في لبنان اللواء صبحي أبو عرب، وأمين سر إقليم حركة فتح في لبنان حسين فياض وأعضاء قيادة الإقليم، وأمناء سر وأعضاء المناطق التنظيمية.

وحضر التعزية: عدد من النواب اللبنانيين، سفراء دول عربية ورجال سلك دبلوماسي وشخصيات سياسية ودينية وحقوقية، وقادة أحزاب لبنانية وفلسطينية، وممثلو الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية وفصائل الثورة والقوى الإسلامية الفلسطينية، وممثلو اللجان الشعبية في لبنان والمخيمات، والمؤسسات والجمعيات والهيئات والتيارات اللبنانية والفلسطينية، ومؤسسات صحية فلسطينية، وكافة الأطر الفتحاوية والمكاتب الحركية وحشود شعبية من المخيمات الفلسطينية، وعائلة وذوي الشهيد..

وبالمناسبة أشادت عدة شخصيات وقيادات فلسطينية ولبنانية وعربية بمناقبية وشخصية الشهيد النضالية، وأشادوا بنضالات الشعب الفلسطيني في مواجهة الغطرسة الإسرائيلية.

لقاء بين طليعة لبنان ومنظمة العمل

في ضوء اللقاء مع الرفاق في "منظمة العمل" صرح الرفيق محسن يوسف بما يلي:

استكمالاً للقاءات لأجل تفعيل دور الأحزاب الثلاثة حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني ومنظمة العمل اليساري الديمقراطي عقد يوم الإثنين ١٠/١٧ لقاء مع الرفاق في منظمة العمل اليساري الديمقراطي في سحمر حضره عن حزب الطليعة الرفيق محسن يوسف والرفيق حيدر إبراهيم والرفيق محمود علاء الدين وعن منظمة العمل الرفيق علي حسن والرفيق طارق الخشن وتم التطرق إلى كافة المعطيات التي رافقت انطلاقة "سهلنا والجبل" والانتخابات وما شابها من نجاحات وإخفاقات وتم الاتفاق على مواصلة اللقاءات الثنائية والتحضير للقاء ثلاثي قريباً لوضع خطة لتحرك جمعي

وإعادة تأهيل "سهلنا والجبل" على أن تكون الثلاثة بمثابة الرافعة التي تحرك الشارع لمواجهة الاستحقاقات القادمة.

لقاء بين طليعة لبنان والحزب الشيوعي

زار وفد من الحزب الشيوعي اللبناني مكتب حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ضم الوفد الرفيق حسن خليل عضو المكتب السياسي للحزب والرفيق مروان الراعي عضو المكتب السياسي مسؤول قطاع الشباب في الحزب والرفيق علي إسماعيل عضو اللجنة المركزية للحزب وكان في استقبال الوفد الرفيق محمود إبراهيم عضو القيادة القطرية والرفيقة إلهام مبارك عضو القيادة القطرية والرفيق أحمد ناصر عضو مكتب العلاقات الوطنية القطري.

جرى استعراض للوضع السياسي وتعقيدات الوضع وضبابية المشهد وسوداويته في ما يتعلق بالأزمة الحالية وبالإضافة إلى مناقشة أسباب التعثر في التحالفات السياسية الوطنية وتم التأكيد على ضرورة تذليل كافة المصاعب وتجاوز أي اختلافات من أجل إيجاد أوسع تحالف وطني يطرح برنامجه وآليات تنفيذه نظراً لما تشهده الساحة من إخفاقات على صعيد طرح الحلول للخروج من الأزمة الراهنة.

اتفق المجتمعون على بذل الجهد الحثيث من أجل إعادة تفعيل دور القوى الوطنية على مستوى الموقف والأطر التنسيقية بين أطراف مشروع التغيير الوطني الديمقراطي ودوام التواصل المثمر..

بيروت في١٣-١٠-٢٠٢٢

لقاء بين طليعة لبنان وحزب الاتحاد

قام الرفيق احمد مرعي نائب الأمين العام لحزب الاتحاد. عند الثالثة من عصر الثلاثاء١٢/١٠/٢٠٢٢.بزيارة مقر حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، حيث استقبله الرفيق محمود إبراهيم عضو القيادة القطرية للحزب، مسؤول مكتب العلاقات الوطنية، بحضور الرفاق، شفيق خريس، احمد ناصر، وحيدر إبراهيم.

حيث جرى استعراض شامل للأحداث على الساحتين الوطنية والقومية، خصوصا ما يتعرض له أهلنا في فلسطين المحتلة من عدوان متواصل يشنه الصهاينة على كل مدن ومخيمات الضفة الغربية المحتلة، وحيا الجانبان الصمود والمقاومة الأسطورية التي يخوضها أهلنا في فلسطين ضد همجية الصهاينة وعدوانيتهم.

كما تطرق النقاش إلى ما يجري الساحة العراقية وآخر المستجدات والتخبط الذي تعانيه هذه الساحة جراء الصراعات التحاصصية بين الميليشيات.

وفي الشأن اللبناني تناول الطرفان مسألة الترسيم من جوانبها كافة، وكذلك مسألة الانسداد السياسي في تشكيل الحكومة وضبابية المشهد المتعلق بالانتخابات الرئاسية.

هذا وشدد الجانبان على ضرورة العمل بجد ودأب على التقريب بين القوى والأحزاب القومية في سبيل مواجهة مشتركة لما تتعرض له الأمة من استهداف ومخاطر تطاول امنها القومي.

واتفق الطرفان على مواصلة اللقاءات واستمرارها وتعميق الحوار لما فيه مصلحة الجانبين والقضايا القومية والوطنية المشتركة...

بيروت١٢/١٠/٢٠٢٢

لقاء بين طليعة لبنان وحركة فتح

قام عند الحادية عشرة من قبل ظهر الثلاثاء ٤/١٠/٢٠٢٢ وفد من حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي وجبهة التحرير العربية، قوامه الرفاق محمود إبراهيم عضو القيادة القطرية للحزب مسؤول مكتب العلاقات الوطنية، والرفيق أحمد ناصر عضو المكتب.

والرفيق محمد إسماعيل أبو محمود عضو قيادة الساحة في الجبهة، بزيارة مقر قيادة حركة فتح في بيروت، حيث استقبلهم الأخ العميد سمير أبو عفش مسؤول فتح وفصائل منظمة التحرير في بيروت وعدد من الأخوة أعضاء قيادة الحركة في بيروت. وجرى نقاش حول آخر التطورات والمستجدات على الساحة الفلسطينية، والهجمة العدوانية التي يشنها العدو على المدن والقرى في جميع أنحاء الضفة المحتلة.

كما تناول النقاش الأوضاع الصعبة التي يعانيها أهلنا في مخيمات لبنان، والضائقة المعاشية التي تزيد من سوء أحوالهم والمترافقة مع الشح والتقصير الذي تمارسه الأونروا على مجموع الفلسطينيين في مخيماتهم.

كما جرى التطرق إلى الخطاب الأخير للرئيس أبو مازن وما حمل من مضامين هامة تتعلق بالقضية.

وقد أكد الوفد المشترك على ثبات موقف البعث من القضية باعتبارها أم القضايا، كما على التأكيد على الدور الريادي لحركة فتح في الثورة الفلسطينية المعاصرة، ودور المنظمة كمظلة يجب أن ينضوي الجميع في ظلها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني واستعرض المجتمعون وقائع ما يجري على الساحة اللبنانية وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية.

وقد كانت المواقف والنظرة متطابقة في كل ما مر ذكره.

واتفق على أن تتواصل اللقاءات والاجتماعات بصورة دائمة ومستمرة.

لقاء في البقاع الغربي
بين طليعة لبنان والحزب الشيوعي

بدعوة من حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي في البقاع الغربي تم عقد لقاء مساء الأحد ١٦/١٠ مع الرفاق في الحزب الشيوعي اللبناني على خلفية الدعوة المركزية التي وجهتها قيادة الحزبين عقب اللقاء المركزي الأخير الذي عقد في مركز حزب الطليعة وقد تم التأكيد على ضرورة استمرار التنسيق بين الطرفين وعلى تفعيل الأنشطة المشتركة وترسيخ ما تم التوصل إليه خلال فترة الانتخابات النيابية واعتبار الاختلافات سحابة صيفٍ عابرة وتم التأكيد على ضرورة تفعيل وإعادة توجيه ائتلاف سهلنا والجبل كذلك تم الاتفاق على دعوة الرفاق في منظمة العمل اليساري الديمقراطي للقاء ثلاثي يعقد في مركز الحزب الشيوعي في لبايا قريباً .

وقد كانت وجهات النظر متطابقة بخصوص الترسيم والاستحقاقات المقبلة. هذا وقد حضر من الحزب الشيوعي الرفاق باسم عقل عضو اللجنة المركزية وأحمد عقل وعلي إبراهيم مهاوش وعن حزب الطليعة إضافة للرفيق محسن يوسف كل من الرفاق حيدر إبراهيم وموسى عقل ومحمد حسن عقل وتم الاتفاق على عقد لقاءات دورية لاستمرار التنسيق.

بيان المؤتمر الشعبي العربي حول الوضع في لبنان

يا جماهير أمتنا المكافحة...

توقفت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي أمام ما يحصل من أحداث وتطورات تعتبر الأكثر مأساوية في تاريخ لبنان المعاصر، وأصدرت البيان التالي:

بطبيعة تكوين النظام اللبناني القائم على منهج الطائفية السياسية استطاعت قوى أحزاب السلطة، أن تخفي جرائمها على شتى ألوانها من اقتصادية وأمنية واجتماعية وعسكرية. وعلى الرغم من التعتيم الشديد عليها فقد بدأت تتكشف على حقيقتها منذ حصول أول انتفاضة شعبية كبرى في ١٧ تشرين الأول من العام ٢٠١٩، وراحت تزداد انكشافاً أمام غضبة المواطنين والمثقفين اللبنانيين الذين التحقوا بتلك الانتفاضة أو ساندوها وأيدوها كل من موقعه، وراحوا يكشفون بالدراسات العلمية الموثقة كل مواطن الخلل في إدارة الدولة، حيث من المعلوم ان السبب الرئيسي فيها هو أن أمراء الطوائف في لبنان، مؤسسات رسمية ودينية، يقتسمون موارد الدولة محاصصة فيما بينهم. ونتيجة لارتباطات الأحزاب الحاكمة والتحاقها الفعلي بالدول الخارجية، إقليمية أو دولية، جعلوا من لبنان ملعباً لعبثهم وصادرت حق اللبنانيين بتقرير مصيرهم.

إن ما يجري الآن في لبنان، بات يمثل خطورة على الأمن الوطني اللبناني في شتى مفاصله السياسية والاقتصادية، خاصة الترابط الوثيق بين قوى أحزاب السلطة النافذة في لبنان وتواطؤها مع القوى الخارجية، دولية وإقليمية، وهو ما أدى ويؤدي إلى فقدان لبنان هويته الوطنية الجامعة من جهة، وبالتالي هويته القومية العربية من جهة أخرى.

إن الخطورة التي تكمن في ضياع الهوية الوطنية يجعل من لبنان الواحد أقاليم طائفية متعددة لا تلتقي أهدافها على أي جامع مشترك بين مكوناته الطائفية، وهو في الوقت نفسه يصب قطعاً في تنفيذ مخطط ما سمي بالشرق الأوسط الجديد القائم على تفتيت الوطن العربي وجعله دويلات طائفية متناحرة. وهذا ما يؤكد أن وحدة لبنان ليس لها أن تتحقق في ظل وجود نظام طائفي سياسي، وهو الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى فقدان لبنان قراره السيادي على شتى الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وبذلك سيبقى خاضعاً لإملاءات وأطماع الخارج ومصالحه.

ولأن للبنان وجهه العربي، كما جاء في الدستور، فلن تبقى المخاطر المحدقة محدودة في إطاره القطري الضيق بل ستكون له تداعيات خطيرة على المستوى القومي العربي ككل وبالتالي فإن السكوت عما يجري هناك مؤدياً إلى تقسيم الأقطار العربية الأخرى. واستناداً إلى هذه الحقيقة يتأكد ترابط القضايا العربية بصورة عامة على قاعدة ان، ما يحدث من أخطاء على صعيد قطر سينعكس سلباً على الأقطار الأخرى.

يا جماهير أمتنا العربية...

ما يجري في لبنان نتيجة منهج النظام الطائفي السياسي القائم، إنما يؤدي في الواقع إلى إنتاج دولة فاشلة بشتى المقاييس. هذا إضافة إلى اعتباره أداة لتمرير مصالح القوى الإقليمية والدولية على حساب المواطن اللبناني، والمصلحة الوطنية العليا. وما تمرير اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع العدو الصهيوني المغتصب للأرض الفلسطينية، سوى احد مظاهر ومخاطر الالتحاق بالقوى والنفوذ الخارجي وانفاذاً، وتنفيذاً لمصالحه. فأحزاب السلطة الحاكمة تتسابق الآن على احتكار فضل الوصول إلى النتائج التي يحسبون أنها إيجابية في مندرجات الخطة التي قدمها هوكشتاين، الوسيط الأميركي. فيما الفضل في الواقع يعود إلى سلسلة من التنازلات التي قدمها هذا الحزب أو ذاك استجابة لمصلحة القوى الدولية الداعمة له.

وبقاء الوضع على ما هو عليه سوف يبقى المخاطر محدقة بلبنان من دون تغيير أو مساس بالنظام الطائفي السياسي، ولكي لا يكون لبنان مستقراً دون عبث وتخريب أحزاب السلطة الحاكمة فيه اقتصادياً واجتماعياً، ومرتعاً تتقاسم وحدته الدويلات الطائفية المسلحة من جهة، وممراً لكل أنواع التدخلات الخارجية إقليمية كانت أم دولية لتنفيذ مصالحها على حساب أمنه القومي العربي من جهة أخرى.

وتأسيساً على ذلك، يشدد المؤتمر الشعبي العربي على أهمية مساندة حركة التغيير التي بدأت في ١٧ تشرين من العام ٢٠١٩، ويحث على متابعة نضالاتها من أجل أن يستعيد لبنان وحدته وسيادته. ويأتي في الطليعة منها العمل من أجل إيقاف الانهيار الذي يؤدي قطعاً إلى مزيد من الأزمات والإفقار الذي لحق بأكثر من ٨٠ بالمئة من شرائح الشعب اللبناني. واستكمالها بالبدء في فتح الملفات الاستراتيجية السياسية والعسكرية والأمنية التي تعيد

للبنان سيادته على أرضه واستعادة وحدته الوطنية بإلغاء حكم الميليشيات المسلحة، والحيلولة دون التفريط بثرواته، ومن ثم استعادة قراره السياسي الوطني الموحد. وبحيث يتم ذلك عبر ما يلي:

إنجاز الاستحقاقات الدستورية والديمقراطية دون تأخير أو تسويف، ومنها تشكيل حكومة وطنية وانتخاب رئيس للجمهورية.

تتولى الحكومة العتيدة ابتداءً وقف حالة الانهيار الاجتماعي والاقتصادي. ومن ثم القيام بالخطوات الضرورية لمعالجة مشاكل القطاع العام للدولة، وكذلك مشاكل القطاع الخاص، وهما القطاعان اللذان لا يمكن بدونهما بناء مؤسسات تدير شؤون الدولة بشكل حضاري سليم.

البدء بالإصلاحات الاقتصادية بدءاً من إعادة الثقة بمؤسسات الدولة وبالعملة الوطنية، مروراً بإقرار خطة إنتاجية استراتيجية على الصعيدين الصناعي والزراعي.

رفض الاستقواء بالخارج وحصر قرار إقامة مختلف العلاقات مع دول العالم بمؤسسات الدولة الرسمية.

•توحيد القوى الوطنية الأمنية والعسكرية، وحصر إدارتها بمؤسسات الدولة الرسمية، وحضر قيام ميليشيات طائفية تتجاوز على وحدة وسلطة الدولة، وبما يؤدي إلى تفتيت النسيج الوطني.

التنبيه في هذه المرحلة من عمليات التفريط بثروات لبنان الوطنية، كما هو جار التخطيط له، ضمن ما يُسمى، بترسيم الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة وما يترتب على ذلك من آثار خطيرة سياسية واقتصادية.

•ومن أجل ضمان استقرار الوضع في لبنان، يجب أن تتوج كل تلك العناوين بالعمل على تغيير النظام الطائفي السياسي عبر خطوات يكرسها الدستور، وبضمن ذلك مواده التي تتعلق بتفعيل مبدأ ووسائل الطائفية السياسية.

وإذ يكتفي المؤتمر الشعبي العربي هنا بالإشارة إلى تلك العناوين، فإنما يعتبر إنجازها خطوة ضرورية على طريق استعادة حقوق الشعب اللبناني لطموحاته بالعيش الكريم، وحقه باستعادة عروبة لبنان ووحدته وحريته من جهة، وحماية أمنه والأمن القومي العربي من جهة أخرى.

الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي
المحامي أحمد عبد الهادي النجداوي
في ٩/ ١٠/ ٢٠٢٢

بيان اللقاء الوطني العكاري للتغيير

بدعوة من "اللقاء الوطني العكاري للتغيير"، اجتمع في مقهى الأستاذ عصام رجب (حلبا) ممثلون عن قوى سياسية وناشطون من الحراك الشعبي للتداول في موضوع ترسيم الحدود اللبنانية البحرية الجنوبية، واتخاذ الموقف الوطني المناسب. رحّب د. كمال خزعل بالحضور، وفتح النقاش في موضوع الاجتماع. وقد توالى على المداخلات مجموعة من المشاركين. منها مداخلة العميد المتقاعد جورج نادر التي سلط الضوء فيها على المخالفات الموثقة التي ارتكبها المفاوضون اللبنانيون، والتنازل عن الحقوق الوطنية اللبنانية التي تنص عليها الوثائق الصحيحة لترسيم الحدود البحرية وفق آليات عالمية تعتمدها الأمم المتحدة والمراكز العلمية في تقرير حدود الدول ومناطقها في البحار .

وبعد عدة مداولات من الأستاذ عبدالحميد بولاد ود. جوزيف عبدالله وعدد من الحضور تم الاتفاق على إصدار هذا البيان الذي أدان موافقة السلطة اللبنانية على اتفاق الترسيم المعتبر بمثابة خيانة وطنية لأنه ينطوي على التنازل عن حق وطني في المياه الإقليمية الجنوبية، لصالح كيان العدو الصهيوني وبما يوازي حوالي خُمس مساحة لبنان، وكأن هذا الاتفاق هو تطبيع مجاني مع العدو.

كما تم الاتفاق على القيام بحملة واسعة في عكار لشرح بنود اتفاق الترسيم هذا، (استناداً إلى الخرائط والرسوم ومبادئ ترسيم الحدود في مجال البحار)، عبر القيام بحملة نقالة في معظم المناطق العكارية، ليتبين للجماهير الشعبية في عكار كيف تم التفريط بحقوق وثروات الوطن وما هي مواقف القوى السياسية والنيابية وكيف تتعاطى مع الموضوع، في مسعى لخلق كتلة شعبية مناهضة لهذه الخيانة الوطنية.

عكار في ٢٢-١٠-٢٠٢٢

وقفة تضامنية مع انتفاضة الشعب في السودان

الرفيق حسن بيان ، تجمعنا والثورة الشعبية مشتركات كثيرة

بدعوة من اللجنة الوطنية اللبنانية للتضامن مع الانتفاضة الشعبية في السودان، نظمت بعد ظهر يوم الثلاثاء ٢٥ تشرين الأول وقفة أمام سفارة السودان في بيروت، شاركت فيها قوى سياسية ونقابية واجتماعية والجالية السودانية في لبنان. ورفعت في الوقفة صور للقائد الوطني المناضل المحامي وجدي صالح، وشعارات باسم اللجنة الوطنية وحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي وجبهة التحرير العربية ومنظمة كفاح الطلبة وتجمع المرأة اللبنانية ولجنة المحامين في حزب طليعة لبنان، وهي انطوت على دعوات لإطلاق سراح المناضلين المعتقلين وعلى رأسهم المناضل وجدي صالح، والتأكيد على التحول الوطني الديموقراطي ومقاومة حكم الردة ونهجه التطبيعي مع العدو الصهيوني .

وقد ألقيت في الوقفة التضامنية كلمات لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي والجالية السودانية في لبنان ولجان المقاومة .

بعد تعريف من الرفيقة رندة نحلة ألقى رئيس حزب طليعة لبنان الرفيق حسن بيان كلمة اكد فيها أن الوقفات التضامنية مع الثورة الشعبية في السودان تتكرر لأن المشتركات النضالية تجمعنا، من مقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، إلى مقاومة شروط صندوق النقد الدولي، إلى الإصرار على إنجاز التحول الوطني الديموقراطي والتصدي لحكم الردة والفساد والمحاصصة .

واعتبر الرفيق حسن بيان، إن انتصار الثورة الشعبية في السودان سيمد نضالنا الوطني والقومي بزخم تعبوي في لبنان والعراق وفلسطين التي تقاوم جماهيرها باللحم الحي المحتل الذي يرتكب جرائم حرب متواصلة ضد أهلنا في فلسطين المحتلة. وختم الرفيق بيان بتوجيه التحية لجماهير السودان المنتفضة، كما التحية إلى المناضلين المعتقلين وفي مقدمتهم الرفيق وجدي صالح وسائر رفاقه من قوى الحرية والتغيير ولجان المقاومة .

بعدها القيت كلمة الجالية السودانية التي تضمنت تأكيداً على رفض التسوية مع المكون العسكري والشراكة معه بعد تنفيذ ردته وعدم الالتزام بآليات انتقال السلطة إلى قوى الثورة .

من جهته وجه ممثل لجان المقاومة الشكر للجنة الوطنية اللبنانية على دعوتها وتنظيمها لهذه الوقفة وختم بأن الشعب أقوى والردة مستحيلة. وأن لا مساومة على حق الشعب السوداني في التغيير ومقاومة التطبيع والانتصار لثورة فلسطين لأن قضيتها كانت وستبقى القضية المركزية للامة العربية والسودان جزء منها .

طليعة لبنان: المكشوف من الترسيم تنازلات مجانية عن الحقوق الوطنية

اعتبرت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، أن صفقة ترسيم الحدود البحرية انطوت على تنازلات مجانية للعدو الصهيوني ومنحت أميركا فرصة توظيف غاز شرق المتوسط في اطار الحرب المتفجرة في الشرق الأوروبي. جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية فيما يلي نصه :

بعد أخذٍ وردٍ وتبادل رسائل عبر الوسيط الأميركي الحامل للجنسية الإسرائيلية، تكشفت معالم الصفقة في ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة، حيث أميط اللثام عن تراجع لبناني عن الخط ٢٩ كخطٍ للترسيم، باعتباره الخط الذي تنطلق إحداثيته من رأس الناقورة. وهي النقطة المعتمدة بحسب الوثائق المودعة لدى الأمم المتحدة كنقطة انطلاق للخطوط، من أجل ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة . كما أن القبول بالخط ٢٣، كخط يتم بالاستناد إليه، ترسيم الحدود المائية، فإنه وإن عدّل قليلاً من المساحة العائدة للبنان عن خط هوف، إلا أن ذلك أفقد لبنان ١٤٦٠ كلم٢ بتراجعه عن الخط ٢٩. هذا إلى أن الصفقة أعطت للعدو الحقل بالاستثمار الكامل في حقل كاريش، وحفظت له حصة من الاستثمار في حقل قانا ولم يعد للبنان سلطة كاملة على هذا الحق، فضلاً عن شق طريق للتطبيع مع العدو الصهيوني من بوابة الاستثمار في النفط والغاز.

إن القيادة القطرية للحزب التي سبق وأبدت تخوفاً من تنازلات ستقدمها السلطة اللبنانية في ملف ترسيم الحدود البحرية بعدما سحبت ملف التفاوض من أيدي الجيش، وتراجعت عن اعتماد الخط ٢٩ كخط يتم بالاستناد إليه تحديد الحقوق المائية تؤكد على ما يلي :

أولاً، إن التراجع عن اعتماد رأس الناقورة كنقطة انطلاق لخطوط ترسيم الحدود مع فلسطين المحتلة واعتماد الخطوط المائية لهذه الغاية، يشكل تراجعاً عن مبدأ قانوني يُعتمد في ترسيم الحدود بين الدول. فترسيم الحدود يعتمد عادة النقاط الثابتة على اليابسة التي يتم منها الانطلاق، وليس على الخطوط المائية وهي خطوط مائجة. ولو تم الالتزام بهذا المبدأ لكان اعتمد الخط ٢٩ كخط جغرافي لترسيم الحدود، وليس الخط ٢٣ الذي هو خط سياسي حدده الوسيط الأميركي.

ثانياً، إن المنظومة السلطوية التي سحبت ملف التفاوض من أيدي الجيش، أدخلت هذه القضية السيادية في ملف الصفقات السياسية المشبوهة والتي بدأت تفوح روائحها قبل أن يأتي المبعوث الأميركي باقتراحه الأخير الذي تلقفه الجانب اللبناني واعتبره إنجازاً في وقت ينطوي الاقتراح على تنازلات مكشوفة، وربما المخفي اعظم في ظل تستر السلطة عن كامل مندرجات الاتفاق .

ثالثاً، إن أميركا ما كانت يوماً وسيطاً نزيهاً في كل مفاوضات مع العدو الصهيوني مباشرة كانت أو غير مباشرة، فهي تتبنى وجهة النظر الصهيونية وتفاوض على أساسها، ولذلك فإن محصلة التفاوض هي في مصلحة العدو طالما أميركا هي التي أدارت هذه الملف عبر وسيط أميركي يحمل الجنسية الإسرائيلية .

رابعاً، إن الحرارة الأميركية للإسراع في جعل هذا الملف يصل إلى نهايته ، ليس انطلاقاً من حرصها على مساعدة لبنان في تمكينه من استثمار ثروته من الغاز والنفط لمواجهة أزمته الاقتصادية الخانقة، وهي التي تتحمل مسؤولية من تداعيات الانهيار الاقتصادي، بل بسبب الحاجة الأميركية لتوفير بديل للغاز الروسي الذي يغذي السوق الأوروبية وفي إطار الصراع الدائر في الشرق الأوروبي وتنخرط فيه أميركا من قواعده الخلفية .

رابعاً، إن المنظومة السلطوية بترحيبها بالمقترحات الأميركية واعتبار ما انطوت عليه انتصاراً، هو تضليل للرأي العام، لأن قبولها يعني التفريط بحقوق وطنية سيادية. وهذا يفوق خطورة مسؤوليتها عن الانهيار العام الذي ضرب البنيان الاقتصادي وأدى إلى شلل الدولة ووضعها على حافة التحلل الشامل .

خامساً، إن القيادة القطرية للحزب وكما حملت المنظومة السلطوية بكل أطرافها مسؤولية الانهيار العام بكل الانعكاسات السلبية الضاغطة على الواقع المعيشي، تحمل هذه المنظومة بكل أطرافها أيضاً مسؤولية التفريط بحق وطني سيادي، الذي يمرر تحت عنوان ترسيم الحدود البحرية .

سادساً، إن القيادة القطرية للحزب التي ما فتئت تدعو إلى تفعيل حركة الاعتراض السياسي والشعبي ضد منظومة المحاصصة التي أفقرت بسلوكها العباد والبلاد، تدعو هذه القوى إلى تصعيد حراكها وضغطها السياسي والشعبي للحؤول دون تمرير هذه الصفقة التي تمس الحقوق الوطنية واعتبار التصدي لهذا النهج الاستسلامي عنواناً من عناوين المواجهة الوطنية الشاملة لإسقاط منظومة الفساد الطائفية ولقطع الطريق أمام تطبيع مع العدو من بوابة الاستثمار في النفط والغاز وأمام تمادي النهج السلطوي السائد والقائم على قواعد المحاصصة من إدخال المردود الوطني لهذه الثروة الوطنية في زواريب صفقات تبادل وتقاسم المنافع، وهو الذي تعود ملكيته للشعب باعتبار ه من الحقوق السيادية التي لا يجوز التنازل عنها أو التفريط بها .

بيروت في ٢٠٢٢/١٠/٥

صفقة الترسيم، لأميركا التوظيف السياسي لغاز المتوسط ولايران إعادة تعويم دورها في العراق

كتب المحرر السياسي

كلام رئيس الجمهورية الذي ضمنّه رسالته إلى اللبنانيين عشية يوم الخميس، وهو يزف ما يعتبره انتصاراً للبنان في مفاوضاته الشاقة غير المباشرة مع العدو الصهيوني، لم يقنع غالبية اللبنانيين بما سمي بالإنجازات التي تحققت والتي انطوت عليها مطالعة الرئيس .

لقد ذكر الرئيس أن لبنان لم يقدم أية تنازلات تتناول حدوده المائية وحقوقه الاقتصادية، وركز بشكل خاص على أن صلابة الموقف مَكَّنتْ لبنان من استعادة ٨٦٠ كلم٢، وأنه انتزع اعترافاً بالخط ٢٣ كخط ترتسم على أساسه الحدود المائية، كما لم ينسَ الرئيس أن يذكر أن لبنان لن يشارك "إسرائيل" بحصة من عائدات حقل قانا، وأن الشركة التي ستتولى الحفر وهي شركة "توتال"، هي من ستعطي "إسرائيل" مما سيؤول إليها من مردود بحسب مندرجات العقد الذي يحدد جعالتها من عمليات التنقيب. كما لم ينس الرئيس أن يشيد بطاقم وزارة الطاقة بدءاً من وزيرها منذ تولى جبران باسيل هذه الحقيبة واستمر تياره على رأسها حتى تاريخه، حتى أنه عمد إلى تسمية صهره بالاسم ممن شملهم بلفتة التنويه والشكر .

كلام رئيس الجمهورية، الذي استحضر مساحة الـ ٨٦٠ كلم٢، كمساحة دخلت ضمن حدود السيادة اللبنانية، تجاهل أن يشير إلى التنازل عن ١٨٦٤ كلم ٢، كما تجاهل الإشارة إلى التنازل عن الخط ٢٩ وهو الخط المثبت استناداً إلى الإحداثيات التي تنطلق من رأس الناقورة .

وإذا كانت الاتفاقية تتطلب قراءة تتناول كل أبعادها السياسية والاقتصادية والقانونية، فإن الإطلالة السريعة على هذه الاتفاقية في المضمون والتوقيت تفضي إلى القول، إن الاتفاقية انطوت على تنازلات قدمها الجانب اللبناني تمثلت بالتراجع هن الخط ٢٩ وفيه تنازلت السلطة اللبنانية عن حق سيادي لا تملك بالأساس الحق بالتنازل عنه. كما أن الاتفاقية انطوت على اعتراف بحدود للكيان الصهيوني، وهذا ما كان ليحصل لو لم تدر مفاوضات بين الطرفين ولو كانت عبر طرف ثالث .

إن كلام رئيس الجمهورية لو جاء في سياق آخر، وهو مصارحة اللبنانيين بأنه ليس بالإمكان أفضل مما كان في ظل موازين القوى السائدة، لكان كلامه قارب الواقع القائم أكثر من مقاربته له كما جاء في رسالته .

إن الجميع يعرف، أنه لولا الدور الأميركي النشط والحاجة الأميركية لتوقيع الاتفاق لضرورات تداعيات الحرب في الشرق الأوروبي وإدخال تأمين النفط والغاز لأوروبا للاستغناء عن النفط والغاز الروسيين كورقة ضغط على موسكو لما كانت اتسمت الحركة الأميركية بالحرارة والسرعة لتوقيع الاتفاق .

إذاً، إن توقيع الاتفاق لترسيم الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة كان حاجة أميركية ملحة في توقيته، ولأجل ذلك مارست ضغطاً سياسياً على لبنان ودولة العدو للموافقة على المقترحات الأميركية حيث اعتبر كل طرف أنه خرج منتصراً فيما الحقيقة أن لبنان هو الخاسر الأكبر .

إن أميركا التي سعت لإنجاز الاتفاق، أدارت مفاوضات غير مباشرة بين لبنان والكيان الصهيوني، كما كانت تدير في ذات الوقت اتصالات تحت الطاولة مع النظام الإيراني لضمان عدم التشويش السياسي والإعلامي على الاتفاق. وبالتالي حصلت الصفقة الأميركية- الإيرانية، التي ظهّرت عناوينها باتفاقية الترسيم المائي بين لبنان "وإسرائيل" من جانب، وتسهيل استيلاد تشكيل السلطة الجديدة في العراق من جانب آخر، بانتخاب رئيس للجمهورية ومن ثم تسمية رئيس للحكومة وهما المرشحان من الطرف المسمى "الإطار التنسيقي"، وهو الذي يرتبط بمركز التحكم والتوجيه الإيرانيين .

إن توقيت إنجاز صفقة الترسيم بين لبنان والكيان الصهيوني مع إنهاء الانسداد السياسي في تشكيل السلطة في العراق لا يترك مجالاً لأي التباس بأن الذي حصل في حقيقته وأبعاده، انطوى على صفقة، أخذت أميركا بموجبها ما تريده من اتفاقية الترسيم لإمساكها بورقة الغاز والنفط في إطار الحرب الروسية- الأوكرانية، وأخذت إيران ما تريده لإعادة تعويم تأثيرها السياسي والأمني في العراق من بوابة الإمساك بمفاصل السلطة التي تدور بالفلك الإيراني. وكل كلام خارج هذا السياق إنما يندرج في إطار التعمية السياسية والإعلامية وكفى تضليلاً للرأي العام.

وستكون لنا قراءة سياسية وقانونية مفصلة لهذه الاتفاقية وحجم التنازلات التي فرض على لبنان تقديمها .

قراءة قانونية وسياسية واقتصادية لاتفاقية ترسيم الحدود المائية

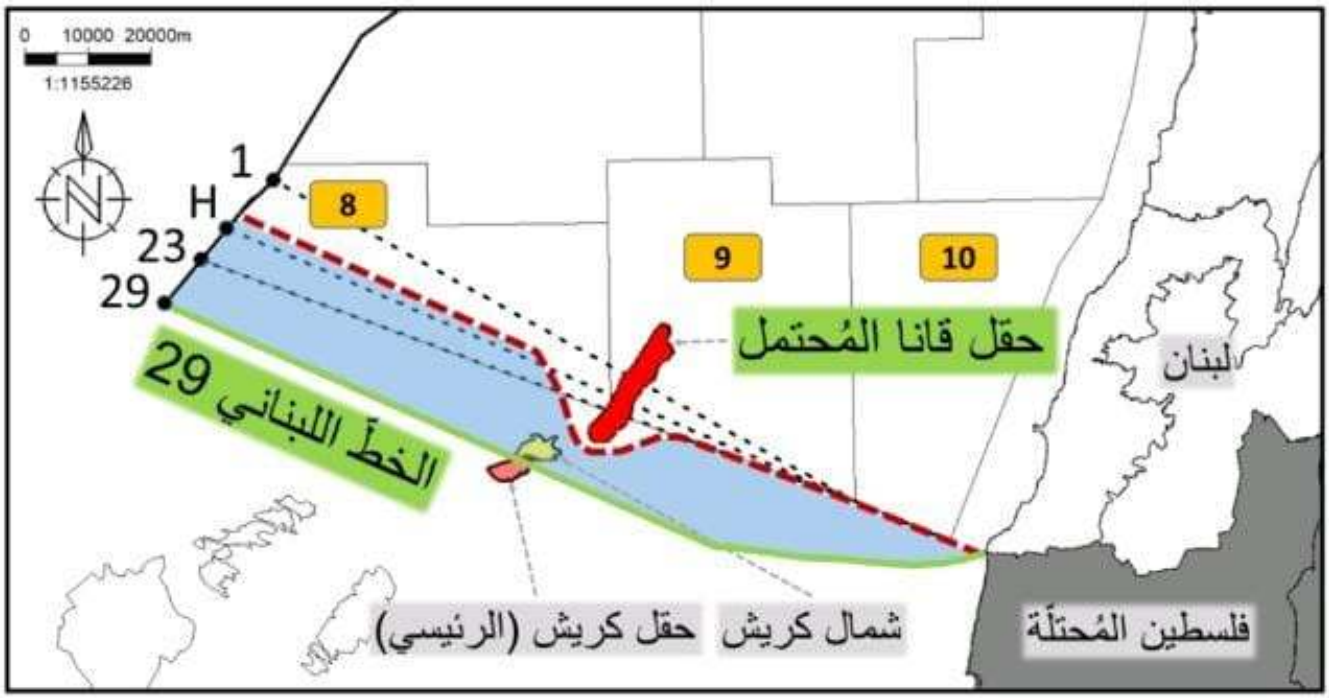

المحامي حسن بيان

تمهيد

مساء الخميس الثالث عشر من تشرين الأول ٢٠٢٢ اطل رئيس الجمهورية ميشال عون من شاشات التلفزيون ليزف إلى اللبنانيين إنجاز الاتفاق على ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة، بعد مفاوضات إدارتها الإدارة الأميركية عبر اكثر من وسيط و لتستقر في النهاية عند الوسيط هوكشتاين.

بدا الرئيس وهو يزف البشرى للبنانيين مغتبطاً بما تم إنجازه معتبراً أن الاتفاق حفظ للبنان حقوقه، ولم ينس أن يكيل المديح لمن ساهم في إيصال هذا الملف إلى نهايته "السعيدة ". وكان لافتاً في رسالته تركيزه على دور وزارة الطاقة منذ أصبحت من حصة تياره السياسي في كل تشكيلة حكومية كان مشاركاً فيها، ومركزاً بشكل خاص على صهره النائب جبران باسيل والذي يشغل الآن موقع رئاسة "التيار الوطني الحر"، وفي السياق العام عرّج على من ساعد في إنجاز الاتفاق وخاصة الإدارة الأميركية ممثلة برئيسها ووسطائها .

هذا الترسيم الذي هو الآن مدار سجال سياسي حول ما إذا كان الاتفاق هو إنجاز عظيم ويندرج ضمن "الانتصارات"، أم أنه انطوى على تنازلات عن حق سيادي، كما أن الاتفاق هو موضوع جدل حول مركزه القانوني، وما إذا كان يقع تحت وصفه بالاتفاقية، أو المعاهدة أو التفاهم، ولكل واحدةٍ من هذه التوصيفات مقوماتها وسياقاتها الواجب سلوكها في الدوائر الوطنية والدولية ذات الصلة. كما لا يخفى أن آثاراً اقتصادية ستترتب على نفاذ هذا الترسيم بحكم أن المرتكز الأساسي لإبرامه يكمن في استخراج النفط والغاز في باطن الأرض المشمولة باتفاقية الترسيم .

وعليه فإننا سنقارب هذا الموضوع من خلال قراءة أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية

أولاً، في المركز القانوني لترسيم الحدود البحرية

ما أن أعلن عن إنجاز ترسيم الحدود البحرية، حتى بدأ النقاش يدور حول المركز القانوني لهذا الحدث، هل هو معاهدة، أو اتفاقية أو تفاهم أو بروتوكول. فأي تعريف قانوني ينطبق على مسألة الترسيم.؟

في تعريف المعاهدة، أنها مصطلح يطلق على الاتفاقيات ذات الطابع السياسي كمعاهدات السلام مثلاً، وهي تثمر نتائج قانونية يلتزم بها الأطراف الموقعون عليها، اثنان أو أكثر، ويجب أن يكونوا من أشخاص القانون الدولي .

أما الاتفاقية، فهي مصطلح يتناول قضايا تتعلق بالشؤون الاجتماعية أو الاقتصادية والتجارية والعسكرية.

وعليه فالاتفاقية تطلق على المعاهدة التي تعقدها الدول في غير الشؤون السياسية والتي تحتوي على قواعد قانونية وتنظم علاقات الدول الأطراف فيها، وقد تسري على غيرها كالمنظمات التي تعتبر من أشخاص القانون الدولي العام.

أما مذكرة التفاهم، فهي بحسب تعريف ويكبيديا، وثيقة رسمية تتضمن اتفاقاً بين طرفين أو أكثر، وهي تصف شروط الاتفاقية وعناصرها، وهي تُعد إيذاناً ببدء العمل بين أطراف الاتفاق أكثر منها التزاماً قانونياً، ولا يمكن بالتالي إحالة مذكرة التفاهم على المحكمة ذات الاختصاص، بعكس

الاتفاقية التي يمكن أن تحال إلى المحكمة لبت نزاع ناشئ حولها. كالإحالة إلى محكمة العدل الدولية على سبيل المثال .

أما الميثاق والدستور والعهد، فهي مصطلحات تطلق على المعاهدات الجماعية المنشئة للمنظمات الدولية .

بالاستناد إلى هذه التعاريف يبدو أن المعاهدة والاتفاقية تتشاركان في كثير من الأوصاف، لكنهما يفترقان في طبيعة القضايا التي تشكل مضموناً لموضوعاتهما. فالمعاهدة تتناول القضايا ذات الطابع السياسي، أما الاتفاقية فتتناول القضايا ذات الطابع الاقتصادي والعسكري والاقتصادي والتجاري .

ومن خلال مقاربة مسألة الترسيم في ضوء التعريفات المشار إليها أعلاه، فإنها ليست ميثاقاً ولا دستوراً ولا عهداً دولياً، ولا تقع تحت توصيف مذكرة التفاهم. وتبقى محصورة في تحديد مركزها القانوني بين تعريفي المعاهدة والاتفاقية .

وبحكم أن مسألة الترسيم، تناولت مسألة فنية مرتبطة بتحديد خطوط فَصْلٍ جغرافي بين دولتين هما لبنان وفلسطين الواقعة تحت الاحتلال الصهيوني، وإن "إسرائيل" بما هي سلطة احتلال شكلت الطرف الثاني في عملية التفاوض التي أديرت بشكل غير مباشر عبر الوسيط الأميركي. وكون التفاوض الذي تناول ترسيم الحدود البحرية، انطوى على تحديد حقوق اقتصادية متعلقة باستخراج النفط والغاز من قاع البحر كل من المنطقة التي خرجت بحصته .

وبما أن عملية التفاوض لم تتطرق إلى موضوع العلاقات السياسية بين لبنان والكيان الصهيوني، واقتصرت مندرجات الاتفاق على قضايا تتعلق بالجوانب الاقتصادية والتجارية والعسكرية والفنية، فإن التفاوض بمقدماته وسياقاته وما افرزه من نتائج يكون والحالة هذه مندرجاً تحت وصف الاتفاقية .

إذاً إن المركز القانوني لعملية الترسيم هو اتفاقية موقعة بين طرفين من أطراف القانون الدولي حتى ولم يكن هناك اعتراف سياسي ودبلوماسي بينهما. لأن "إسرائيل"، بما هي سلطة قائمة بالاحتلال وان كان لبنان لا يعترف بها ويعتبرها دولة عدوة، إلا أنها تحوز على اعتراف دولي بوجودها من خلال عضويتها في منظمة الأمم المتحدة، مع ملاحظة أن هذه الاتفاقية لم تكتسب حتى تاريخه صيغة النفاذ النهائي لأنها لم تعبر قنوات الإقرار لدى السلطتين التنفيذية والتشريعية لدى أطرافها وحتى تصبح مبرمة وملزمة.

إن اعتبار عملية ترسيم الحدود البحرية، اتفاقية وليست معاهدة، ستطرح إشكالية إحالتها إلى المجلس النيابي لإقرارها. وهذه الإشكالية ناجمة عن نص المادة ٥٢ من الدستور التي نصت على أن رئيس الجمهورية يتولى المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء. وتطلع الحكومة مجلس النواب عليها حينما تمكنها من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاملات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب .

إن نص المادة ٥٢ أوجب إحالة المعاهدة التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة وتلك لا تفسخ سنة فسنة، إلى مجلس النواب للموافقة قبل الإبرام. ولم تشر المادة المذكورة إلى الاتفاقية وهي التي تنطبق على واقع الحال بالنسبة لاتفاقية الترسيم. وهذه حجة قد يتمترس وراءها دعاة الذين لا يرون ما يوجب إحالة الاتفاقية إلى المجلس للاطلاع والمناقشة واتخاذ موقف منها سلباً أو ايجاباً، لأن نص المادة ٥٢ صريح وواضح وهو تناول إحالة المعاهدة وليس الاتفاقية. وأما الذين يدعون إلى إحالة الاتفاقية إلى المجلس لوضع يده عليها، فحجتهم أن الاتفاقية تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة كما أنها لا يجوز فسخها سنة فسنة، ولذا فإن المشترع الذي فرض إحالة المعاهدة إلى المجلس النيابي عند توفر شرطي عدم جواز الفسخ سنة فسنة وبما يتعلق بمالية الدولة، لم يميز بين المعاهدة والاتفاقية واللتين تتشابهان بكثير من المقومات، ولذلك ما ينطبق على المعاهدة إنما ينطبق على الاتفاقية .

وبما أن الاتفاقية تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة وليست معرضة للفسخ سنة فسنة، فهذا يوجب إحالتها إلى المجلس النيابي. ونرى أن تجاوز هذه الإشكالية الناجمة عن حصر إشارة المادة ٥٢ بالمعاهدة دون غيرها، إنما يكون بالرجوع إلى نص المادة ٨٩ من الدستور التي تنص على أنه لا يجوز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة أو أي احتكار إلا بموجب قانون والى زمن محدود.

وطالما أن الاتفاقية تنطوي على منح امتياز لشركة توتال لاستغلال ثروة النفط والغاز وهي من موارد البلاد الطبيعية، فإن الاتفاقية بما انطوت عليه من شروط توجب عرضها على المجلس النيابي سنداً للمادة ٨٩ من الدستور .

وعندما تحال الاتفاقية على المجلس سنداً لهذه المادة، فإنه بحكم ولايته التشريعية الشاملة يصبح من حقه وضع يده على الاتفاقية بكل مندرجاتها وما رتبته من موجبات وحقوق مالية فضلاً عن التدقيق فيما إذا كانت الاتفاقية احترمت نص المادة ٢ من الدستور والتي نصت على أنه لا يجوز التخلي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه .

وبناء عليه، فإن الاتفاقية يجب إحالتها إلى مجلس الوزراء، كي يحيلها بدوره إلى المجلس النيابي وبعده يتم الإبرام من قبل رئيس الجمهورية وفق الآليات الدستورية المفروضة تحت طائلة الإبطال .

وتبقى مسألة لا بد من الإشارة عليها، وهي حصول جدل حول تفسير الاتفاقية أو تنفيذها، فإن أميركا التي رعت وأدارت المفاوضات هي المرجع التحكيمي. والمحكم يكون حيادياً وعلى مسافة واحدة من طرفي النزاع. فهل أميركا هي طرف حيادي، وهي التي تعتبر امن "إسرائيل"، من

ركائز استراتيجيتها حيال المنطقة العربية.؟

ثانياً، في البعد السياسي لإنجاز اتفاقية ترسيم الحدود .

من المعروف أن المقدمات التي سبقت وصول عملية ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة إلى مآلاتها النهائية تعود لعقود خلت، وأولى خطوات الترسيم بين لبنان وفلسطين قبل احتلالها، كانت عام ١٩٢٣، يوم اعتمد رأس الناقورة نقطة الانطلاق لتحديد الإحداثيات التي تثبّت على أساسها الحدود. وقد تمت الإشارة إلى رأس الناقورة في اتفاق" بوله - نيوكومب "الذي رسّم الحدود بين لبنان وفلسطين عام ١٩٢٣ ويوم كانت الدولتان تحت الانتداب البريطاني والفرنسي. وقد ثبّت هذا الخط في شباط ١٩٢٤. وفي المادة الخامسة من اتفاقية الهدنة فقرتها الأولى، تأكيد بأن خط الهدنة هو نفسه خط الحدود الدولية (٢٣ آذار ١٩٤٩). وقد أعيد الاعتبار لخط (بوله - نيوكومب) بعد اتفاقية الهدنة بتسعة أشهر تقريباً وتحديداً في شهر كانون الأول ١٩٤٩، وتم بالاستناد إلى ذلك وضع نقاط ثانوية إضافة إلى النقاط الأساسية التي كانت موضوعة، وقد وقعت دولة الاحتلال الصهيوني على الوثيقة التي تعتبر رأس الناقورة هو نقطة الحدود على البحر المتوسط، كذلك وقع لبنان بشخص المقدم إسكندر غانم الذي رأس يومذاك الوفد العسكري للمفاوضات حول تحديد إحداثيات خط الحدود .

إن قضية ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة لم تثر كقضية نزاعية منذ الاحتلال الصهيوني لفلسطين العام ١٩٤٨، وحتى نهاية القرن العشرين. وأن عودة هذه القضية إلى المشهد السياسي بدأت في العام ٢٠٠٣، يوم بدأ الحديث يكثر عن وجود غاز ونفط في شرق المتوسط، وخاصة في الحوض المائي الواقع بين سوريا ولبنان وفلسطين المحتلة وقبرص. وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإن العام الذي بدأ البحث الجدي فيه باستثمار غاز ونفط شرق المتوسط، هو العام الذي تعرض فيه العراق للغزو المتعدد الجنسية بقيادة أميركا وأدى إلى احتلاله وإسقاط نظامه الوطني وتحلّل دولته .

إن أميركا التي قادت الحربين على العراق سواء تلك التي شنت عليه العام ١٩٩١، أو تلك التي شنت في العام ٢٠٠٣، سعت لتوظف نتائجهما في سياق تنفيذ مشروع إعادة تشكيل نظام إقليمي جديد تكون الدول الإقليمية غير العربية من أركانه. وهذا ينطبق على الكيان الصهيوني وإيران وتركيا. ولهذا ما أن وضعت الحرب الأولى في بداية التسعينات أوزارها حتى كانت التحضيرات تجري على قدم وساق لعقد مؤتمر مدريد لحل ما يسمى بأزمة الشرق الأوسط وهي التسمية الدولية للصراع العربي الصهيوني. وما أن وضعت الحرب الثانية (حرب احتلال العراق) أوزارها أيضاً حتى بدأ الأعداد العملي لتنفيذ المرحلة المتقدمة من الاستراتيجية الأميركية حيال الوطن العربي لفرض تسوية بالشروط الأميركية تحاكي بالدرجة الأولى ركيزتين أساسيتين من ركائز هذه الاستراتيجية وهما امن النفط وأمن "إسرائيل ."

من هنا، ليس مصادفة أن يفتح ملف الاستثمار النفطي في شرق المتوسط، بالموازاة الزمنية وفي ضوء المتغيرات السياسية التي حصلت من جراء إسقاط الموقع العراقي بكل انعكاساته على الإقليم. واذا كان ملف الاستثمار في نفط شرق المتوسط لم يشهد خطوات متسارعة، فلأسباب متعلقة بالتعقيدات الناتجة عن تعدد أطرافه الإقليميين في ظل غياب ترسيم للحدود البحرية بين دول الحوض النفطي الواقع بين سوريا ولبنان وقبرص وفلسطين المحتلة من جهة، ولإدخال عملية الاستثمار واستخراج النفط في إطار الصراع والتجاذبات الدولية من جهة ثانية، إضافة إلى عاملين أساسيين أديا إلى تراجع الاهتمام الإقليمي والدولي بهذا الملف، أولهما متعلق بالصعوبات التي بدأت تواجهها أميركا في العراق من جراء تصاعد المقاومة الوطنية بوجهها، وثانيهما العدوان الذي شنه الكيان الصهيوني ضد لبنان العام ٢٠٠٦، وما أفرزه من نتائج .

إن أميركا أعلنت بعد احتلال العراق أن المنطقة ستدخل عصراً سياسيا جديداً، كما أعلنت أيضاً بأن حرب ٢٠٠٦ ستسرع في ولادة النظام الإقليمي الجديد. وعندما تتكلم أميركا عن ولادة هذا النظام الإقليمي الجديد، فإنما تضع في اعتبارها إدخال مكوناته الأساسية غير العربية في عملية تشكيل هذا النظام، من الكيان الصهيوني إلى إيران وتركيا ومعهم أثيوبيا من بوابة الأمن المائي. وهذا ما يتطلب تسهيل العبور الصهيوني والإيراني والتركي إلى العمق العربي، وتمكين هذه الأطراف من الجلوس على طاولة الترتيبات السياسية للازمات المتفجرة في المنطقة أو تلك التي يدور صراع عليها .

على هذا الأساس سهلت أميركا لإيران الدخول إلى العراق وممارسة احتلالاً له من الباطن، ومن ثم التغول في العمق القومي بالاتكاء على دور أذرع عسكرية سياسية وأبرزهما حزب الله في لبنان والحركة الحوثية في اليمن، كما عملت على تمكين الكيان الصهيوني من اختراق العمق القومي من بوابة التطبيع مع بعض الأنظمة العربية، ووفرت تغطية للدور التركي ليلعب دور الرافعة السياسية لحركة الإخوان المسلمين في العديد من الأقطار العربية. بذلك أصبحت إيران على تماس مباشر مع أميركا في العراق، وعلى تماس مباشر مع الكيان الصهيوني من خلال علاقاتها مع بعض الفصائل الفلسطينية وحزب الله. وهذا ما أعطى لإيران ورقة عملت على توظيفها في سياق مشروعها الخاص وعبر تقديم نفسها أحد اللاعبين الإقليميين الأساسيين في ترتيبات الحلول في المنطقة. وكانت أولى نتائج هذا التوظيف هو الاتفاق على الملف النووي العام ٢٠١٥ والذي تجري المفاوضات حالياً لإعادة إحيائه بعدما ألغاه الرئيس الأميركي السابق من جانب واحد.

إن هذا الاستطراد حول هذه المسألة، ولو اعتقد البعض أنها من خارج سياق الموضوع، إلا أنها تندرج في صلبه، لان أميركا التي تعمل لتشكيل النظام الإقليمي الجديد، تدرك

جيداً إن تنفيذه يتطلب تطبيعاً "رسمياً عربياً - صهيونياً "، وتطبيعاً إيرانياً - صهيونياً، وإعادة الحرارة للعلاقات التركية الصهيونية. وهذه المسارات الثلاث يبرز مشترك واحد فيها هو الكيان الصهيوني .

وإذا كانت أميركا وإيران تدخلان مباشرة تارةً بالواسطة تارةً أخرى في اشتباك سياسي ظاهري في العراق لخلاف على حجم الدور والحصص، وهو ما كان وراء الانسداد السياسي لعملية استيلاد سلطة جديدة بعد مرور سنة على انتخابات نيابية شهدت مقاطعة شعبية واسعة، فإن الحالة ذاتها تستحضر في إدارة الملفات السياسية والاقتصادية والعسكرية المتعلقة بالوقع المحيط بالساحة اللبنانية، وملف ترسيم الحدود البحرية واحد منها، باعتبار أن إيران لم تغب لحظة عن كواليس هذا الملف عبر الدور الذي لعبه حزب الله في التحكم بمسار المفاوضات بشكل غير مباشر. وعليه فإن دور إيران كطرف غير منظور في مفاوضات الترسيم كان مقروءاً فيما أسفرت عنه نتائج. ولذلك لم يكن مصادفة أن يعلن عن اتفاقية الترسيم في نفس الوقت التي ولدت فيها تشكيلة سلطة جديدة في العراق. فمقابل التنازلات التي قدمها الجانب اللبناني وبموافقة حزب الله، تمكنّ الكيان الصهيوني من الحصول على ضمانات أمنية وتوسيع مساحة التنقيب العائدة له، وحصلت إيران على ترجيح كفة تشكيلاتها السياسية والأمنية والعسكرية في العراق عبر استيلاد تشكيلة سلطوية جديدة أنهت الانسداد السياسي، ومكنّ القوى المرتبطة بمركز التوجيه والتحكم الإيراني من الإمساك بناصية القرار السياسي بكل ما يتعلق بإدارة العملية السياسية. كما أن إيران منحت "بونس مالي "، بالإفراج عن سبعة مليارات دولار أميركي من الأموال المحتجزة في البنوك الغربية .

إن أميركا التي أدارت ملف المفاوضات بدت متحمسة للوصول به إلى مآلاته النهائية وهي التي لم تكن متسرعة في السابق، وإنما بسبب ضرورات الحرب في الشرق الأوربي، والسعي لتأمين بديل للغاز والنفط الروسيين لأوروبا، مارست ضغطاً على الأطراف المفاوضة، ونظمت مقايضة لتنازلات متقابلة في ساحة كل طرف يعتبر أنها تحتل أولوية له. من هنا حصلت أميركا على إيجاد بيئة آمنة لاستخراج النفط والغاز من شرق المتوسط خدمة لهدف استراتيجي متعلق بالحرب الروسية - الأوكرانية والذي على ضوء نتائجه سترتسم معالم نظام جديد على مستوى العلاقات الدولية، كما رعت عملية تطبيع ولو غير مباشرة بين إيران والكيان الصهيوني من خلال صفقة التنازلات المتقابلة، هذا إلى أن ثمة تطبيع اقتصادي ولو كان غير مباشر أيضاً سيصبح أمراً واقعاً بين لبنان والكيان الصهيوني، ولبنان الذي يعاني من اختناق اقتصادي وانسداد سياسي وتدهور مريع في مستوى المعيشة فتحت أمامه نافذة أمل باستخراج النفط والغاز من المنطقة التي خرجت من حصته وهي دون حصته التي كانت ستعود اليه لو لم يقدم تنازلات بينية التي تثبها الوقائع الدامغة .

في التنازلات التي قدمها الجانب اللبناني وانعكاساتها الاقتصادية .

إن الذين يروجون لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية سواء من هم في واجهة المشهد أو من هم خلف الستارة، يعتبرون أن الاتفاقية هي إنجاز عظيم وهي انتصار تاريخي للبنان، وهذا ما بدا واضحاً في رسالة رئيس الجمهورية عشية الإعلان عن التوصل إلى الاتفاق، كما في إشادة من هم خلف الستارة بهذا الاتفاق. وحتى لا يبدو الأمر وكأنه يدخل في إطار المناكفة السياسية وبعيداً عن المقاربة السياسية الشعبوية، لا يسعنا إلا أن نرد على من يعتبر الاتفاقية هي انتصار للبنان بالوقائع التي لا تترك مجالاً للشك بأن لبنان خرج خاسراً من هذه الاتفاقية وطنياً وسياسياً واقتصادياً، ولا يغير من حجم هذه الخسارة حصول لبنان على بعض المنافع الاقتصادية من خلال ما خرج به من حصة يبقى الخوف قائماً ومشروعاً من نهبها وسرقتها أسوة بالمال العام الذي نهب وأوصل البلد إلى الانهيار شبه الشامل .

الخسارة في بعدها الوطني .

إن الاتفاقية التي تم بالاستناد إليها ترسيم الحدود البحرية، اعتمدت الخط ٢٣ كخط ترتسم على أساسه الحدود بين لبنان وفلسطين المحتلة، وهذا الخط الذي تبتهج السلطة اللبنانية بتثبيته كخط فاصل يقع جنوب الخط رقم (١) الذي يعتبره العدو الصهيوني خطاً فاصلاً، ثم جاء هوف ونزل بهذا الخط قليلاً باتجاه الجنوب وسمي باسمه، وبعدها جاء المفاوض الأميركي الجديد ليعدل من مسار خط هوف جنوباً قليلاً ويطرح الخط ٢٣ كخط فاصل.

إن السلطة اللبنانية تعتبر أن اعتماد الخط ٢٣ يعيد للبنان مساحة ٨٦٠ كلم ٢، وهذا بنظرها مكسب كبير بحد ذاته. لكن السطلة اللبنانية وهي تغتبط لاعتماد هذا الخط تتجاهل أن الخط ٢٩ هو الخط الذي اعتمد سابقاً كخط فاصل لترسيم الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة وهذا موثق في اتفاقية الهدنة وفي المحضر الذي وقع عليه لبنان والكيان الصهيوني بعد أشهر من اتفاق الهدنة .

إن اعتماد الخط ٢٣ لا يأخذ بعين الاعتبار أحكام قانون البحار الصادر العام ١٩٨٢ والذي يعتمد النقاط الثابتة على اليابسة للانطلاق منها لترسيم الخطوط البحرية. وهذا ما كان يفرض أن يعتمد رأس الناقورة كنقطة انطلاق لتحديد الإحداثيات وهو ما كان مأخوذ به يوم اعتبر الخط ٢٩ كخط ينطلق من رأس الناقورة باتجاه العمق المائي .

إن إسقاط الخط ٢٩ من حسابات الوفد اللبناني المفاوض وعدم اعتماده خطاً لترسيم الحدود أفقد لبنان ١٨٦٠ كلم ٢ من مساحة مائية كانت بالأساس محتسبة من مساحته الجغرافية. وإن مساحة الـ ٨٦٠ كلم ٢ التي اعتبرت داخلة ضمن حدود السيادة الوطنية سنداً للخط ٢٣ لا تبرر التنازل عن ١٨٦٠ كلم٢ فيما لو اعتمد الخط ٢٩ .

إن التنازل الأول انطوى على تنازل عن حق سيادي، وهو حق وطني ولا تملك السلطة السياسية التنازل عنه، لان امر البت به يعود للشعب وليس للسلطة. وللتذكير فقط فإن

اتفاق ١٧ أيار اعتمد رأس الناقورة نقطة انطلاق لتحديد الإحداثيات واعتبر الخط ٢٩ أساساً لترسيم الحدود وبذلك يكون اتفاق ١٧ أيار أعطى للبنان أكثر مما أعطته اتفاقية ترسيم الحدود المائية.

أما التنازل الثاني، فإن الاتفاقية التي لم تعتمد رأس الناقورة نقطة الانطلاق لتحديد الإحداثيات، اعتمدت نقطة على الماء باتجاه الشمال وهذا كان رضوخاً للمطلب الصهيوني الذي استجابت له أميركا وأعطت "لإسرائيل" مدىً أوسع من السيطرة المائية بحجة تبديد المخاوف الأمنية لديها. وعندما تعتمد نقاط مائية لتحديد الإحداثيات فهذه النقاط لا يمكن الركون إليها لأنها نقاط مائجة. ولهذا لم يعتمد قانون البحار النقاط البحرية عند ترسيم الحدود البحرية بين الدول. ويبدو أن السلطة اللبنانية لا تجد ضيراً من التنازل عن مساحات في المنطقة الاقتصادية البحرية، لأنها سلطة تفتقر إلى مشروعيتها الوطنية. فهي كما تنازلت عن حق سيادي للبنان سنداً لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع الكيان الصهيوني سبق وتنازلت عن حق سيادي عند ترسيم البحرية مع قبرص، فعمدت إلى تقاسم المنطقة الاقتصادية مناصفة في حقل افروديت، فيما قانون البحار يعتبر أن حصص الدول من المناطق الاقتصادية في عمق البحار تكون بنسبة طول شواطئ الدول المحاذية. وبما أن الشاطئ اللبناني أطول من الشط القبرصي، فكان يفترض أن تكون حصة لبنان في البلوكات البحرية أكبر من الحصة القبرصية.

وهنا يطرح التساؤل لماذا تفرط السلطة بحقوق وطنية؟ أن الجواب هو أن المنظومة السلطوية التي تدير البلاد على أساس المحاصصة والسمسرة والرشى تفتقر إلى صدقية الالتزام الوطني، وعليه ليس مستغرباً على هكذا منظومة سلطوية بكل أطرافها التفريط بحق وطني مقابل مغانم فئوية.! ولهذا فإن رائحة الصفقات المشبوهة والسمسرة تشتم من كل تصرف تقدم عليه سلطة غارقة في الفساد حتى أذنيها. فمن يسرق المال العام يهون عليه بيع الحقوق الوطنية مقابل "ثلاثين من الفضة ."

إن تنازل السلطة اللبنانية عن الخط ٢٩ وهو الذي يشطر حقل كاريش إلى قسمين، جعل هذا الحقل يخرج من حصة الكيان الصهيوني، واكثر من ذلك أعطى لدولة العدو جزءاً من مردود حقل قانا تدفعه له شركة توتال التي تتولى التنقيب والاستخراج من جعالتها . وإذا كانت التقديرات الأولية تشير إلى أن المخزون الكبير هو في حقل كاريش، فلبنان والحالة هذه لا يكون قد خسر مساحة من المنطقة الاقتصادية في البحر وحسب، بل أيضاً يكون قد خسر مردوداً كبيراً من عائدات هذا الحقل الذي لم يعد منطقة متنازع عليها، بعدما أصبح بموجب الاتفاقية من حصة الكيان الصهيوني .

إذاً، بعيداً عن البروبغندا الإعلامية والترويج للانتصارات الوهمية فإن الخسارة في الجانب الاقتصادي باتت واضحة، كما التنازل عن حقوق وطنية، وأن المقدمات التي سبقت اتفاقية الترسيم كانت تشير إلى أن الأمور سائرة في هذا الاتجاه. ومن مؤشرات تلك المقدمات، سحب ملف التفاوض من أيدي الجيش اللبناني الذي لم يتراجع عن تمسكه بالخط ٢٩، وتسليم الملف لوفد سياسي اعتبر القبول بالخط ٢٣ مكسباً، وتبين أن خلفية هذا الموقف هو توجيه رسالة للوسيط الأميركي تقضي التنازل عن الخط ٢٩ مقابل رفع العقوبات عن صهر الرئيس، كي تصبح الطريق سالكة أمامه إلى قصر بعبدا. لكن الأمور لم تسر في الاتجاه الذي كان يسعى إليه من استرد الملف من أيدي الجيش، لأن القضية في ظل الأوضاع التي أملت توقيع الاتفاقية هي أكبر من معطى الوضع الداخلي والحسابات الخاصة لبعض أطرافه، ولهذا ذهبت للاستقرار عند القوى الدولية والإقليمية المشغّلة للأطراف الداخلية في عملية الصراع في الأمة العربية وعليها .

خلاصة

إن لبنان خرج خاسراً من هذه الاتفاقية ولو حصل على بعض من مردود مخزون النفط والغاز ، والرابحون هم، أولاً، أميركا في توظيفها السياسي لغاز ونفط المتوسط في اطار الصراع الذي تديره في الحرب الروسية الأوكرانية، وثانياً ايران التي قبضت ثمناً معجلاً في إعادة تعويم دورها في العراق باستيلاد سلطة جديدة تتحكم بمفاصلها وربما تقديمات أخرى وُعدت بها مقابل انخراطها في عملية التطبيع مع العدو من خلال ملف التفاوض على الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة، وثالثاً العدو الصهيوني الذي وسع من المنطقة الاقتصادية التي يستغل ثرواتها في كامل حقل كاريش وحصة من حقل قانا، فضلاً عن إسقاط الخط ٢٩ الذي ينطلق من رأس الناقورة في تحديد الإحداثيات .

أمام كل هذا الواقع، كان على السلطة اللبنانية أن تصارح الشعب وتضع الحقائق أمامه كما هي، وليس وفق تصوراتها الافتراضية، لكن سلطة تفتقر إلى الصدقية والمشروعية لا يمكن أن تصارح الشعب بالحقيقة لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

الدكتور عصام خليفة يشرح اتفاقية الترسيم

تناقلت وسائل الإعلام بعض النقاط التي ذكر أنها جوهر الموقف الذي نقلته السفيرة الأميركية في لبنان إلى الرؤساء الثلاثة. وتعليقاً على ذلك يهمنا إعلان ما يأتي :

- ١وفقاً للقواعد المعتمدة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار للعام ١٩٨٢، فإنه تعتمد كنقطة أساس لرسم الحدود البحرية، أول نقطة حدودية برية تصل إليها مياه البحر، ومن نقطة الأساس هذه ينطلق خط الوسط الذي يفصل بين المياه الإقليمية والمنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين لدولتين متجاورتين .

إن اعتماد الرؤساء الثلاثة الخط ٢٣، بدل الخط ٢٩ الذي وحده ينطلق من رأس الناقورة والذي أكدته قيادة الجيش وتقرير المكتب البريطانيUKHO ، بينما الخط ٢٣ ينطلق من مسافة ٣٠ متراً شمال رأس الناقورة .

والسؤال الجوهري المطروح هل أن احتلال "إسرائيل" لما يزيد عن ٣٠٠٠م٢ في رأس الناقورة، ووضع الخط الأزرق على بعد ٣٠ متراً من تلك النقطة شمالاً يعني من قبل المسؤولين اللبنانيين – الذين وافقوا على الخط ٢٣ – تنازلاً عن سيادة الدولة اللبنانية على هذه النقطة؟

إن رأس الناقورة هو جزء من أراضي الدولة اللبنانية والدليل على ذلك :

ما ورد في الخريطة الملحقة بالقرار ٣١٨ (٣١ آب ١٩٢٠) .

والخريطة الملحقة باتفاق باريس (٢٣ كانون الأول ١٩٢٠)

وما ورد في اتفاق بوله-نيوكومب (٧ آذار ١٩٢٣) .

وتثبيت هذه الحدود في عصبة الأمم عام ١٩٢٤ ولاحقاً عام ١٩٣٢ .

وما ورد في المادة ٥ من اتفاقية الهدنة (٢٣ آذار ١٩٤٩) .

ومحضر اللجنة اللبنانية – الإسرائيلية المشتركة مع خريطة ملحقة (٥-١٥ كانون الأول ١٩٤٩). وهذا المحضر موقع من الكابتن إسكندر غانم عن لبنان والكابتن فريد ليندر عن "إسرائيل" .

وفي اتفاق الطائف – البند ٣ – تأكيد على "التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة في ٢٣ آذار ١٩٤٩" إن موقف الرؤساء الثلاثة – بالتزامهم بالخط ٢٣ بدل الخط ٢٩ – ينطبق على موقفهم المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات اللبناني والتي تنص أن "من حاول أن يسلخ عن سيادة الدولة جزءاً من الأرض اللبنانية عوقب بالاعتقال المؤقت أو بالأبعاد ."

وكذلك المادة ٢٧٧ من القانون نفسه: "يعاقب بالاعتقال المؤقت خمس سنوات على الأقل كل لبناني حاول بأعمال أو خطب أو كتابات أو بغير ذلك أن يقتطع جزءاً من الأرض اللبنانية ليضمه إلى دولة أجنبية أو أن يملكها حقاً أو امتيازاً خاصاً بالدولة اللبنانية ."

هكذا يتخلى الرؤساء الثلاثة عن ثروة تقدّر بمئات مليارات الدولارات (مساحة ١٤٣٠ كلم٢) "لإسرائيل" بتخليهم عن الخط ٢٩ على نحو غير قانوني وغير علمي وغير وطني، وذلك لصالح الخط ٢٣ الذي تبين بالوثائق الدامغة انه اختراع إسرائيلي .

- ٢عشر صفحات تترجم بإبقاء الاحتلال لنقطة رأس الناقورة والـ B1 والنفق، وإبقاء احتلال جزء من المياه الإقليمية لحد الطفافات، وإعطاء حق سيادي "لإسرائيل" بجزء من حقل قانا، وهذا الحق مدون في الأمم المتحدة من خلال الخط ٢٣، وكل كلام عن ضمانات هو كلام بكلام، وإلا فليكتب في الاتفاق أن لبنان له سيادة تامة على حقل قانا، ولكن لن يكتب هذا أبداً... وسوف تعمل "إسرائيل" من خلال حقها السيادي في جزء من حقل قانا على عرقلة عمل شركة توتال إن لم تكن وفق شروطها المستقبلية. وبالتالي التنقيب في قانا سيبدأ، ولكن الاستخراج هو بيد "إسرائيل" .

وأخيراً أعطينا الأذن ببدء الاستخراج من كاريش وما هو المقابل؟

ثم ألم نقرأ ما قال رئيس الوزراء الإسرائيلي لابيد (منذ يومين) في التعويض عن حقل قانا؟! وهكذا فحقل قانا ليس بالكامل للبنان كون توتال ستعوض "لإسرائيل" من إنتاج الحقل. وستكون "إسرائيل" الشريك المعرقل مع توتال كونه – بحسب القانون الدولي – هو تحت السيادة الإسرائيلية وفقاً للإحداثيات الموجودة في الأمم المتحدة. وهذا أمر طبيعي كما تفعل "إسرائيل" في حقل أفروديت مع قبرص.

- ٣قد تكتفي توتال بحفر بئر واحد، وفقاً للعقد الموقع مع لبنان في البلوك ٩، دون أن تكمل حتى الاستخراج. حينها نكون أعطينا الإذن ببدء الاستخراج من حقل كاريش دون أن نستخرج من حقل قانا. والحق يكون على توتال أفهل هذا إنجاز؟

- ٤عدم ربط البر بالبحر، يعني إبقاء النزاع حول نقطة رأس الناقورة والنقطة B1 المحددة إحداثياتها منذ العام ١٩٤٩، وتكريس احتلال العدو لها إلى أجل غير مسمى!!

- ٥إن محاولة إبقاء مضمون المفاوضات سرياً يتناقض مع المفهوم الحديث للديمقراطية. فلا يستطيع الرؤساء الثلاثة أن يختصروا الشعب اللبناني. وان اتفاق الترسيم يجب ان يخضع للدستور، وبالحصول على الإجازة من مجلس النواب – والإبرام من مجلس الوزراء بموافقة رئيسي الجمهورية والحكومة .

وان جمعية الدفاع عن حدود لبنان في البر والبحر ستقوم بواجبها في الحفاظ على مصالح الشعب اللبناني العليا. وستقوم باتخاذ كل المواقف والتحركات التي تراها مناسبة لعرقلة تمرير الصفقات على حساب لبنان. مع العلم أن لبنان خسر مع قبرص اكثر من ٢٣٠٠ كلم٢، ومع سوريا ٧٥٠ كلم٢. وهذا نتيجة سوء إدارة المسؤولين للملف النفطي.

العميد ياسين: الترسيم انتصار واهم

في أول تعليق له بعد وصول اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان و"إسرائيل" إلى خواتيمه والاستعداد لتوقيعه رسمياً، فجر رئيس الوفد اللبناني السابق إلى مفاوضات الترسيم العميد الركن المتقاعد بسام ياسين الذي قاد خمس جولات من التفاوض في الناقورة، "قنبلة سياسية من العيار الثقيل"، وفند بنود مسودة الاتفاق النهائية، واصفا "اتفاق ١٧ أيار بأنه افضل من الاتفاق الحالي"، الذي يعطي لبنان عشرين بالمئة من حقوقه.

وكتب ياسين ياسين في منشور نشره على صفحته على الفايسبوك، "هناك محاولة يائسة لتبيان أن لبنان انتصر من خلال اتفاق هوكشتاين المزعوم، وأن الشعب اللبناني حصل على كامل حقوقه في ثروته النفطية وأنه سيبدأ بالتنقيب عن النفط والغاز من حقل قانا ومن ثم استخراجه دون عرقلة إسرائيلية:

سأبين باختصار وللتاريخ وقائع هذا الاتفاق الكارثي والأفخاخ التي وقع بها لبنان:

- ١اتفاق ١٧ أيار أفضل:

القسم الأول الفقرة "ب" تنص على ما يلي: "يتفق الطرفان على إبقاء الوضع الراهن بالقرب من الشاطئ على ما هو عليه، بما في ذلك على طول خط العوامات البحرية الحالي وعلى النحو المحدَّد بواسطته."

وهذا يعني الموافقة على إبقاء هذه المنطقة (منطقة الطفافات التي تمتد إلى حوالي ٥ كلم من الشاطئ) تحت الاحتلال الإسرائيلي وإعطائه حرية دخول مراكبه العسكرية إليها كما هو الحال الآن، وبالتالي اعتبارها منطقة أمنية له بامتياز.

ومقارنة مع اتفاق ١٧ أيار ووفقاً للإحداثيات المبينة في هذا الاتفاق عام ١٩٨٢ والموضحة على الخريطة أعلاه، يتبين أن هذه المنطقة بكاملها لا بل منطقة إضافية تقع إلى الجنوب منها، أي جنوب الخط ٢٣، كانت تحت السيطرة الأمنية اللبنانية. باختصار، اتفاق ١٧ أيار كان أفضل من هذا الاتفاق بخصوص هذه المنطقة الحساسة. أضف إلى ذلك أبقى اتفاق بو صعب هوكشتاين الحالي نقطة رأس الناقورة ونقطة الـ B1 والنفق السياحي تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتم تأجيل البحث بها إلى اجل غير مسمى، حيث لن تأتي فرصة سانحة أخرى لحل هذه المعضلة كما هي الحال الان، والسبب حاجة "إسرائيل" الملحة لاستخراج النفط والغاز حالياً من حقل كاريش الذي كان لن يحصل بسبب تهديد المقاومة وأصبح اليوم حق مكتسب للعدو بعد هذا الاتفاق.

- ٢استخراج النفط والغاز من حقل قانا رهن الموافقة الإسرائيلية:

القسم الثاني الفقرة "هـ": تنص على ما يلي: "رهنا ببدء تنفيذ الاتفاقية المالية (بين توتال والعدو)، سيقوم مشغل البلوك رقم ٩ المعتمد من لبنان بتطوير كامل المكمن المحتمل حصرياً لصالح لبنان."

هذا يعني بكل وضوح أن لبنان رهن عملية استخراج النفط والغاز من حقل قانا بموافقة إسرائيلية على الاتفاق المالي بينها وبين شركة توتال، ونحن نعلم كيف ماطل هذا العدو للاتفاق مع قبرص لمدة ١٠ سنوات للتفاهم على تقاسم حقل أفروديت وهما على علاقة ودية مع بعضهما البعض، وهل هناك ثقة بعد رفع الضغط عن كاريش سيرضخ الإسرائيلي لمطالب لبنان؟ ومن يضمن ذلك؟ الولايات المتحدة الأميركية؟

- ٣نص الاتفاق يعطي "إسرائيل" حق إفشال الاتفاق والتنقيب في القسم الجنوبي من حقل قانا.

الفقرة "و" القسم الثاني: توحي للوهلة الأولى هذه الفقرة بأنه ممنوع على "إسرائيل" العمل في الجزء الجنوبي من حقل قانا الواقع جنوب الخط ٢٣، إلا أنه من يدقق بالنص ليجد أن هذا العدو سمح لنفسه بأن يكون حراً من هذا الالتزام بمجرد عدم الاتفاق مع توتال على الاتفاق المالي، وأصبح لبنان رهن هذا الاتفاق المالي الذي لا سيطرة عليه لا بالمضمون ولا بالتوقيت.

اقرأ أيضاً: امتعاض داخلي من احتكار العهد لـ«معاهدة الترسيم ..«وزحمة مبادرات لا «تُنتج» رئيساً!

- ٤في حال فشل الاتفاق لا إمكانية للعودة للخط ٢٩ وجعل كاريش مجددا متنازع عليه:

القسم الأول الفقرة "د": يحرم هذا الاتفاق لبنان من تعديل حدوده البحرية مستقبلا والعودة إلى الخط ٢٩، وذلك من خلال إيداع عبارة في هذا المعنى كما ورد في هذه الفقرة في الأمم المتحدة، فالعودة إلى الخط ٢٩ ممنوعة بالنص حتى لو فشل اتفاق استخراج النفط والغاز من حقل قانا بسبب عدم اتفاق توتال والعدو على التعويض المالي عن حصة "إسرائيل" في هذا الحقل كما تدعي.

-٥كذبة أن لبنان حصل على ١٠٠٪ من حقوقه:

يعطي هذا الاتفاق ٢٠٪ للبنان و ٨٠٪ للعدو من المنطقة المتنازع عليها وفقا للقانون الدولي وهي المساحة الواقعة بين خط هوف والخط ٢٩ والبالغة ١٨٠٠ كلم مربع، وفي حال الإنصاف يجب أن يحصل لبنان على ٨٠٪ والعدو على ٢٠٪ منها كون الحجج القانونية للخط ٢٩ والموجودة عند كافة المسؤولين اللبنانيين هي أقوى بكثير من حجج خط هوف، ولو حصل لبنان على نصف هذه المساحة بإعطاء نصف تأثير لصخرة تخيلت لكان حصل على ٥٠٠ كلم مربع إضافية جنوب الخط ٢٣، ولكان حقل قانا بكامله تحت السيادة اللبنانية ولكنا نستطيع استخراج النفط والغاز من هذا الحقل دون أي شروط إسرائيلية، على عكس ما هو حاصل اليوم وفقاً للنص المكتوب في هذا الاتفاق.

سأكتفي بهذا القدر من الملاحظات، وأتمنى أن يقرأ أصحاب القرار بتمعن هذا الاتفاق والتدقيق به قبل أخذ القرار الذي يلزم الشعب اللبناني والأجيال القادمة باتفاق يتناول حقوقهم المالية والسيادية مستقبلا.

التاريخ لن يرحم.....

وثيقة، نص اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة

* إليكم اتفاقية ترسيم الحدود البحرية باللغة العربية*

بعد اتفاق الترسيم، إليكم النص النهائي الذي قدمه الوسيط الأميركي آموس هوكستين للبنان لترسيم الحدود البحرية بين لبنان و"إسرائيل".

إليكم ما جاء فيه حرفياً:

(النسخة النهائية المؤرَّخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢)

رسالة من جانب الولايات المتحدة

]صاحب الفخامة/المعالي/السعادة[،

يشرّفني أن أبعث إليكم هذه الرسالة بشأن مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين جمهورية لبنان ودولة "إسرائيل" (المشار إليهما فيما يلي جماعيًا بـ "الطرفين" وفرديًا بـ "الطرف").

في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، بعثت الولايات المتحدة الأمريكية رسالة (المرفق ١) للطرفين مرفَقة بستّ نقاط تعكس فهمها للإطار المرجعي الخاص بهذه المفاوضات، بما في ذلك طلب الطرفين من الولايات المتحدة القيام بدور الوسيط والميسِّر لترسيم الحدود البحرية بين الطرفين، والتفاهم المتبادَل بين الطرفين على أنه "عندما يتمّ الاتفاق حول الترسيم في نهاية المطاف، سيتمّ إيداع اتفاق ترسيم الحدود البحرية لدى الأمم المتحدة."

إلحاقًا بتلك الرسالة، عُقدت اجتماعات باستضافة موظفي مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان (أنسكول) في الناقورة؛ بالإضافة إلى ذلك، أجرت الولايات المتحدة مشاورات لاحقة مع كلّ من الطرفين.

وعقب هذه المناقشات، ترى الولايات المتحدة أنّ الطرفين يعتزمان الاجتماع في المستقبل القريب في الناقورة باستضافة موظفي مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان وبتيسير من الولايات المتحدة. كما تدرك الولايات المتحدة أنّ [لبنان/"إسرائيل"] على استعداد لتعيين حدوده البحرية الدائمة والتوصّل إلى حلّ دائم ومنصف بشأن نزاعه البحري مع [لبنان/"إسرائيل"]، وعليه، فهو يوافق على الشروط التالية، شريطة موافقة ["إسرائيل"/لبنان] على ما يلي:

القسم الأول

أ. يتفق الطرفان على إنشاء خط حدودي بحري ("خط الحدود البحرية"). ويشتمل ترسيم خط الحدود البحرية على النقاط التالية الموضَّحة في الإحداثيّات الواردة أدناه. وتتصل هذه النقاط ببعضها البعض، وفقًا لبيانات النظام الجيوديسي العالميWGS84 ، بواسطة خطوط جيوديسيّة:

خط العرض خط الطول

33◈06′34.15″ N 35◈02′58.12″ E

33◈06′52.73″ N 35◈02′13.86″ E

33◈10′19.33″ N 34◈52′57.24″ E

33◈31′51.17″ N 33◈46′8.78″ E

ب. تحدّد هذه الإحداثيات الحدود البحرية على النحو المتفَق عليه بين الطرفين لكلّ النقاط الواقعة باتجاه البحر من أقصى نقطة شرقي خط الحدود البحرية، ودون أيّ مساس بوضع الحدود البريّة. وبهدف عدم المساس بوضع الحدود البريّة في المستقبل، فإنّه من المتوقَّع قيام الطرفين بترسيم الحدود البحرية الواقعة على الجانب المواجِه للبرّ من أقصى نقطة شرقي خط الحدود البحرية في سياق ترسيم الحدود البريّة أو في الوقت المناسب بعد ترسيم الحدود البريّة. وإلى أن يحين الوقت الذي تُحدَّد فيه تلك المنطقة، يتّفق الطرفان على إبقاء الوضع الراهن بالقرب من الشاطئ على ما هو عليه، بما في ذلك على طول خط العوّامات البحرية الحالي وعلى النحو المحدَّد بواسطته، على الرغم من المواقف القانونية المختلفة للطرفين بشأن هذه المنطقة التي لا تزال غير محدَّدة.

ج. يقدّم كلّ طرف في الوقت نفسه رسالة تحتوي على قائمة بالإحداثيات الجغرافية ذات الصلة بترسيم خط الحدود البحرية على النحو المبيَّن في الفقرة (أ) من هذا القسم ("مراسَلات الأمم المتحدة") وفقًا للنموذج المرفَق لكلّ من الطرفين (المرفق (أ) والمرفق (ب)) إلى أمين عام الأمم المتحدة في اليوم الذي يتلقى فيه رسالة الولايات المتحدة المبيَّنة في القسم ٤(ب). كما يتعيّن على الطرفين إخطار الولايات المتحدة عند تقديم رسالتيهما إلى الأمم المتحدة.

د. تحلّ الإحداثيات الواردة في مراسلة كلّ من الطرفين إلى الأمم المتحدة، والمشار إليها في القسم ١(ج) محلّ (أولًا) الإحداثيات الواردة في المذكّرة التي رفعتها "إسرائيل" إلى الأمم المتحدة بتاريخ ١٢ تموز/يوليو ٢٠١١ بشأن النقاط المحدَّدة ٣٤ و٣٥ و١ الواردة في المذكرة و(ثانيًا) الخريطة والإحداثيات التي تضمّنتها المذكّرة المرسَلة من لبنان إلى الأمم المتحدة بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بشأن النقاط المحدَّدة ٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ الواردة في المذكّرة ذات الصلة. ولا يجوز أن يقدّم أيّ من الطرفين مستقبلًا إلى الأمم المتحدة أيّ مذكّرة تتضمّن خرائط أو إحداثيات تتعارض مع هذا الاتفاق (المشار إليه فيما يلي بـ "الاتفاق") ما لم يتفق الطرفان على مضمون مثل هذه المذكرة.

ه. يتّفق الطرفان على أنّ هذا الاتفاق، بما في ذلك ما هو موضَّح في القسم ١(ب)، يُرسي حلًا دائمًا ومنصفًا للنزاع البحري القائم بينهما.

القسم الثاني

أ. يدرك الطرفان احتمال وجود موارد هيدروكاربونية ذات جدوى تجارية غير معروفة حاليًا، على الأقل جزئيًا، في المنطقة التي تشكّل البلوك رقم ٩ اللبناني على حدّ تعبير الطرفيْن وفي المنطقة التي تشكّل البلوك رقم ٧٢ الإسرائيلي، على الأقل جزئيًا، في مفهوم الطرفين، والمشار إليها في ما يلي بـ "المكمَن المحتمَل."

ب. يتعين أن تجري أنشطة التنقيب في المكمَن المحتمَل وتطويره وفقًا لممارسات الصناعة النفطية الجيدة لجهة حفظ الغاز بغية تحقيق أقصى قدر من الكفاءة في مجال الاسترجاع وسلامة التشغيل وحماية البيئة، وعلى أن تراعي القوانين والأنظمة المعمول بها في هذا المجال.

ج. يتّفق الطرفان على أنّ الشخصية الاعتبارية ذات الصلة التي تتمتّع بأيّ حقوق لبنانية في التنقيب عن الموارد الهيدروكاربونية وتطويرها في البلوك رقم ٩ اللبناني ("مشغّل البلوك رقم ٩") ينبغي أن تكون شركة أو شركات ذات سمعة طيبة، دولية، وغير خاضعة لعقوبات دولية، ، وألا

تعيق عملية التيسير المتواصلة التي تقوم بها الولايات المتحدة، وألّا تكون شركات إسرائيلية أو لبنانية وتنطبق هذه الشروط كذلك على اختيار أيّ شركات تخلُف الشركات المذكورة أو تحلّ محلّها.

د. يدرك الطرفان أنّه من المتوقَّع البدء بأعمال التنقيب في المكمَن المحتمَل فور دخول هذا الاتفاق حيّز التنفيذ. وعليه، ينتظر الطرفان من مشغّل البلوك رقم ٩ التنقيب في المكَمن وتطويره. لهذه الغاية، يتعيّن على مشغّل البلوك رقم ٩ عبور بعض المناطق الواقعة جنوب خط الحدود البحرية. ولن تعترض "إسرائيل" على الأنشطة المعقولة والضرورية، مثل المناورات الملاحية، التي يقوم بها مشغّل البلوك رقم ٩ جنوب خط الحدود البحرية مباشرةً، في إطار سعي مشغّل البلوك رقم ٩ إلى التنقيب في المكمَن المحتمَل وتطويره، ما دامت مثل هذه الأنشطة تحصل مع توجيه إشعار مسبق من مشغّل البلوك رقم ٩ إلى "إسرائيل".

ه. يدرك الطرفان أنّ "إسرائيل" ومشغّل البلوك رقم ٩ يخوضان بشكل منفصل نقاشات لتحديد نطاق الحقوق الاقتصادية العائدة "لإسرائيل" من المكمَن المحتمَل. وستحصل "إسرائيل" على تعويض من مشغّل البلوك رقم ٩ لقاء الحقوق العائدة لها من أيّ مخزونات محتمَلة في المكمَن المحتمَل؛ لهذه الغاية، ستعقد "إسرائيل" ومشغّل البلوك رقم ٩ و"إسرائيل" اتفاقيّة مالية قبيل اتخاذ مشغّل البلوك رقم ٩ قرار الاستثمار النهائي. ويتعيّن على "إسرائيل" العمل بحسن نيّة مع مشغّل البلوك رقم ٩ لضمان تسوية هذا الاتفاق في الوقت المناسب. ولا يكون لبنان مسؤولًا عن أيّ ترتيب بين مشغّل البلوك رقم ٩ و"إسرائيل" ولا طرفًا فيه. ولا يؤثّر أيّ ترتيب بين مشغّل البلوك رقم ٩ و"إسرائيل" على الاتفاق المبرَم بين لبنان ومشغّل البلوك رقم ٩ ولا على حصّة لبنان الكاملة من حقوقه الاقتصادية في المكمَن المحتمل. كما يتفهم الطرفان أنه رهن ببدء تنفيذ الاتفاقية المالية، سيقوم مشغل البلوك رقم ٩ المعتمد من لبنان بتطوير كامل المكمَن المحتمَل حصريًا لصالح لبنان ، وذلك تماشيًا مع أحكام هذا الاتفاق.

و. رهنًا بالاتفاق مع مشغّل البلوك رقم ٩، لن تقوم "إسرائيل" بممارسة أيّ حقوق لجهة تطوير المخزونات الهيدروكربونية الواقعة في المكمَن المحتمَل، كما أنها لن تعترض على أيّ أنشطة ترمي إلى تطوير المكمَن المحتمَل أو تتخذ أيّ إجراءات من شأنها تأخير تنفيذ الأنشطة دون مسوّغ. كما أنّ "إسرائيل" لن تعمل على تطوير أيّ تراكمات أو مخزونات من الموارد الطبيعية في المكمَن المحتمَل، بما في ذلك الهيدروكربونات السائلة أو الغاز الطبيعي أو غيرها من المعادن، والممتدّة على طول خط الحدود البحرية.

ز. في حال كان الحفر في المكمَن المحتمَل ضروريًا جنوب خط الحدود البحرية، فيتوقّع الطرفان من مشغّل البلوك رقم ٩ طلب موافقة الطرفين قبل المباشرة بالحفر؛ ولن تمتنع "إسرائيل"، دون مبرر، عن منح موافقتها على الحفر الجاري وفقًا لأحكام هذا الاتفاق.

القسم الثالث

أ. في حال تمّ تحديد أيّ تراكمات أو مخزونات منفردة أخرى من الموارد الطبيعية، بما فيها الهيدروكربونات السائلة أو الغاز الطبيعي أو غيرها من المعادن الممتدّة على طول خط الحدود البحرية، غير تلك الموجودة في المكمَن المحتمَل، وفي حال تسبّبَ أحد الطرفين، في معرِض تطوير التراكمات أو المخزونات السابق ذكرها، بسحب الجزء من التراكمات أو المخزونات الواقع في الجزء التابع للطرف الآخر من خط الحدود البحرية أو استنفادها أو خفض منسوبها، فعندها يعتزم الطرفان، قبل المباشرة بتطوير التراكمات أو المخزونات، الطلب إلى الولايات المتحدة تيسير الأمور بين الطرفين (بما في ذلك أيّ مشغّلين يتمتّعون بحقوق داخلية ذات صلة لجهة التنقيب عن الموارد وتطويرها) بغرض التوصّل إلى تفاهم حول منح الحقوق والطريقة التي يمكن فيها التنقيب عن أيّ تراكمات أو مخزونات وتطويرها بأعلى قدر من الفعاليّة.

ب. يتعيّن على كلّ من الطرفين مشاركة البيانات ذات الصلة بكافة الموارد الموجودة في الجهة المقابلة من خط الحدود البحرية، المعروفة حاليًا وتلك التي قد يتمّ تحديدها لاحقًا، مع الولايات المتحدة. وفي هذا الإطار، يُنتظَر أيضًا من المشغّلين المعنيّين الذين يعملون في أيّ من جانبيْ خط الحدود البحرية مشاركة مثل هذه البيانات مع الولايات المتحدة. فالطرفان يدركان أنّ الولايات المتحدة تعتزم مشاركة هذه البيانات مع الطرفيْن في الوقت المناسب بعد استلامها.

ج. لا يجوز لأيّ من الطرفين المطالبة بأيّ من التراكمات أو المخزونات المنفردة من الموارد الطبيعية، بما فيها الهيدروكربونات السائلة أو الغاز الطبيعي أو غيرها من المعادن، الواقعة بالكامل في الجهة التابعة للطرف الآخر من خط الحدود البحرية.

د. يُدرك الطرفان أنّ حكومة الولايات المتحدة تعتزم بذل قصارى جهودها ومساعيها لتسهيل الأنشطة النفطية الفورية والسريعة والمتواصلة التي يقوم بها لبنان.

القسم الرابع

أ. يعتزم الطرفان حلّ أيّ خلافات بشأن تفسير هذا الاتفاق وتطبيقه عن طريق المناقشات التي تقوم الولايات المتحدة بتيسيرها. كما يدرك الطرفان أنّ الولايات المتحدة تعتزم بذل قصارى جهدها في العمل مع الطرفين على المساعدة في تهيئة جوّ إيجابي وبنّاء والمحافظة عليه لعقد النقاشات وتسوية أي اختلافات بنجاح وبأقصى سرعة ممكنة.

ب. يدخل هذا الاتفاق حيّز التنفيذ في التاريخ الذي تُرسل فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إشعارًا يتضمّن تأكيدًا على موافقة كلّ من الطرفين على الأحكام المنصوص عليها في هذا الاتفاق، وذلك استنادًا إلى النص الوارد في المرفق (د) لهذه الرسالة.

إذا كان ما سبقَ مقبولًا لدى حكومة [لبنان/"إسرائيل"] باعتباره يمثّل الشروط النهائية المتفَق عليها بين الطرفيْن، فستقوم حكومة الولايات المتحدة بدعوة حكومة [لبنان/"إسرائيل"] إلى إبلاغ موافقتها على هذه الشروط عن طريق إرسال ردّ رسمي مكتوب على النحو المنصوص عليه في المرفق (ج) لهذه الرسالة.

المرفق (أ(

مذكرة الجانب اللبناني المقترَحة إلى الأمم المتحدة

]التحية والمجاملة الافتتاحية[

يتشرّف [منصب المرسِل واسمه] بإيداع قائمة بالإحداثيات

الجغرافية ذات الصلة بالنقاط حسبما وردت في تبادُل الرسائل الهادف إلى إقامة حدود بحرية دائمة [تاريخ الدخول حيّز التنفيذ بإقرار الولايات المتحدة] ("تبادل الرسائل") لدى أمين عام الأمم المتحدة بصفته وديعًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المرفقة ربطًا، بشأن:

•خط ترسيم حدود المياه الإقليمية بموجب الفقرة الثانية من المادة ١٦ من الاتفاقية

•خط ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بموجب الفقرة ٢ من المادة ٧٥ من الاتفاقية

تُسند قائمة الإحداثيات الجغرافية ذات الصلة بالنقاط، حسبما وردت في تبادُل الرسائل، إلى النظام الجيوديسي العالمي ١٩٨٤.("WGS 84")

يحلّ الإيداع الحالي المقدَّم بموجب هذه الوثيقة جزئيًا محلّ الإيداع السابق الذي تقدّمَ به لبنان بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، والذي تمّ الإعلان عنه حسب الأصول عن طريق الإخطار المتعلق بالمنطقة البحرية رقم M.Z.N.85.2011.LOS.وتستبدَل النقاط المحدَّدة ٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ في الإيداع السابق، في حين تبقى كافة النقاط المحدّدة الأخرى سارية المفعول. وقد اتّفق الطرفان في تبادُل الرسائل على أنّ الرسائل المتبادَلة تؤسّس لحلّ دائم ومنصف للنزاع البحري القائم بينهما.

يُطلب إلى الأمين العام مساعدة لبنان على الإعلان الواجب عن هذا الإيداع، وفقًا للمواد الآنف ذكرها من الاتفاقية، بما في ذلك عن طريق نشر المواد والمعلومات المودَعة في نشرة قانون البحار وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

]التحية الاختتامية[

المرفقات:

قائمة الإحداثيات الجغرافية

تبادُل الرسائل الهادف إلى إقامة حدود بحرية دائمة [تاريخ الدخول حيّز التنفيذ بإقرار الولايات المتحدة]

قائمة الإحداثيات الجغرافية لترسيم خط الحدود البحرية الخاصة بالمياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان تتّصل هذه النقاط ببعضها البعض، وفقًا لبيانات النظام الجيوديسي العالمي WGS84 ، بواسطة خطوط جيوديسيّة:

خط العرض خط الطول

33◈06′34.15″ N 35◈02′58.12″ E

33◈06′52.73″ N 35◈02′13.86″ E

33◈10′19.33″ N 34◈52′57.24″ E

33◈31′51.17″ N 33◈46′8.78″ E

المرفق (ب(

مذكرة الجانب الإسرائيلي المقترَحة إلى الأمم المتحدة

]التحية والمجاملة الافتتاحية[

يتشرّف [منصب المرسِل واسمه] بإيداع قائمة بالإحداثيات الجغرافية ذات الصلة بالنقاط حسبما وردت في تبادُل الرسائل الهادف إلى إقامة حدود بحرية دائمة [تاريخ الدخول حيّز التنفيذ بإقرار الولايات المتحدة] ("تبادل الرسائل") لدى أمين عام الأمم المتحدة بصفته وديعًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المرفقة ربطًا، بشأن:

•خط ترسيم حدود المياه الإقليمية

•خط ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة

تُسند قائمة الإحداثيات الجغرافية ذات الصلة بالنقاط، حسبما وردت في تبادُل الرسائل، إلى النظام الجيوديسي العالمي ١٩٨٤.("WGS 84")

يحلّ الإيداع الحالي المقدَّم بموجب هذه الوثيقة جزئيًا محلّ الإيداع السابق الذي تقدّمت به "إسرائيل" بتاريخ ١٢ تموز/يوليو ٢٠١١. وتُستبدَل النقاط المحدَّدة ٣٤ و٣٥ و١ في الإيداع السابق، في حين تبقى كافة النقاط المحدّدة الأخرى سارية المفعول. وقد اتّفق الطرفان في تبادُل الرسائل على أنّ الرسائل المتبادَلة تؤسّس لحلّ دائم ومنصف للنزاع البحري القائم بينهما.

يُطلب إلى الأمين العام مساعدة "إسرائيل" على الإعلان الواجب عن هذا الإيداع، بما في ذلك عن طريق نشر المواد والمعلومات المودَعة على الموقع الإلكتروني الخاص بشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار.

]التحية الاختتامية[

المرفقات:

قائمة الإحداثيات الجغرافية

تبادُل الرسائل الهادف إلى إقامة حدود بحرية دائمة [تاريخ الدخول حيّز التنفيذ بإقرار الولايات المتحدة]

قائمة الإحداثيات الجغرافية لترسيم خط الحدود البحرية الخاصة بالمياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة "لإسرائيل" تتّصل هذه النقاط ببعضها البعض، وفقًا لبيانات النظام الجيوديسي العالمي WGS84 ، بواسطة خطوط جيوديسيّة:

خط العرض خط الطول

33◈06′34.15″ N 35◈02′58.12″ E

33◈06′52.73″ N 35◈02′13.86″ E

33◈10′19.33″ N 34◈52′57.24″ E

33◈31′51.17″ N 33◈46′8.78″ E

المرفق (ج(

الرد المقترَح من الطرفين

]صاحب السعادة[،

لقد تلقّيتُ رسالة الولايات المتحدة المؤرّخة [X] بشأن الشروط ذات الصلة بإقامة حدود بحرية دائمة. إنّ الشروط الموضّحة في رسالتكم مقبولة لدى حكومة [إدراج الاسم]. وعليه، يسرّ حكومة [إدراج الاسم] إخطار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بموافقتها على الشروط المبيَّنة في رسالتها المؤرّخة.[X]

المرفق (د(

الإخطار النهائي المقترَح من حكومة الولايات المتحدة – يُرسَل إلى الطرفين في الوقت نفسه.

]صاحب الفخامة/المعالي/السعادة[،

أودّ أن أشير إلى رسالتي المؤرّخة [X] بشأن الشروط ذات الصلة بإقامة حدود بحرية دائمة بين جمهورية لبنان ودولة "إسرائيل" ("الطرفان"). تؤكّد الولايات المتحدة على استلامها رسالة من حكومتكم بتاريخ [التاريخ] تتضمّن موافقتها على الشروط المبيّنة أدناه. كما تؤكّد الولايات المتحدة على استلامها رسالة من حكومة [إدراج الاسم] بتاريخ [التاريخ] تشير فيها إلى موافقتها على الشروط المنصوص عليها أدناه. وعليه، تؤكّد الولايات المتحدة على أنّ الاتفاق ذات الصلة بإقامة حدود بحرية دائمة، والذي يشتمل على الشروط التالية، يدخل حيّز التنفيذ في تاريخ هذه الرسالة.

فلسطينيات

هيئة العمل الفلسطيني المشترك في لبنان:

البديل عن الهجرة ....

عقدت هيئة العمل الفلسطيني المشترك في لبنان، اجتماعها الدوري في سفارة دولة فلسطين في بيروت، وقد كان على جدول أعمالها عدد من القضايا المتعلقة بالشؤون الفلسطينية العامة والخاصة، حيث توقف المجتمعون أمام جملة المشاكل التي تعتري العام الدراسي الجديد في مدارس الأونروا، وقد صدر عن الاجتماع التالي:

١ -تدين هيئة العمل الفلسطيني المشترك في لبنان، العدوان المتواصل على أهلنا في فلسطين المحتلة وخاصة في القدس وجنين ونابلس، من قبل قوات الاحتلال الصهيوني، وتستنكر أيضاً الاقتحامات المتكررة من قبل المستوطنين الأوباش للمسجد الأقصى تحت حراسة شرطة الاحتلال التي تمنع المصلين المسلمين من التواجد فيه وتقمعهم بالقوة، باستخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والحي والهراوات.

٢ -تحيي هيئة العمل الفلسطيني المشتركة في لبنان أهلنا في فلسطين المحتلة، و تحيي فيهم صمودهم العظيم وتشبثهم بالأرض الفلسطينية وبالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتحيي أيضاً الدماء الزكية التي تروي التراب الفلسطيني لتنبت شجرة الاستقلال والحرية والعودة.

٣ -تؤكد هيئة العمل الفلسطيني المشترك ومعها جماهير شعبنا الفلسطيني في لبنان، وقوفها إلى جانب الأسرى والمعتقلين البواسل داخل السجون والمعتقلات الصهيونية، وبشكل خاص المعتقلين الإداريين الذين يواصلون الإضراب المفتوح عن الطعام منذ ٢٥/٩/٢٠٢٢، رفضاً لاستمرار سياسة الاعتقال الإداري التعسفي.

٤ -تدين وتستنكر هيئة العمل الفلسطيني المشترك موقف رئيسة وزراء بريطانيا "ليزا تراس" الذي جاء في كلمتها التي ألقتها في احتفال لجمعية "مجلس النواب اليهود البريطانيين" والتي أعلنت فيها بأنها صهيونية كبيرة، وأكدت بأن المملكة ستدافع عن الكيان الصهيوني وتدعمه دعماً مطلقاً وصادقاً.

٥ -توقفت هيئة العمل الفلسطيني المشترك في لبنان أمام جملة التحركات المحقة لأبناء شعبنا الفلسطيني في مواجهة تقصير وكالة الأونروا، المتعلقة بالخدمات الأساسية، وخاصة في مجال التربية والتعليم. وأمام بدء العام الدواسي الجديد ،وفي ظل مشكلات كبيرة قائمة بحاجة إلى معالجة وحلول ناجعة، تؤكد هيئة العمل بانها ستعد برنامج تحرك مركزي للضغط على إدارة الأونروا لتوفير وتأمين كافة احتياجات أبناء شعبنا في لبنان وخاصة في مجال التربية والتعليم، على أن تلتزم به جميع اطر العمل الوطني والإسلامي الفلسطيني في المناطق ،وخاصة اللجان الشعبية والأهلية والاتحادات النقابية والطلابية وغيرها، شريطة عدم تعطيل القضايا الحياتية اليومية لأبناء شعبنا، وهذا ما يتطلب المزيد من الوعي لإنجاز كافة الحقوق المطلبية لتخفيف المعاناة والعيش الكريم.

٦ -تتقدم هيئة العمل الفلسطيني المشترك في لبنان، بأصدق مشاعر العزاء والمواساة، من ذوي شهداء الكارثة الإنسانية التي حلت بغرق المركب الذي كان يقِلُ على متنه مهاجرين من أبناء شعبنا ومن الشعبين الشقيقين اللبناني والسوري، في المياه الإقليمية السورية، وتؤكد هيئة العمل الفلسطيني بأن هذه الكارثة الإنسانية الكبيرة أصابت كل الجسم الفلسطيني، ومن ضمنه مخيم نهر البارد المنكوب الذي كان له النصيب الأكبر من عدد الشهداء، وترى هيئة العمل بأن البديل عن الهجرة باستخدام مراكب الموت، يكون بتوفير مقومات الحياة وتحسين معيشة أبناء شعبنا في لبنان، وهذا برسم المجتمع الدولي ووكالة الأونروا والدولة اللبنانية .

هيئة العمل الفلسطيني المشترك في لبنان

7/10/2022

بيان المؤتمر الشعبي العربي

حول التطورات الجارية في فلسطين المحتلة

يا جماهير الأمة العربية البطلة...

يا مناضلي قوى الثورة والحرية والتحرير...

يواجه شعبنا العربي الفلسطيني الشقيق سلسلة من حملات إجرامية متعاقبة تمارسها حكومات الدولة الصهيونية الاستعمارية المتعاقبة بهدف إجهاض الوعي الوطني، وتركيع قيادة منظمة التحرير والشعب عموما، بالاستفادة من حالة الانقسام والتشظي الفلسطينية، وحالة الانهيار والانحدار الرسمي العربي، ومن دعم قوى الشر الإمبريالية في الغرب الرأسمالي، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، فان دولة التطهير العرقي الصهيونية ومنذ بداية العام الحالي ٢٠٢٢ قد قتلت وأعدمت بدم بارد وفق مصادر وزارة الصحة الفلسطينية ١٦٧ انسانا، من بينهم ٦٧ طفلا، وأخرهم الطفل ريان سليمان، ابن السنوات السبع، الذي استشهد نتاج مطاردة قوات جيش الجريمة الصهيوني المنظمة والذي حصل يوم الخميس الماضي في بلدة تقوع بمحافظة بيت لحم، بعدما اقتحمت تلك العصابات البلدة والمدرسة، التي يدرس فيها. وكانت كما يعلم القاصي والداني استهدفت من قبل الإعلامية المتميزة، أيقونة فلسطين والقدس، المرحومة شيرين أبو عاقلة وهي تغطي عدوان واقتحامات القوات الصهيونية في أيار / مايو الماضي، حيث استهدفها ضابط إسرائيلي عن سابق عمد وإصرار، وبعدها قامت القوات الصهيونية واصلت حرباً إجرامية أخرى شنتها على قطاع غزة في السادس من آب / أغسطس الماضي، وسقط خلال العدوان الإرهابي الصهيوني عشرات القتلى، من بينهم ١٦ طفلا، وما تلا ذلك من عمليات اغتيال وملاحقة لأبناء الشعب العربي الفلسطيني الأعزل في نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية والزبابدة ورام الله والبيرة والخليل وطوباس وقباطية وأريحا وباقي بلدات الضفة الغربية. فضلا عن مسلسل جرائمها ضد أبناء الشعب في الجليل والمثلث والنقب والمدن المختلطة، حيث تقوم المافيات والعصابات والمستعربين الصهاينة باغتيال واصطياد العشرات من الأطفال والنساء والشباب بهدف تسعير حدة التناقضات داخل المجتمع الفلسطيني، ولدفع المواطنين للترانسفير الإرادي، وهو ما لن يحصل أبداً.

يا جماهير امتنا الأبية...

يا مناضلي قوى التغيير والثورة...

إن المؤتمر الشعبي العربي من موقعه الملتزم بثبات بالقضية الفلسطينية، والدفاع عن حقوق الأشقاء، وإذ يكرر التزامه باعتبار قضية فلسطين، هي قضية العرب المركزية والأولى، فانه يقف ممثلا بأمينه العام، والأمانة العامة للمؤتمر، وكافة أعضاء المؤتمر من مختلف المشارب والاتجاهات الوطنية والقومية لتؤكد اليوم وكل يوم موقفها الراسخ في دعم عروبة فلسطين وقضيتها وأهداف شعبها الوطنية والقومية، وتدعو مختلف القوى الكفاحية المخلصة من داخل المؤتمر وخارجه لمساندة صمود وكفاح الأشقاء في فلسطين المحتلة، والتصدي الحازم لعمليات الاستسلام تحت يافطة "السلام الإبراهيمي"، وذلك عن طريق تكثيف حملات الترشيد للوعي والنضال الوطني والقومي في أوساط الشباب من الجنسين لوقف حالة التصدع الرسمي، والنهوض بالمسؤوليات الوطنية والقومية دفاعا عن مكتسبات وطموحات القومية العربية، وعنوانها الأبرز قضية تحرير فلسطين، وتعزيز الروابط القومية والنضالية المشتركة بين أبناء الأمة العربية. مثلما تدعو في هذه المرحلة النضالية الأشقاء الفلسطينيين للتعامل بإيجابية والاستجابة للمبادرة الجزائرية الهادفة لردم هوة الانقلاب والانقسام، حيث الوحدة الوطنية تمثل رافعة أساسية للنضال الوطني والقومي.

فلسطين تحتاج منا جميعاً وفي مختلف المواقع والظروف كل أشكال الدعم والتكامل مع نضال أبنائها، دون نسيان أو تجاهل المهام الوطنية الأخرى في بلداننا العربية المختلفة.

-عاشت فلسطين حرة أبية.

-عاشت الأمة العربية ماجده موحده.

المحامي احمد عبد الهادي النجداوي

الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي

4/10/2022

جبهة التحرير العربية تشارك في مؤتمر الحوار الفلسطيني في الجزائر

يغادر غدا الأحد وفد جبهة التحرير العربية متوجها إلى الجزائر بعد تلقي الجبهة دعوة رسمية من القيادة الجزائرية للمشاركة بجلسات الحوار الوطني الفلسطيني والتي ستعقد في العاصمة الجزائرية يومي الثلاثاء والأربعاء القادمين.

وقال المهندس محمود الصيفي الناطق الرسمي لجبهة التحرير العربية في بيان صحفي صباح اليوم السبت أن وفدها سيكون برئاسة الدكتور فيصل عرنكي نائب الأمين العام ورئيس دائرة شؤون المغتربين في منظمة التحرير الفلسطينية وعضوية كل من الرفيق حسين رميلي مسؤول الجبهة في لبنان والرفيق فريد مشهراوي مسؤول الجبهة في قطاع غزة والرفيق محمود الصيفي الناطق الرسمي للجبهة .

وثمنت جبهة التحرير العربية في بيانها الصحفي الجهود الجزائرية الرامية إلى إنهاء الانقسام الفلسطيني الذي اضر كثيرا وما زال بالقضية الفلسطينية والى استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية لأنها صمام الأمان في مواجهة مخططات الاحتلال ولتحقيق أهداف شعبنا في حق تقرير المصير والعودة وتحرير الأسرى وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.

جبهة التحرير العربية - رام الله – المكتب الإعلامي المركزي

بيان لجبهة التحرير العربية حول مؤتمر الحوار

قال المهندس محمود الصيفي الناطق الرسمي لجبهة التحرير العربية عضو وفد الجبهة إلى مؤتمر الحوار الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر يومي ١١ و ١٢ / ٢٠٢٢ أن الجزائر قدمت مشروع إعلان الجزائر من اجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

للمصادقة عليه من قبل جميع الفصائل الفلسطينية.

حيث اكد جميع ممثلي الفصائل في اليوم الأول للمؤتمر في مداخلاتهم على وحدانية التمثيل الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وعلى إنهاء الانقسام وإتمام المصالحة الوطنية.

وقال المهندس محمود الصيفي أيضاً أن جبهة التحرير العربية أكدت من خلال رئيس وفدها الدكتور فيصل عرنكي نائب الأمين العام عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي بدوره شكر الشقيقة الجزائر رئيسا وحكومة وشعبا لاحتضانه مؤتمر الحوار الفلسطيني حيث أكدت على أن إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية هي مصلحة وطنية بشكل خاص وعربية ودولية بشكل عام والذي من شأنه زيادة آمال الشعب الفلسطيني في نيل الحرية والاستقلال من خلال مواجهة الاحتلال ومخططاته الخبيثة صفاً واحداً.

فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت تتابع شؤون المخيمات

عقدت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت اجتماعها الدوري بحضور الجميع وناقشت عدد من القضايا الخاصة بالمخيمات والتجمعات الفلسطينية وكانت أبرز الخلاصات التالية:

١ -التأكيد على وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية لشعبنا الفلسطيني في كافة مناطق تواجده.

٢ -التوجه للجزائر بالتحية والتقدير على رعايتها للحوار الفلسطيني ولجهودها المبذولة لاستعادة الوحدة الوطنية والتي تكللت بإعلان الجزائر آملين العمل على تطبيق بنوده.

٣ -التوجه بتحية الإجلال والإكبار لشعبنا المنتفض في وجه الاحتلال ولمقاومته الباسلة وللشهداء مشاعل النصر على درب الحرية والاستقلال وللأسرى الميامين الذين يسطرون آيات نضالية جليلة في مواجهة الجلاد الصهيوني وغطرسته.

٤ -التأكيد على مسؤولية الأونروا وضرورة أن تقوم بواجبها تجاه شعبنا في ظل الظروف والتحديات القائمة وتوفير كافة متطلبات العملية التعليمية ومعالجة كافة المشكلات بما يضمن حق طلابنا بالتعليم اللائق.

بيروت ١٨-١٠-٢٠٢٢

قيادة حركة "فتح" في لبنان

تدين بشدة اعتداءات وجرائم الاحتلال ضد شعبنا في الوطن

أدانت قيادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" في لبنان بشدة اعتداءات وجرائم قوات الاحتلال الإسرائيلي والإرهاب المنظم الذي تمارسه بشكل يومي في الضفة الغربية المحتلة وخاصة استمرار هجماتها الإرهابية ضد مدينتي نابلس وجنين ومخيماتهما، وكان آخرها الهجوم التي شنته قوات الاحتلال فجر اليوم على مدينة جنين وأدّى إلى استشهاد فلسطينيين هما المواطن متين ضبايا والدكتور عبد الله أبو التين، لدى محاولته إسعاف إضافة إلى مسعفين آخرين، خلال مواجهات اندلعت عقب اقتحام قوات كبيرة من جيش الاحتلال والقوات الخاصة لمدينة جنين ومخيمها، واعتقال العديد من المدنيين العزّل.

وأضافت: إن استمرار قوات الاحتلال في تصعيد عدوانها الإرهابي والدموي والإجرامي للمدن والقرى والبلدات والمخيمات الفلسطينية، والحصار الذي تتعرض له المناطق الفلسطينية وخاصة ما يحصل في القدس ونابلس والخليل ومخيماتهم، وإطلاق يد ميليشيات المستوطنين وعناصرهم الإرهابية المسلحة بحماية وإسناد وإشراف قوات الاحتلال، حلقة في مسلسل عمليات الإجرام والتطهير العرقي، ومحاولة بائسة لكسر إرادة شعبنا الفلسطيني ومقاومته الباسلة وصموده وبقائه في أرض الوطن.

وتعرب قيادة حركة "فتح" في لبنان عن تضامنها مع أهلنا وشعبنا في أرض الوطن، ودعمها وتأييدها لمقاومته الشجاعة لسلطة الاحتلال، وتحمّلها المسؤولية الكاملة والمباشرة عن تداعيات تصعيدها المتعمد والخطير للأوضاع، ومحاولتها فرض أمر واقع للتعايش مع الاحتلال والاستيطان بديلاً عن الحل التاريخي الذي أقرّه المجتمع الدولي وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

ودعت الدول العربية والصديقة والمجتمع الدولي لإدانة سياسات وممارسات سلطة الاحتلال الإجرامية، وللتحرك الفوري وتحمّل مسؤولياتها في لجم العدوان الإسرائيلي على شعبنا وإجبار دولة الاحتلال على وقف اعتداءاتها على المواطنين الفلسطينيين.

وحيّت قيادة حركة "فتح" في لبنان صمود شعبنا في ارض الوطن ومقاومة الباسلة في وجه العدوان، ووجهت التحية إلى أرواح الشهداء وإلى الجرحى والمصابين داعية بالرحمة للشهداء والشفاء العاجل للجرحى والمصابين والحرية للأسرى والمعتقلين .

لبنان ١٤ تشرين الأول ٢٠٢٢

www.taleaalebanon.com

نابلس تفجر بركان الغضب الفلسطيني والضفة تكتب بالدم تاريخاً طويلاً

أحمد علوش

الضفة الغربية المحتلة تشتعل والضفة تنتفض والضفة تثور وفعل المقاومة في تصاعد وهو يتطور، كماً ونوعاً وهذا ما يثير قلقاً غير عادي لدى القيادتين السياسية والأمنية في كيان العدو فسياسة القتل والإجرام وأساليب القمع الوحشية لم تنجح في لي الذراع الفلسطينية، ويخوض العدو معركته على أكثر من صعيد وفي كل الاتجاهات ولكنه بالتأكيد يحصد نتائج مخيبة لآماله وتوقعاته.

عندما اندلعت المواجهة الأخيرة في غزة وترافقت مع تصعيد غير مسبوق في جنين ومخيمها اعتمد العدو استراتيجية استفراد فصيل بعينه، كما اعتمد سياسة تجزئة الساحات بحيث ينفرد في ساحة دون أخرى قبل أن يكتشف وهم حساباته وينفجر بركان الغضب في كل أنحاء الضفة الغربية.

ففي سياسة استفراد كل فصيل لقي فشلاً ذريعاً عندما وقفت كل فصائل المقاومة الفلسطينية وساهم كل بإمكاناته وقدراته في المعركة على الرغم من نأي حركة حماس التي اكتفت ببيانات المتابعة والمراقبة عن كثب، وكانت مشاركة كتائب الأقصى أحد الأذرع العسكرية لفتح / مسألة لافتة.

وإذا كان البعض قد اعتبر في حينه أن المواجهة في غزة والحرب على جنين ترتبط بحسابات انتخابية لتحالف لابيد – غانتس، فهذه النظرة قاصرة وتفتقر عن قصد أو بدونه لفهم حقيقة الموقف الصهيوني من الضفة الغربية برمته، والتي يطلق عليها مسمى (يهودا والسامرة)، حيث تبدأ مخططاته من مدينة القدس وأقصاها وتمتد إلى جنين والخليل ونابلس وعموم مدن وقرى الضفة الغربية وتتجاوز ذلك إلى الأغوار والنقب.

لقد اعتمد العدو سياسة المطاردة والقتل بالنسبة للمقاومين، وفي اعتقاده أن مثل هذه السياسة قد تدفع بكثيرين للعزوف عن هذا الفعل خوفاً من الموت، مع محاولة حرمانهم من الحاضنة الشعبية من خلال التضييق على الفلسطينيين عبر رسائل متعددة وفي أولها تشريع القتل العبثي للفلسطينيين دون محاسبة أو مساءلة من قبل قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين، وكانت تقديراته الخاطئة أن أعمال المقاومة هي ذات طابع فردي من متحمسين وليس لها أي خلفية سياسية أو تنظيمية وفي الوقت نفسه مارس ضغوطاً شديدة على السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية لأنها لا تقوم بما هو مطلوب منها، وكذلك مشاركة بعض العناصر في الأجهزة الأمنية في عمليات ضد قواته وحواجزه.

وعلى الرغم مما يقدمه أبناء الشعب العربي الفلسطيني من تضحيات، فإن أوساط واسعة في كيان العدو تحمل مسؤولية الفشل للجيش والأجهزة الأمنية على اختلاف دورها ومسمياتها وبالتالي على حكومة غانتس، بعد أن ثبت فشل كل ما اتخذ من إجراءات، وما يقوم به من ممارسات في لي ذراع الإرادة الفلسطينية المتنامية، فقد شهد الفعل الفلسطيني المقاوم تطوراً كماً ونوعاً، كماً من خلال اتساع العمليات وتنوعها والتي طالت عمق الكيان الصهيوني في قلب تل أبيب، ونوعياً من خلال تنسيق ميداني بين عناصر من كل التنظيمات والفصائل تحت مسمى واحد (عرين الأسود أنموذجاً) ونقلة متميزة في التسليح والتجهيز والأعداد والتنفيذ، كما لاحظ ما اعتبره (أي العدو) تطوراً مقلقاً إذ اعتقد في مرحلة ما أنه استطاع أن ينجح في خلق حالة من اليأس والخنوع في أوساط الفلسطينيين، ليكتشف خطأ حساباته إذ أن الحاضنة الشعبية للمقاومين أكثر عمقاً وصلابة من أي وقت مضى وهي آخذة بالاتساع لتمتد على مساحة الضفة الغربية المحتلة وهو يتخوف بشدة من احتمالات توسع هذه الحاضنة إلى غزة والنقب وأن تصل في مرحلة لاحقة إلى الأراضي الفلسطينية المختلطة عام ١٩٤٨ بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر خاصة في المدن والقرى الفلسطينية المحتلة، وما شهدته هذه المناطق من مواجهات بين الفلسطينيين ومغتصبي أرضهم أو كما يقول بين العرب واليهود خاصة في حيفا والناصرة وفي أحداث ليست بعيدة.

لقد اكتشف العدو حقيقة الحاضنة الشعبية، كما اكتشف أن دخول قواته إلى أي مدينة أو قرية لم يعد نزهة كما اعتقد في مرحلة ما إذ تقابل هذه القوات بمقاومة عنيدة ووابل من الرصاص، وليس أدل على ذلك أن جنين أولاً ونابلس ثانياً إذ ودعت المدينة الشهداء وخرج كل أبناء نابلس ومن استطاع إليها الوصول في موكب مهيب لتشييعهم وتوعد من "عرين الأسود" وكل مسميات الفصائل الأخرى بالرد وتصعيد المواجهة مع الاحتلال.

العدو ليس في وارد التراجع عن سياسته الإجرامية، فهي ديدن وجوده واستمراره، والانتقادات التي توجه من قبل وسائل إعلامية، وبعض أوساطه السياسية تدعو قواته وأجهزته الأمنية أن تركز على ضرورة تصعيد وتائر القمع والإرهاب وممارسة كل أنواع الجرائم، فالعقلية العنصرية الحاقدة لا تعرف ولا تجيد غير هذه اللغة، وهي تظن أنها بهذه الأساليب تستطيع تنفيذ مخططاتها وكسر الإرادة الفلسطينية، وهي ليس في وارد الإقرار بعكس ذلك لأن هذا الأمر في صلب عقيدتها.

أمام حجم التحديات والمخاطر، وحتمية تصاعد المواجهة المتوقع ازديادها عنفاً واتساعاً من قبل العدو يصبح لزاماً على المترددين في الساحة الفلسطينية، ويمارسون موارية سياسة النأي بالنفس إعادة النظر بحساباتهم لا ممارسة التقية في معركة الوجود والمصير، أما السلطة الفلسطينية فأمام اتخاذ عدة خطوات سياسية لا المناشدة خاصة للولايات المتحدة الأميركية لأنها لا تقدم أو تؤخر بعدما تبين أن الوعود المتواضعة لبايدن في زيارته الأخيرة ظلت حبراً على ورق مثل وعوده الانتخابية قبل خوض معركته الرئاسية بما في ذلك مساعدة مستشفيات القدس بمبلغ مئة مليون دولار وزيارته لتل أبيب أنتجت صفقة لا تختلف عن صفقة ترامب إن لم تكن أسوأ.

لقد ودعت نابلس شهداءها وقبلها فعلت جنين وكل فلسطين تستعد لمواجهات جديدة من المقاومين، ومن صمود المرابطين في الأقصى المبارك، ويدركون أنه خيارهم الوحيد وسبيلهم الأوحد في معركة الوجود والمصير.

النفط والغاز في المياه الفلسطينية - الحق المهدور

طالعتنا هيئة الإذاعة البريطانية اليوم بنبأ مفاده أن السلطة الفلسطينية ومصر والمحتل الإسرائيلي وقعوا اتفاق استخراج الغاز من أمام سواحل غزة .

خبر مقتضب دون تفاصيل. بهذا الصدد أود أن أبين الآتي:

(١)كنت قد نشرت منذ سنتين بحثين حول نفس الموضوع تحت العنوان أعلاه .

تحدثت في البحثين بإسهاب عن حقلي غاز أمام سواحل غزة في المياه الإقليمية الفلسطينية :

غزة مارين (١) وغزة مارين (٢) الذين يحتويان على ما بين ١،٦ إلى ٢ ترليون قدم مكعب من الغاز وهو ما قيمته الآن أكثر من ٦ مليارات دولار. وبينت أن المفاوضات التي كانت تقودها شركة الغاز البريطانية مع المحتل الإسرائيلي والحكومة المصرية وصلت إلى طريق مسدود لأن مصر والمحتل أصرا على أخذ حصة الأسد من الغاز وإلقاء الفتات إلى السلطة الفلسطينية. وقبلت السلطة بمبلغ مليار دولار إلا أن الكنيست (الإسرائيلي) إبان عهد شارون رفض تسليم السلطة أي مبالغ نقدية متعللاً بوقوعها في أيدي حماس (وهذا أمر لا يمكن حصوله من قبل السلطة الفلسطينية وجميعنا يعرف الأسباب). ولكن اقترح شارون بيع السلطة معدات صناعة إسرائيلية الصنع بالسعر الذي يريده المحتل وبما يعادل مليار دولار. رفضت السلطة الاقتراح . وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود وأقفلت شركة الغاز البريطانية مكتبها في تل الربيع وعادت إلى لندن .

(٢) نظراً للحاجة الماسة إلى الغاز والنفط في هذه المرحلة من أزمة الطاقة العالمية بسبب الحرب الروسية ضد الغرب في أوكرانيا واحتمال أن تزداد معاناة أمريكا والغرب على مستوى الحاجة إلى الطاقة والتدفئة والتي بدأت مظاهرها واضحة في فرنسا وبريطانيا وألمانيا وبقية دول المعسكر الشرقي الأوروبية سابقاً. ومع قرار الأوبك بتخفيض الإنتاج بمعدل ٢ مليون برميل يومياً والذي شكل صدمة ومفاجئة لأمريكا والغرب واتهمت أمريكا دول الخليج العربي وإيران أنها وراء هذا التخفيض. لذلك حركت أمريكا كل قواها ووضعت كل ضغوطاتها على كل الدول القريبة أو الحليفة لها والتي تنتج أو على وشك أن تنتج نفطاً وغازاً للإسراع في استخراج ومعالجة أي غاز يتواجد في حقولها المستغلة أو المنتظر استغلالها. فكان أن سرعت أمريكا إنجاز الاتفاق على ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والمحتل الإسرائيلي برعاية وضغوط أمريكية. والهدف من ذلك استخراج الغاز المسروق من ثروة الشعب الفلسطيني وإرسالها بالناقلات إلى معمل معالجة الغاز في دمياط على سواحل المتوسط في جمهورية مصر العربية وهو معمل الغاز الوحيد الموجود على سواحل المتوسط .

ولنفس الغرض وقع الاتحاد الأوروبي ودولة الاحتلال الإسرائيلي وجمهورية مصر العربية. وقعوا اتفاق معالجة الغاز المسروق من الثروات الفلسطينية على سواحل المتوسط من حقول لافيتان ودولفين وكاريش وتمار وغيرها. ثم شحن ٧٠ ٪ منها إلى أوروبا و ٣٠ ٪ إلى ميناء أسدود لاستخدامه في محطات قوى الاحتلال .

(٣)الخبر الذي نشرته هيئة الإذاعة البريطانية اليوم هو نتاج الضغوطات الأمريكية على دولة الاحتلال الإسرائيلي من أجل تسهيل استخراج ومعالجة الغاز وتصديره إلى أوروبا .

كل هذه الجهود لا تساهم حتى بنسبة ١٠ ٪ من الحاجة الأوروبية .

(٤)على السلطة الفلسطينية أن تطرح هذا الاتفاق على المجلس التشريعي الفلسطيني لأخذ موافقته على أي اتفاق. وعلى السلطة أن تتوقف عن المزيد من التنازلات لإرضاء أمريكا وتحت الضغط المصري. هذه الثروة للأجيال الفلسطينية ويجب أن يطرح الاتفاق على الإعلام ويوزع على كل الخبراء الفلسطينيين المعروفين بخبراتهم في مجال الترسيم والقانون الدولي وقوانين الأمم المتحدة لأعالي البحار. والخبراء الفلسطينيون المعروفون جيداً في العالم بخبراتهم في مجال الحفر والإنتاج وخطوط الأنابيب والشحن والمعالجة .

(٥)يجب أن يحافظ أي اتفاق على حقوق الفلسطينيين في غازهم المنهوب من قبل المحتل وعليهم مفاوضة الشقيقة مصر للاتفاق على السعر العالمي لمعالجة طن الغاز .

الحصة التي كانت مطروحة على السلطة الفلسطينية لم تعد مقبولة حالياً لا بالسعر ولا بالنسبة التي قررها المحتل بالإذعان.

(٦)السلطة الفلسطينية مطالبة بإعادة ترسيم الحدود البحرية مع الشقية مصر حسب قوانين أعالي البحار وقوانين الأمم المتحدة.

لدى الشعب الفلسطيني العديد من الخبراء الدوليين في القانون الدولي والترسيم وعلى السلطة استشارتهم في ذلك وأن يكون أحدهم عضواً في الوفد المفاوض بالإضافة إلى خبراء الحفر المائل والإنتاج .

إنه لأمر مستغرب هذا التعتيم من قبل السلطة الفلسطينية في كل ما يتعلق بملف الغاز. لا تنشر السلطة أي شيء يتعلق بهذا الملف. ولا تستشر السلطة أي خبراء إلا من كان ينتمي إلى تنظيمها .

هذا الأمر ليس مقبولاً في العصر الذي لم تعد معلومات النفط والغاز من أسرار الدولة أو يتحكم فيها شخص بعينه أو حفنة من الموظفين الذين ليسوا على قدر من الكفاءة والخبرة .

المهندس الاستشاري
علي شريدة
حفر وإنتاج

عربيات

بيان قيادة قطر العراق

في الذكرى السنوية لثورة تشرين المباركة

يا أبناء شعبنا العراقي العظيم
يا جماهير أمتنا العربية المجيدة
يا ثوار تشرين الأبطال

تحل علينا اليوم الذكرى الثالثة لثورة تشرين العظيمة التي انطلقت في ١/١٠/٢٠١٩، والتي مثلت نقطة تحول كبرى في عملية الصراع والمواجهة بين الشعب وسلطة الاحتلال والتبعية التي تسلطت على رقاب شعبنا وحكمته بالنار والحديد إبان الغزو الأمريكي لبلدنا في سنة ٢٠٠٣، وقد كان ذلك اليوم التشريني المشهود إيذاناً بزحف طلائع الشعب العراقي الشجاع بشيوخه ونسائه وشبابه نحو أوكار الفاسدين في المنطقة الخضراء، والذين أصابهم الذعر وفروا كالجرذان أمام الثوار واندفاعهم البطولي وصوتهم الهادر وهم يرددون "إيران بره بره بغداد تبقى حره"، فقامت الحكومة العميلة ومليشيات إيران الإجرامية بقمع الثوار بوحشية، واستهدفتهم بالقنابل الدخانية المميتة المحرمة دولياً ورصاص القناصة الجبناء الذي كان يطلق باتجاه رؤوسهم وصدورهم العارية، فسقط عشرات الشهداء ومئات الجرحى، حتى اعتقد قتلة الشعب بأنهم أرهبوا المتظاهرين وسحقوا انتفاضتهم عندما شاهدوا الثوار مضرجين بدمائهم بين شهيد وجريح، وبعد مرور عدة أيام، وتحديداً في ٢٥/١٠/٢٠١٩ عادت الثورة بعنفوان أكبر، وبجموع مليونية في بغداد الحبيبة الثائرة ومحافظات الفرات الأوسط والجنوب المنتفضة، وشيدت خيم الاعتصام في ميادين الثورة وساحاتها، وكان من أبرز سمات ثورة تشرين هي شعبيتها وتمثيلها لشرائح المجتمع العراقي كافة وسلميتها ومطاولتها وإدامة زخمها من قبل طلبة العراق البواسل بحشود مليونيه أسبوعية، إضافة إلى الدعم اللوجستي السخي الذي قدمه الشعب العراقي الوفي لأبنائه الثوار، بما عرف عنه من كرم وطيبة وشهامة ميزته عن شعوب الأرض، وكانت روح التضحية والإيثار والشجاعة ونكران الذات حاضرة في نفوس الثوار عند مواجهة قوى الشر والظلام والإجرام متمثلة بأحزاب وميليشيات إيران الإرهابية التي حصدت أرواح أكثر من (٨٠٠) شهيد، إضافة إلى عشرات الآلاف من الجرحى والمعاقين والمغيبين، وقد كان لثورة تشرين العروبية الأصيلة نتائج مباشرة فرضت معادلة جديدة على الأرض وفي مقدمتها إسقاط حكومة المجرم عادل عبد المهدي سيئة الصيت، وإجراء انتخابات مبكرة فاشلة قاطعها الشعب العراقي، ولم تتعدَّ نسبة المشاركة فيها أكثر من ١٥٪ , وعجز أطراف العملية السياسية عن تشكيل الحكومة على الرغم من مرور سنة تقريباً على إجراء الانتخابات، إضافة إلى احتدام الصراع بين التيار والإطار الذي وصل إلى الصدام المسلح بينهما، وتلك المعطيات أوصلت إيران وعملاءها إلى نفق مظلم، كانت له انعكاسات وتداعيات على العملية السياسية وأدواتها بالشكل الذي جعلها تتهاوى وتحتضر أمام إصرار الثوار وتصميمهم على إسقاطها بمخرجاتها كافة.

إن قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي إذ تستذكر بفخر واعتزاز يوم الثورة الأغر في ١/١٠/٢٠١٩ ، فإنها على ثقة ويقين لا يقبل الشك بأن لواء النصر معقود لشعب العراق وثورته التشرينية الباسلة مهما حاول الطغاة ومن خلفهم إيران الشر أن يمدوا لبعضهم طوق النجاة لأن إرادة الشعوب لا تقهر، وإن ثوار تشرين الأبطال سيجنون قريباً ثمار تضحياتهم الغالية المعمدة بالدم العراقي الطهور، وإننا نعول على شعبنا العظيم بمكوناته وأطيافه وقواه الوطنية والقومية والإسلامية كافة بأنه قادر بعون الله على تحرير العراق من رجس الاحتلال الفارسي البغيض ومن يرتبط به من العملاء الأذلاء عبيد الأجنبي، لأن التجربة المريرة التي عشناها على مدى تسعة عشر سنة أثبتت لنا بشكل قاطع بعدم التعويل على أي جهة خارجية للخلاص من هؤلاء الفاسدين، عديمي الشرف والضمير، لأن من جاء بهم وفي مقدمتهم أمريكا هي من مدتهم بعوامل الاستمرار طيلة هذه المدة الطويلة، وعلينا بعد الاتكال على الله الاعتماد على أنفسنا وتوحيد صفوفنا وتحشيد قدراتنا من أجل هدف التحرير المقدس، مصداقاً لقوله تعالى: (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم)، وقد آن الأوان ليوم الخلاص من هؤلاء اللصوص الذين وضعوا ثرواتنا وخيراتنا تحت تصرف الأجنبي وتركوا شعبنا يقارع الجوع والفقر والمرض، والله أكبر.

تحية لشعب العراق قاهر الجبارين والطغاة والظالمين على مر العصور .

تحية للنساء العراقيات الماجدات، أمهات وأخوات وزوجات الشهداء الأبرار.

المجد والخلود والرحمة للأكرم منا جميعاً شهداء ثورة تشرين الأبطال.

الخزي والعار والشنار لقتلة الشعب عبيد إيران وذيولها.

وليخسئ الخاسئون.

بيان قيادة قطر العراق في الذكرى الثانية لوفاة الأمين العام للحزب الرفيق عزة إبراهيم

يا أبناء شعبنا العراقي العظيم
يا جماهير أمتنا العربية المجيدة
أيها المناضلون البعثيون أينما كنتم في داخل الوطن وفي المهاجر

تحل علينا هذا اليوم الذكرى الثانية لرحيل الرفيق القائد المجاهد عزة إبراهيم رحمه الله الأمين العام للحزب، أمين سر قيادة قطر العراق، القائد الأعلى للجهاد والتحرير، وقد شاءت إرادة الله سبحانه وتعالى أن يتزامن رحيل هذا القائد العربي البطل مع الذكرى الأولى لثورة تشرين العظيمة بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ٢٠٢٠ ، ولأن القادة التاريخيين هم أمل شعوبهم ومصدر إلهام لها وقدوتها في التضحية والإيثار ومقاومة الظلم والظالمين والمحتلين فقد كان للرفيق القائد عزة إبراهيم رحمه الله دوراً مشهوداً في قيادة فصائل المقاومة الوطنية والقومية والإسلامية ضد الغزاة الأمريكان ومن تحالف معهم من قوى الشر والعدوان، ليستكمل بذلك ما بدأه رفيق دربه الطويل الشهيد القائد صدام حسين رحمه الله الذي أسس لأسرع مقاومة شعبية في تاريخ حركات التحرر الوطني في العالم، والتي تصدت للاحتلال منذ ساعاته الأولى في ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ ، واستطاع خلفه الرفيق القائد عزة إبراهيم رحمه الله من توحيد أغلب فصائل المقاومة الوطنية تحت قيادته في جبهة الجهاد والتحرير، والتي تمكنت من القيام بعشرات الآلاف من العمليات القتالية النوعية ضد الغزاة، وألحقت بهم خسائر جسيمة في الأشخاص والمعدات على مدى ثمان سنوات، وقدرت خسائر الجيش الأمريكي بأكثر من (٧٣) ألف قتيل وعشرات الآلاف من الجرحى والمعوقين، إضافة إلى أكثر من ثلاثة ترليونات دولار باعتراف العدو نفسه، وأمام الضربات الساحقة للمقاومة العراقية الباسلة اضطرت القوات الغازية بقيادة الولايات المتحدة إلى الهروب من العراق بتاريخ ٣١ / ١٢ / ٢٠١١.

أما في مجال التنظيم الحزبي فقد تمكن الرفيق القائد عزة إبراهيم رحمه الله بحكم خبرته وتجربته النضالية الطويلة من بث الروح مجدداً في نفوس مناضلي البعث الأشاوس بعد فترة قصيرة من الاحتلال الأمريكي الأطلسي للعراق في سنة ٢٠٠٣، وعاد الحزب بكافة تشكيلاته إلى العمل النضالي والجهادي على امتداد أرض العراق الطاهرة، على الرغم من قوانين الاجتثاث والإقصاء والمقاطعة والملاحقة التي مارسها المحتل وسلطته العميلة وميلشياتها أذناب إيران ضد مناضلي الحزب النشامى وأبناء شعبنا العراقي الأبي.

إن قيادة قطر العراق وهي تستذكر رحيل القائد عزة

إبراهيم رحمه الله فإنها تحفظ لهذا القائد الشجاع ثباته الأسطوري على المبادئ ورباطه في ساحات الجهاد والنضال خلال قيادته للحزب في أصعب الظروف وأكثرها تعقيداً لما عرف عنه من صبر قل نظيره في مواجهة الصعوبات والتحديات التي تتطلب قائداً بمواصفات من تلك التي تمثلت في شخصيته الفذة والتي عبرت عن كبرياء وعنفوان البعث في أروع صوره، لأنه مؤمن تماماً بأن حزبنا حزباً رسالياً عقائدياً أتقن الربط بين العروبة والإسلام وإبراز الدور القيادي التاريخي للرسول الأعظم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وأثره في حياة الأمة، ولذلك أطلق الرفيق القائد عزة إبراهيم رحمه الله على حزبنا تسمية حزب الرسالة الثاني لما يحمله من خصائص وسمات تؤهله لقيادة الأمة العربية في مواجهة الأخطار التي تستهدف الوجود العربي في الصميم.

الرحمة والغفران لروح الرفيق القائد عزة إبراهيم رحمه الله.

المجد والخلود لشهيد الحج الأكبر الرفيق القائد صدام حسين رحمه الله.

الرحمة لشهداء المقاومة الوطنية العراقية الذين ألحقوا الهزيمة المنكرة بالجيش الأمريكي وحلفائه.

الرحمة في عليين لشهداء ثورة تشرين العظيمة.

عاش العراق حراً عربياً أبياً، والله أكبر.

قيادة قطر العراق
لحزب البعث العربي الاشتراكي
بغداد في ٢٥ / ١٠ / ٢٠٢٢

بيان الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي
بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة لثورة تشرين

الثورة التي قادها شباب العراق في العام ٢٠١٩، لها مشتركات كثيرة مع ثورة الشباب التونسي والمصري والجزائري والسوداني وكافة الساحات العربية، لذا نستطيع أن نقول بثقة تامة بأن الأمة العربية ولادة، وأن شبابها هم من سيحققون أهدافها بالوحدة والتحرر والتوزيع العادل للثروة.

يا جماهير أمتنا المكافحة...

أعاد الشباب العراقي من جديد زخم التظاهرات وسط العاصمة بغداد والمحافظات الأخرى العراقية بمناسبة مرور ثلاث سنوات على انطلاقة ثورة تشرين الشبابية التي أسقطت حكومة عادل عبد المهدي رئيس الوزراء العراقي وصاحب الهوايات المزدوجة والمعين كأداة إيرانية لإعادة النظر بقانون الانتخابات والمفوضية لتقييد الحريات والتلاعب بمقومات المجتمع العراقي ومن ثم الدعوة لانتخابات مبكره بأساليبهم المزورة والمعروفة.

هكذا ومن جديد ورداً على كل أساليب القمع والتزوير والتجويع انطلقت التظاهرات هذا العام في ظل انتشار كثيف للقوات الأمنية، والحواجز الكونكريتية، وأيضاً لإحياء الذكرى الثالثة لاحتجاجات تشرين عام ٢٠١٩ (تشرين أول) المتصاعدة.

اعتقد البعض في مرحلة ما بأن ثورة تشرين قد انحسرت أو ضعفت أو أن زخم التظاهرات قد تراجع تحت وطأة القمع الوحشي المدعوم فارسياً والذي تسبب في مقتل ما يقرب من ٨٠٠ شخص وجرح حوالي ٣٠ ألفا آخرين، لكن الذي حدث اليوم وبعد ثلاثة أعوام على انطلاق هذه الاحتجاجات هو استمرار للثورة وانفجار جديد وبمزيد من تجمع الآلاف من المتظاهرين الثائرين، ومعظمهم من الشباب، في ساحة التحرير ببغداد لإحياء وإدامة ذكرى ذلك الغضب، برفع صور الشهداء والأعلام العراقية تعبيراً عن طموحات شعبهم ومسلحين بالشموخ والعنفوان والتطلع إلى النصر ومستقبل افضل، حيث احتشدوا عند مدخل جسر الجمهورية الذي أغلقته القوات الأمنية بثلاثة حواجز من كتل خرسانية في محاولات خائبة لمنع الوصول إلى المنطقة (الخضراء...!؟) التي تضم السفارات الغربية ومؤسسات القمع الرسمية حيث نتج كذلك عن هذه التظاهرات وأدوات القمع أعداد كبيرة من حالات الاختناق بالغاز بين المتظاهرين، جراء تلك الاشتباكات بين المتظاهرين والقوى الأمنية والمليشياوية التي لم ولا تتورع عن استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع بهدف قمع الثورة الشعبية وتفريق المتظاهرين وإبعادهم عن حواجز الكتل الكونكريتية في محاولة لاحتواء الثورة وقمع الحركة الثورية.

تظاهرات تشرين ٢٠٢٢ انطلقت اليوم لتطرح من جديد شعار إسقاط النظام السياسي الذي جاء به المحتل الأمريكي، مما يعني وجود خندقين لا ثالث لهما، خندق الإرادة الشعبية الوطنية والقومية العراقية المتصاعدة وخندق العملية السياسية العميلة المليشياوية اللصوصية المدعومة فارسياً... ولا خيار في ذلك

-لنجعل من تظاهرات تشرين٢٠٢٢ ثورة جذرية يقتدى بها ضد العملاء الطغاة لاستمرار المسيرة الثورية.

-المجد للشهداء والخزي والعار للقتلة الخونة العملاء المارقين والمرتزقة.

-والنصر للثوار الأمجاد ضد أعداء وطموحات الشعب العراقي.

الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي
المحامي احمد عبد الهادي النجداوي
٤/١٠/٢٠٢٢

بيان المؤتمر الشعبي العربي حول تطورات الوضع السياسي في العراق

يا جماهير أمتنا العربية المناضلة...
يا أبناء شعبنا ليوث العراق الأحرار...

لقد بات العراق اليوم يعيش في ظل أنظمة عميلة صنعها الغزو الأطلسي الصهيوني المتواطئ مع نظام طائفي كريه تتحكم به عناصر الفرس وأشياعهم وأيتام خميني وخامنئي وباقي عناصر الحقد الشعوبي الفارسي، وهي أوضاع شاذه ما عرف العراق لها مثيلاً عبر التاريخ حتى في عهود هولاكو الغابرة، وهي بالتأكيد أوضاع جرى استيلادها وتصميمها لسلب العراق العظيم هويته العربية والنيل من كيانه القومي كحارس للبوابة الشرقية من الوطن العربي، ولتعطيل دوره الفاعل والمؤثر أبداً عبر تاريخه القديم والحديث، وقد تكالبت على كسر إرادة شعبه العظيم ومازالت قوى الشر في محاولة لسلبه دوره التاريخي والحضاري المتوارث والذي كان بلغ أوج إشعاعه الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي تحت قيادة ثورة تشرين المجيدة التي أعادت له ألقه على كافة المستويات القومية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبما يتناسب مع تطلعات جماهيره الوطنية والقومية والمشروع النهضوي الوحدوي الذي تولى مسؤوليته بجرأة واقتدار أمام قوى التآمر والغزو الدولية المجرمة المتواطئة مع مجموعات الأنظمة الإقليمية والصهيونية وكانت ذروة ذلك العدوان الغاشم الذي خططت له ونفذته تلك القوى المعادية لطموحات امتنا العربية رداً على مواقفه الشجاعة في مواصلة دوره القومي الحيوي على مختلف المستويات بما في ذلك مواجهة حالة الهزيمة والتردي والهزال في نفوس أبناء الأمة المجيدة فكان ذلك الاستهداف البغيض للعراق محاولة لإخراجه من دائرة الفعل القومي ولطمس هويته العروبية حيث تلاقت مصالح وغايات دول التحالف الإجرامي الذي قادته أمريكا بكل ما استطاعت حشده من القوى ومن وراء وعبر المحيطات متواطئة بل ومتآمرة في استكمال مشروعها الإجرامي مع النظام الفارسي على قاعدة نظرية التخادم المتبادل الذي مازال ناشطاً ومستمراً إلى يومنا هذا في مخطط تدمير العراق ومنجزاته وتغيير هويته ونهب ثرواته والعبث بمستلزمات حاضره ومستقبله ومحاولة دفعه إلى نقطة اللاعودة بل والإجهاز على طموحات جماهيره باعتماد محاولات تنفيذ خطر برامج وسياسات الإلحاق والتبعية المطلقة؛ ما يشكل إمعاناً وتمادياً في المخططات الشريرة التي يبيتونها ويتآمرون على تنفيذ فصولها وهم الخاسئون إذ باتت الجماهير العراقية في حواضرها وأريافها وصحرائها من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب تخوض حرباً وثورة وطنية عارمة أجمعت عليها جماهيره الشعبية متجاوزة كافة الأخطار والحواجز التي حاولت رسم حدود تطلعاتها في الحرية والوحدة والتقدم في إطارها القومي؛ فالعراق اليوم أمام أخطار كبيرة أدركها الشرفاء الثائرون بالضد من تلك المخططات الشيطانية المتواطئ عليها بين فرقاء العدوان المستمر.

يا شرفاء وأحرار العراق العظيم... يا أحرار الأمة...

إن عراقكم اليوم أمام أخطار داهمة ومحدقة به دوراً وكياناً بعد أن تمت تعرية مؤامرة وأطماع الغزاة الذين تآلفوا على الشر ومخططات استهدافه للإلقاء به خارج التاريخ فالأوضاع باتت صادمة لكل مراقب موضوعي عاصر أو عايش تجربة حكم الغزو الاحتلالي المتواطئ وما ترتب عليه من تجارب ونتائج مأساوية شهدها ومازال يشهدها العالم في عهد اسود يتسم بإشاعة الجهل والأمية والفوضى والسلاح المنفلت وتغييب فرص العمل وتدمير قواعد الاقتصاد الوطني.

يا شرفاء العراق والأمة...

لقد ظن الغزاة وأعوانهم المتواطئون في الساحة الدولية والإقليمية أن ما نفذوه وينفذوه من عنف وتدمير يمكن أن يديم لهم فرص الهيمنة على شعبنا العراقي البطل، وحتى لم يدركوا وليس لهم أن يدركوا أنهم سيواجهون عاجلاً بمزيد من عنفوان العراقيين الأحرار وهي دائرة تتسع يوماً إثر يوم هي دائرة المعارضة من مختلف الفئات الشعبية الجماهيرية ليكون الشعب كل الشعب ثورة بمواجهة تسلط الخاسئين وما استمرار ثورة تشرين وتطوراتها المنصورة إلا دليلاً حاسماً على حيوية الجماهير العراقية المكابدة وقوة إرادة شعبها في تلمس طرق وأساليب الخلاص لمقاومة الاحتلال وأعوانه وأدواته وبالضد من المشروع التوسعي الفارسي على حساب الأمتين العربية والإسلامية وكل مصالحها ومقدساتها ذلك المشروع الذي بدا واضحاً لكل مراقب ومشاهد حيث يستمر الدجل والتواطؤ المكشوفة فصوله وغاياته وبكل عناوينها ودجلها وخداعها وهي المعادية من حيث النتيجة لطموحات الجماهير العراقية ... فعراقكم اليوم أمام كل صنوف التهديد والمعاناة والتآمر فليس لكم والله إلا الصدق والنضال والصبر.

-عاش العراق العظيم منصوراً ومنتصراً لأمته ووحدتها.
-والموت للخونة والمتآمرين والطائفيين.
-والمجد في عليين للشهداء والمناضلين

الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي
المحامي احمد عبد الهادي النجداوي
٩/١٠/٢٠٢٢

تصريح صحفي للأمين العام لحزب البعث في الجزائر حول الحوار الوطني الفلسطيني

على أثر الاتفاق الموقع ما بين الفصائل الفلسطينية، الذي تم قبل يومين في الجزائر بشأن وحدة الموقف الفلسطيني تجاه الصراع مع العدو المحتل، صرح الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي في الجزائر والناطق الرسمي باسم قيادة القطر الدكتور أحمد شوتري بما يلي :

وقع قبل يومين في الجزائر العاصمة برعاية رئيس الجمهورية السيد عبدالمجيد تبون الأخوة في الفصائل الفلسطينية كافة اتفاقاً تاريخياً يفضي إلى وحدة الموقف الفلسطيني تجاه العدو الصهيوني، وهو الموقف الذي انتظره شعبنا في فلسطين و جماهير الأمة العربية منذ أمد بعيد.

وبهذه المناسبة يثمن حزب البعث العربي الاشتراكي في الجزائر هذه الخطوة، ويعتبرها نجاحاً عظيماً حققه شعبنا في فلسطين في صراعه مع الكيان الصهيوني، وهو الموقف الذي من دون شك سيعزز صمود شعبنا في فلسطين، ويعيد القضية الفلسطينية إلى طريقها الصحيح، ويضع حدا لحالة التداعي التي بدأت تظهر على مستوى بعض الأنظمة العربية.

لقد جاء الاتفاق في وقت يعيش فيه العالم حالة من الاستقطاب و الصراع الدوليين الذي يؤسس لمرحلة جديدة في العلاقات الدولية مستقبلا لا مكان فيها للضعفاء، فتوحيد الموقف الفلسطيني يقوي الثورة الفلسطينية و يشد الجماهير العربية اليها، ويجبر الأنظمة العربية الخائرة إلى مراجعة مواقفها، ويضع حداً في التدخل الدولي في الشأن الفلسطيني.

هنيئاً لشعبنا في فلسطين وأمتنا هذه الخطوة.

الدكتور احمد شوتري،
الأمين العام للحزب والناطق الرسمي
باسم القيادة الجزائر في ١٥/١٠/٢٠٢٢

المؤتمر الشعبي العربي يدين ممارسات الحكم العسكري في السودان
ويطالب بإطلاق سراح المناضلين المعتقلين وعلى رأسهم المحامي وجدي صالح

-أما آن للهيئات الدولية والإقليمية التدخل في المسألة السودانية ومناصرة طلائع الشعب السوداني بمواجهة القوى الانقلابية العسكرية الغاشمة؟

-هكذا تتصرف الطغمة العسكرية مع المحامين والطلائع من رجال القانون والأطباء ورجال الفكر .... فما بالكم بممارسات القتل وشلالات الدم وأشباهه اليومية بحق الجماهير السودانية..!!؟

-تعامل الحكام العسكريون السودانيين وتآمرهم المسبق والمعلوم مع الكيان الصهيوني وداعميه في أمريكا ودول الغرب أعطاهم بعض الغطاء ونوعاً زائفاً من الشرعية الأطلسية الخادعة لمزيد من القمع وسفك دماء الجماهير السودانية الثائرة.

يا جماهير أمتنا المناضلة على طريق الحرية والتحرر والتضحيات لمقاومة تسلط حكم العسكر في السودان الشقيق...

•يا أبناء وجماهير شعبنا في السودان المرابطة والمقاومة.

•نحييكم في وقفتكم وقفة العز الجبارة عبر المواجهة اليومية المستمرة من حكم الانقلابيين من العسكر عملاء الكيان الصهيوني والمعادين لطموحات الجماهير السودانية.

•لقد ثبتت اليوم ومن قبل المديات التي بلغها ويبلغها حكم العسكر الانقلابيين الأشرار في التآمر والعسف بمواجهة الطموحات الشعبية للخلاص والانعتاق والتحرر.

•الممارسات الإجرامية المستمرة التي دأب الانقلابيون الأشرار على ممارستها منذ بدايات صفحات انقلاباتهم على مدى اكثر من عام ضد طموحات الجماهير السودانية للانعتاق والتقدم تجاوزت ومازالت تتجاوز كل القيم المألوفة مثلما القوانين والأعراف على مستوى المنطقة والعالم ... وربما إحدى صفحات اليوم ما جرى بثه عبر الأثير من ممارسات البطش ومسلسل القتل اليومي وشلالات الدماء وليس آخر ممارساتهم الضرب عرض الحائط بالقوانين والقيم والأعراف الدولية المتعلقة بحماية المحامين حراس القانون ذاته التي لم يتجرأ عليها من قبل أي من أنظمة المستعمرين والانقلابات العسكرية ومن سبقها من الحكومات عبر عهود الاستعمار المظلمة وحتى اليوم.

أن صفحات القمع والبطش التي تعرض ويتعرض لها اليوم المحامون حراس القانون ومن ذلك الأسلوب الفج وغير المألوف عرفاً وقانوناً وحتى في عهود الظلام على مدى التاريخ في التشهير اعتقال المحامي وبالذات عضو مؤتمرنا الشعبي العربي الزميل الأستاذ وجدي صالح عبده وما رافق ذلك من إجراءات تهشيريه تعسفية وغير قانونية وغير منطقية تشكل أصلاً إهانة بالغة لمهنة المحاماة وانتهاك لحصانة المحامي التي كفلتها وتكفلها القوانين العالمية وكافة الشرائع والقوانين الحضارية ومنها المادة ٤٨ من قانون المحاماة السوداني وتعديلاته؛

وإننا جماهير وأعضاء المؤتمر الشعبي العربي في مختلف الأقطار العربية وأمانته العامة إذ نستنكر ونشجب التصرفات الباطلة والحاقدة والمضافة إلى كل الممارسات الإجرامية من التعذيب والقتل التي دأبت السلطات العسكرية والانقلابية على ممارستها بصورة فظه ومغايره لكل القوانين والشرائع المعاصرة فإننا نطالب باستنكار تلك الممارسات العميقة من التعسف وأشباهها ووضع حد لما يمارس يومياً في الساحات السودانية بحق أبناء السودان المناضلين من اجل الحرية والانعتاق بمواجهة حكم العسكر التعسفي على مرأى ومسمع المجتمع الدولي المعاصر كما المنظمات والهيئات الدولية صاحبة الشأن دون ردود فاعله في مجالات الدفاع عن الحريات الإنسانية والحقوق والمواثيق الدولية.

-النصر والمجد للمناضلين أبناء وأحرار الشعب السوداني العظيم في كفاحهم على طريق الحرية والديمقراطية.

-السقوط والفشل لحكم العسكر الانقلابي الأسود المتآمر آبداً على حريات وطموحات المناضلين الشرفاء وعلى مستقبل الأجيال السودانية. والله اكبر ... الله أكبر وليخسأ الخاسئون.

الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي
المحامي احمد عبد الهادي النجداوي

الناطق الرسمي باسم البعث في السودان المهندس عادل خلف الله:

الانقلاب جاء لحماية مصالح النظام البائد

وصف القيادي بقوى إعلان الحرية والتغيير (المجلس المركزي) والمتحدث الرسمي باسم حزب البعث العربي الاشتراكي عادل خلف اللّه - وصف الظهور الإعلامي الكثيف لمنسوبي النظام البائد بـ"الحلقة المتقدمة من مخطط الردة" بعد أن فتح انقلاب ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر شهيتهم "النهمة" للتشبث بالسلطة - على حد قوله.

وأوضح خلف اللّه في تصريح لـ"الترا سودان" أن الانقلاب في جوهره قد صُمّم لحماية مصالح الرأسمالية وامتيازاتها التي نمتها وحمتها سلطة النظام البائد "الفاسدة"، مفسّرًا بذلك مناصبة "قوى الردة والانقلاب" العداء للجنة التفكيك ورموزها بـ"سفور ووقاحة" – على حد وصفه. وأضاف: "تراتبيًا جاء ظهورهم بعد إبطال سلطة الانقلاب لقرارات لجنة التمكين وبتعويضات أرهقت الموازنة العامة، في الوقت الذي تتنصل فيه وزارة المالية عن الإيفاء بالأجور والمرتبات."

وقال خلف اللّه "إن الظهور الإعلامي لرموز النظام البائد يظهر عدم احترام لإرادة الشعب وعدم إدراك لوعيه". ووصف قائد الانقلاب بـ "مُخرِج سيناريوهات عناصر النظام البائد"، لافتًا إلى استمراره في الدفع تجاه سيناريو "الانتخابات المبكرة" بعد أن أجهضت إرادة الحراك السلمي سيناريو "تفويض الجيش"، مشيرًا إلى آخر تصريحات إبراهيم غندور التي قال إنها "إمعان في تجاهل دروس التاريخ."

وأكد خلف اللّه في حديثه لـ"الترا سودان" أن توسعة المشاركة العلنية للفلول في سلطة الانقلاب بأي غطاء لن تؤدي إلا إلى "سقوطهم جميعًا وبأسرع ما تيسر". وأوضح أن سلطة الانقلاب ليست متورطة في عودة الفلول فحسب، وإنما جاءت في الأساس لحماية مصالح عناصر النظام البائد وامتيازاتها ورعاية التمكين، مضيفًا: "لذلك لم تجد إلا الفلول والعدو الصهيوني للاستقواء والسند، وكلاهما لا مستقبل له" - على حد قوله.

وبحسب القيادي بقوى الحرية والتغيير، فإن الحل الوحيد للتخلص ممّن أفسدوا الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية خلال العقود الثلاثة الماضية هو "تصعيد النضال نحو هدف إسقاط الانقلاب بوصفه أولوية".

ولفت إلى أن ذلك يتم عبر وحدة قوى الحراك السلمي في

"أوسع جبهة من قوى الديمقراطية والتغيير" لإعلان الإضراب السياسي والعصيان المدني. وأردف: "الأولوية الوطنية والديمقراطية الراهنة هي إسقاط الانقلاب عبر الإضراب السياسي والعصيان المدني الذي تديره مكونات الجبهة الواسعة."

وكانت رموز النظام البائد قد عادت للظهور في الساحة السياسية في الفترة السابقة وسط ذهول القوى السياسية الأخرى. وتُظم استقبال كبير لرئيس الوزراء الأخير في نظام "الإنقاذ" والقيادي بحزب المؤتمر الوطني المحظور محمد طاهر إيلا، فيما نظمت حملات مناصرة للمطالبة بإطلاق سراح القياديين نافع علي نافع وعبدالرحمن الخضر، فضلًا عن خطاب رئيس حزب المؤتمر الوطني المكلف د. إبراهيم غندور الذي أوضح فيه تحولهم من "معارضة مساندة" إلى "معارضة"، ولفت فيه إلى تزايد معدلات الهجرة من البلاد وعدم اهتمام المسؤولين بها، كما أشار أيضًا إلى ما وصلت إليه الحكومة الحالية من "فقر وضياع وهجرة كبيرة" على حد وصفه.

وكانت حكومة حزب المؤتمر الوطني قد سقطت عبر ثورة سلمية في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

* * * * *

المهندس عادل خلف الله

في حديث "للتغيير":

التسوية ولدت ميتة

أكد الناطق الرسمي باسم حزب البعث العربي الاشتراكي المهندس عادل خلف الله، رفضهم لأي اتفاق مع قادة الانقلاب يحفظ مصالح القوى الانقلابية التي توشك على السقوط.

وقال خلف الله في حوار لـ»التغيير«، إن التسوية مشروع لإنقاذ السلطة الانقلابية من السقوط. وأضاف: »لا يمكن التصالح مع الانقلابيين ويجب إسقاطهم وإحداث التحول الديمقراطي وإجراء الانتخابات.«

ووصف التسوية التي تجري الآن بالطبخة التي لا تختلف كثيراً عمّا حدث في ٢١ نوفمبر ٢٠٢٠م، بما عُرف باتفاق البرهان وحمدوك.

وشدد على أنهم لن ينسحبوا من قوى الحرية والتغيير، وأنهم سيعملون على إسقاط الانقلاب من داخل التحالف.

وأدلى خلف الله بإفادات أخرى في ثنايا هذا الحوار:

التغيير- حوار: علاء الدين موسى

***الأيام القليلة الماضية أكدت تسريبات صحفية تسليم قوى الحرية والتغيير- المجلس المركزي مسودة التسوية المطروحة لإنهاء الانقلاب إلى الآلية الثلاثية.. ما مدى صحة ذلك؟**

غض النظر عن صحة الأخبار من عدمها، ولكن نقول إن السير في المصالحة مع الانقلابيين قتلة شهداء الشعب وناهبي ومبددي موارده هو في المقام الأول إنقاذ لأسوأ انقلاب أصبح آيلاً للسقوط، وهو رضوخ لجهات إقليمية ودولية بما فيها الدور الصهيوني، إضافة إلى استجابة لضغوط الرأسمالية الطفيلية التي تعبّر عن مصالح ضيقة تتعارض مع مصالح الشعب السوداني وتضحياته وتطلعاته التي لا يمكن أن تتحقّق بالوصاية عليه، وإنما بإرادته وإسقاط الانقلاب واستعادة الانتقال الديمقراطي وإجراء الانتخابات.

***لكن هنالك من يُصر على هذه التسوية رغم رفضكم لها؟**

إصرار البعض على التسوية سيقوده إلى ذات مصير من انقادوا مع ديكتاتورية مايو في ١٩٧٨م ومن تصالحوا وشاركوا الإنقاذ، وأخيراً هي صفقة لا تختلف كثيراً عمّا حدث في نوفمبر ٢٠٢١م، وعندما تم تجاوز الشعب السوداني في المحطات المشار إليها وغيرها، وهذه تعد محاولات تصفية لتطلعاته ومواقفه والالتفاف على مصالحه بإرادته الحرة وتطوير أدواته في النضال السلمي وهو ما سيواجه به المصالحة التي تسعى أطراف عدة لإخراجها بيد أن التجربة النضالية والمنطق يؤكدان أنها ولدت ميتة.

***حزب البعث أصدر بياناً رفض فيه عملية التسوية السياسية في حين أنكم كنتم جزءاً من اجتماع قوى الحرية والتغيير الذي تمت فيه إجازة ورقة إنهاء الانقلاب، ألا يُعد هذا تناقضاً صريحاً؟**

لا يوجد تناقض ولم ننكر أننا كنا جزءاً من اجتماع الحرية والتغيير المجلس المركزي الذي تمت فيه إجازة ورقة إنهاء الانقلاب، ونحن نؤكد على أن حزب البعث دائماً حاضر في كل اجتماعات وأنشطة التحالف، وفي نفس الوقت حريص على موقف الحرية والتغيير المنسجم مع تطلعات الجماهير لإسقاط الانقلاب.

***وهل مازلتم تعملون مع الجماهير لإسقاط ما تصفونه بالانقلاب؟**

نعم، نعمل مع جماهير شعبنا لإسقاط الانقلاب، وعملنا على تطوير الموقف لحشد أوسع إرادة شعبية في أوسع جبهة معارضة للانقلاب، ولم تكن شريكاً للإنقاذ حتى ١١ أبريل، وبالتالي موقفنا التمسك باستراتيجية الحرية والتغيير وأولوياتها.

***لكن هنالك من يقول إن موقف حزب البعث والحركة الشعبية- شمال التيار الثوري سيعمل على إضعاف الحرية والتغيير من خلال بروز انشقاق جديد في التحالف؟**

قوة أي حركة سياسية أو تحالف أو أي موقف صادر من قوى سياسية أو اجتماعية ضعفه وقوته نابعة في الأساس من انسجامه مع إرادة الشعب السوداني، ودوره في تلبية تطلعاته وحمايتها في الاستناد إلى إرادتها.

***هنالك من يقول إن مشروع التسوية يمثل تطلعات الكثيرين من أبناء الشعب السوداني؟**

المشروع الذي يجري الآن باسم التسوية ونحن نسميه المصالحة، لا يمثل تطلعات الشعب السوداني ولا منسجم مع تضحياته، ويرهنه لضغوط إقليمية ودولية.

*في حالة مواصلة الحرية والتغيير في التسوية بعيداً عن

تطلعات الجماهير، ماذا أنتم فاعلون؟

الأطراف الأكثر حماساً لما يجري الآن أكدوا في المؤتمر الصحفي أن هذا مجرد إطلاع للرأي العام، ومتى ما اكتشفنا خطأه وعدم جدية الطرف الآخر سنتخلى عنه، وهذه مفارقة تعيدنا لنفس مواقف البعض عندما طرح البشير ما سمي بحوار الوثبة، وذات الأطراف الإقليمية والدولية كانت راعية لهذه المصالحة، والحل المتفاوض عليه بين بعض أجزاء المعارضة ونظام البشير، نحن في حزب البعث عارضنا ذلك، ودائماً حينما تتصاعد الإرادة الجماهيرية ويتسع مد الانتفاضة تظهر أصوات تقول إنها مع إسقاط النظام، لذلك أكدنا أن الانتفاضة ليست تكتيكاً وإنما استراتيجية عمل تؤمن بإرادة الجماهير وسلمية نضاله وهذه هي الأولوية.

***هذا يعني أن موقف حزب البعث مع الشارع ولن يتراجع عنه؟**

بكل تأكيد، موقف حزب البعث مع الشارع الداعي لإسقاط الانقلاب، وأيضاً مع استراتيجية الحرية والتغيير القائمة على العمل الجماهيري أولاً، وبالتالي كما استطاع الحزب بالحوار الهادئ إيصال موقفه داخل الإجماع الوطني بعد أن كان منفرداً، وافقنا على التمسك بالموقف وحافظنا على تماسك التجمع حينها، والآن نعمل على تماسك ووحدة قوى الحرية والتغيير، لأنها في الأساس قائمة بانسجامها ووحدتها ومن أولويتها العمل الجماهيري المستند على إرادة الشعب.

***عفواً.. إذا حادت قوى الحرية والتغيير عن هذا الطريق هل سينسحب حزب البعث من التحالف؟**

لم ننسحب من الإجماع الوطني وحافظنا على وحدته وأسقطنا مع شعبنا نظام الإنقاذ، ولن ننسحب من الحرية والتغيير وسنحافظ على وحدتها وبإرادة الجماهير سنسقط أسوأ انقلاب في تاريخ السودان.

***هنالك حديث عن وجود جهات تريد إبعاد حزب البعث من تحالف الحرية والتغيير لمواقفه الرافضة لسياسات التحرير الاقتصادي والتطبيع مع "إسرائيل"؟**

أولاً حزب البعث ليس بالحزب الهين حتى يفكر من يفكر في إقصائه أو إبعاده من "حلبة الصراع" أو التحالف الذي اختار أن يكون جزءاً منه، ومسألة التباينات في القضايا الاستراتيجية هو أساس العمل للقوى السياسية، ومن أجل تحقيق التحول الديمقراطي ليس من المصلحة تغليب الصراع الأيديولوجي، بل هي مرحلة التوافق الواسع حول برنامج وطني ديمقراطي يشكل حداً أدنى، ويعطي الأولوية للقاسم المشترك وليس للتباينات الخلافية، وعلى هذا الأساس منذ تكوين الحرية والتغيير حزب البعث العربي الاشتراكي لم يتخل عن مواقفه الأيديولوجية والاستراتيجية في القضايا الوطنية والقومية والإنسانية، وفي نفس الوقت لم يدع ولن يدعوا أي فصيل آخر ليتخلى عن تصوراته واستراتيجيات عمله، وما يجمعنا هو القاسم المشترك.

***وماذا عن قضية التطبيع مع "إسرائيل"؟**

قضية التطبيع مع العدو الصهيوني هي قضية سودانية بامتياز لأنها لم تعد قضية خارج نطاق السودان لاسيما بعد انكشاف الدور الصهيوني في فصل الشمال عن الجنوب ومخططاته الرامية لمزيد من الإضعاف والتقسيم، ويعد العدو الصهيوني أكبر مهدّد لوحدة واستقرار السودان وأكبر مهدّد للانتقال السلمي الديمقراطي، بعد استقواء البرهان ومن معه من الانقلابيين بالعدو الصهيوني في تنفيذ انقلابهم المبيت في ٢٥ أكتوبر الماضي، وبالتالي من يحاول فصل الموقف من العدو الصهيوني والموقف من الوحدة الوطنية والسيادية وتحقيق التحول الديمقراطي يعبّر عن قصور في الوعي، وفهم سطحي لمطلوبات الحفاظ على الوحدة والاستقرار والتقدم والانتقال الديمقراطي.

***وكيف تنظر للأصوات التي تقول إن حزب البعث تراجع عن ذلك الموقف خاصةً عندما كنتم جزءاً من حكومة الفترة الانتقالية ولم تنسحبوا منها بعد أن رأيتم أنها تسير في طريق التطبيع؟**

إذا كانت الجهات تطرح هذا الاتهام للوصول إلى حقيقة عليها الرجوع إلى بيانات حزب البعث التي أدان فيها عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني.

***ولكن البعض كان يتوقع خروجكم من حكومة الفترة الانتقالية؟**

مواقفنا كانت واضحة بما فيها موقف عضو الحزب وعضو مجلس السيادة الانتقالي السابق بروفيسور صديق تاور أدان الخطوة التي قام بها البرهان وأكد أنه لم يطرح هذا في مجلس السيادة وليس من اختصاصات المجلس ولا حكومة الفترة الانتقالية، وقدّم ذلك مراراً وتكراراً في لقاءات صحفية.

***مقاطعة.. كانت هناك توقعات بانسحاب حزب البعث من الحكومة بمجرّد إقدام البرهان على هذه الخطوة؟**

حزب البعث ليس بحزب ما يطلبه المستمعون، نحن نبني مواقفنا بما نقرّره كحزب، وتاريخنا يؤكد أننا لا ننسحب من حلبات الصراع، ونخوض الصراع من الداخل، ومن يطرحون هذا الاستفهام كما ذكرت آنفاً عليهم الرجوع إلى بيان الحزب في يونيو بعد التوصل للاتفاق السياسي قبل أن يصبح وثيقةً دستورية. ولا يمكن أن ننسحب من الحكومة بعد اتخاذها لموقف نحن معارضون له لأننا لا نتعامل بردود الأفعال أو »نحرد.«

***ختاماً.. ما هي استعدادتكم لمليونية ٢٥ اكتوبر التي تصادف ذكرى انقلاب قائد الجيش الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان؟**

النشاط المحموم على ما يسمونه بالتسوية والتي نطلق عليها المصالحة واحد من مستهدفاته إشغال قوى النضال السلمي عن تنفيذ برنامجها المعلن من لجان المقاومة وتكوينات سياسية واجتماعية، لكن هذه المجموعات بوعيها أدركت ذلك، ونعمل مع كل الحاديين على استقرار السودان واستئناف تحوله الديمقراطي على إنجاح موكب ٢٥ أكتوبر وباتجاه توحيد أوسع جبهة من القوى وصولاً للإضراب السياسي والعصيان المدني الشامل.

* * * * *

اتفـــاق الجزائـــــر
بين التفاؤل ومخاوف تكرار تجارب الماضي

أحمد علوش

أنعش اتفاق الجزائر للمصالحة الفلسطينية الآمال مجدداً في استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية أو على الأقل إحداث خرق في جدار الانقسام يسمح بنوع من التقدم والتلاقي بعد تقطع سبل الحوار، وتوقف المساعي لتجاوز الخلافات التي بدت في لحظة ما مستعصية على التجاوز بعد قرابة عقد ونصف العقد من الافتراق وعقد ونيف من سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، وفرض أمر واقع تقسيمي للوطن والشعب وضع القضية الفلسطينية في خانق ضيق، وعرّض المكاسب والإنجازات التي تحققت بالتضحيات الكثيرة والكبيرة لخطر غير مبرر.

بلا مبالاة لافتة تعاطى الشارع الفلسطيني مع اتفاق المصالحة الذي تم التوصل إليه بوساطة وجهود جزائرية وذلك ليس تشكيكاً بالوساطة الجزائرية أو التقليل من أهميتها، ولا بسبب تخلي الشارع الفلسطيني إن كان في الداخل أو الشتات عن التمسك بهذه الوحدة والدعوة إليها، وهو الذي شكل عاملاً ضاغطاً وداعياً في هذا الاتجاه في مختلف الظروف والمراحل، ويدعو إليها كضرورة ملحة في هذه اللحظة حيث يخوض أروع المعارك في مواجهة الاحتلال، من خلال ما يدور في الضفة الغربية المحتلة، أو عبر تمسك فلسطينيي الشتات بحق العودة.

على الرغم من تجرع مرارات كل الاتفاقات السابقة التي كانت تجف قبل جفاف حبر توقيعها لتظل حبراً على ورق في ظل التباينات العميقة وتناقض المشاريع والمواقف لعوامل متعددة ليس من المفيد تناولها وهي التي باتت معروفة ومشخصة بين الذاتي والموضوعي وما يتناغم مع قوى عربية وإقليمية ترى في الانقسام مدخلاً ضرورياً لتمرير أجندات من خلال الساحة الفلسطينية لا تمت لقضية فلسطين بصلة بل تلحق بها ضرراً فادحاً لا يستفيد منه إلا العدو الصهيوني وأعداء فلسطين والعرب على اختلاف مشاربهم.

لذلك فإن لسان حال أبناء فلسطين أن المؤمن لا يلدغ من حجر مرتين فكيف بهم وقد لدغوا من جحر الاتفاقات التي شهدتها أكثر من عاصمة عربية مرات ومرات.

في ظل هذه الأجواء المغلفة بالغموض يراهن الفلسطينيون على أجواء إيجابية مراهنة على إشارات برزت قوية وتتسم بالجدية وهذه ما أفادت مصادر فلسطينية مطلعة عنها أنها تختلف عن الماضي، فالقيادة الجزائرية وعلى رأسها الرئيس عبد المجيد تبون وضعت ثقلها للوصول إلى الاتفاق وعملت على إزالة الألغام والمعوقات من طريقه، وكما تقول نفس المصادر أنها أي القيادة الجزائرية أجرت اتصالات مع أطراف عربية عديدة فاعلة ومؤثرة في الملف الفلسطيني لحشد الدعم للاتفاق والخطوات التنفيذية المزمع اتخاذها ليأخذ طريقه إلى التنفيذ خلال عام وهو السقف الزمني الذي حدد لذلك مع إدراكها للصعوبات التي قد تعترض طريقه استناداً إلى أجواء المناقشات التي دارت والآراء التي طرحت بما تحمل من تباين ولو قيل أنها اتسمت بالصراحة والوضوح إلا أنها عكست تباعداً في مسألتين أساسيتين هما التحفظ الصريح والواضح من بعض أطراف الحوار بشرعية ووحدانية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب العربي الفلسطيني في الداخل والخارج، والموقف من قرارات الشرعية الدولية تجاه القضية الفلسطينية والذي اعتبرها البعض شكلاً من أشكال العلاقة مع مسيرة التسوية التي توجت باتفاق أوسلو الذي انتهت مفاعيله على الأرض ويجب أن تطوى صفحته.

نفس المصادر الفلسطينية أشارت إلى مسألتين قد تشكل دفعاً للمواكبة الجزائرية خلال مرحلة التنفيذ من خلال تأمين مشاركة وغطاء مرجحين من خلال نية جزائرية لطرح الاتفاق على القمة العربية المقبلة في العاصمة الجزائرية والسعي لتشكيل لجنة عربية للسير في هذا الاتجاه والانخراط في تطبيق الاتفاق في المراحل اللاحقة، كذلك ما تردده أوساط فلسطينية عن تقديم الرئاسة الفلسطينية والرئيس محمود عباس بالتحديد مبادرة حسن نية لتعزيز الاتفاق وتعزيز سبل تنفيذه.

في هذه الأجواء التي ترفع منسوب التفاؤل، وفي ظل مشاركة فاعلة من قبل القادة الذين شاركوا في الحوار أو ممثليهم تظل المخاوف من الشياطين التي تكمن في التفاصيل وعلى سبيل المثال لا الحصر موضوع الإشراف على معبر رفح، وكذلك قضية الأمن لاسيما في قطاع غزة الذي تنفرد به حركة حماس وعطلت في أكثر من اتفاق آليات أمن مشترك ليكون للسلطة الفلسطينية أي دور فيه وغيرها من القضايا التفصيلية، بالإضافة إلى الإجابة على سؤال هل يتراجع الذين وقعوا على اتفاق الجزائر عن حسابات فئوية تتغذى من الانقسام وتعيش على ديمومته، كما أن الأطراف الإقليمية والعربية التي ترعى هذه الحالة في وارد التراجع عن مشروع يقدم حساباتها على أي حسابات أخرى.

أسئلة كثيرة وكبيرة وغيرها من الأسئلة المعلقة التي تنتظر إجابات في قادم الأيام، وإذا كنا نبارك مثل كثيرين باركوا هذا الاتفاق ونتمنى له النجاح وأن يتجسد مشروعاً وحدوياً فلسطينياً يعيد للوحدة الوطنية الفلسطينية بريقها، ونشد على أيدي الجهود التي بذلت على هذا الصعيد سنبقى نردد مع أبناء فلسطين الذين يصنعون بالدم صيغاً وحدوية في الميدان نقول العبرة في التنفيذ والخروج من الدوران في الحلقة المفرغة.

تقارير ومقالات

قراءة في عناوين موازنة ٢٠٢٢

بقلم رندة نحلة

أتى إقرار لبنان أخيرا لقانون موازنة ٢٠٢٢ وللربع المتبقي من العام، على شكل سابقاتها بمخالفة جسيمة للدستور شأنها شأن الموازنات الأخرى منذ عام ٢٠٠٥إذ يجب قانوناً أن يسبق إقرارها تصويت على "قطع الحساب للموازنة السابقة، ويضاف إليها تقرير ديوان المحاسبة، وهو ما يحدد مكامن الخلل والتجاوزات تحقيقاً لواجب المحاسبة بالموازنة". وبالوقت الذي لم تعد الحاجة إلى الموازنة مرتبطة فحسب، بكونها صكاً تشريعياً تقدر فيه نفقات الدولة وواردتها تقديراً حسابياً محكوماً بالتوازن بين النفقات والواردات، بل غدت وسيلة لتنفيذ خطط التنمية المستدامة، تتضمن البرامج التي ترتبط بمجموع النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتوجهه بصورة سليمة. وإن إخضاع موازنة عام ٢٠٢٢ إلى التقييم أمر مطلوب بإلحاح اليوم، كون الأهداف المتوّخاة والمطلوبة هي انتشال البلاد من قعر الانحدار الذي بلغته لغاية الآن، ونرى بأن الأمر شبه مستحيل في ظل موازنة أُعدّت دون أن تحاكي الواقع المأزوم ولم ترتق إلى مستوى التحديات التي تواجه البلد وما وصل إليه الأمر من انهيار، ومن تبعاته انكماش اقتصادي وتضخم متزايد وانهيار في سعر العملة الوطنية وتفاقم الفقر والبطالة والهجرة.

فالمراقب للموازنة يلحظ ما تعتريها من فجوات كبيرة، وافتقارها للطابع الإصلاحي مما يفقدها الجدية والجدوى في آن، حيث أعدت الموازنة وأقرت بعجز ناهز نحو ١٠الاف مليار ليرة) نحو ٣٩٠مليون دولار (مع عدم وضوح وواقعية مصادر تمويل الإيرادات، وخلوها من أي إنفاق استثماري، ولا تتضمن أبواب نفقاتها تحسينا للخدمات العامة ولا دعماً للصناديق الضامنة صحياً واجتماعياً، ولا تأهيلاً للبنى التحتية المتهالكة، كما لم تلحظ الموازنة مسؤولية الدولة بإعادة هيكلة ديونها، وكيفية تغطية هذا العجز وهي غير قادرة على الاستدانة داخلياً وخارجياً، وصعوبة ضمان حصولها على ٣ مليارات من صندوق النقد في ظل غياب أي مؤشرات إيجابية تشير إلى اقتراب اتفاق الصندوق مع لبنان، وبالوقت الذي يحتاج لبنان إلى ١٠ مليارات دولار لبدء التعافي، أي أن على الدولة توفير نحو ٧ مليارات دولار، و"هذا شبه مستحيل في ظل منظومة الحكم القائمة والإفلات المستمر من المحاسبة. وفي ظل غياب عن الموازنة أي خطة للتعافي، وأي رؤية إصلاحية لانهيار اقتصادي دخل عامه الثالث، نجد أنها اقتصرت فقط على عمليات محاسبية تتضمن الواردات والنفقات إضافة إلى طابعها الانكماشي دون معالجة جذرية لتعددية سعر الصرف التي تعتبر العقبة الأساس للخروج من الأزمة النقدية يضاف إليها التداعيات الاقتصادية والاجتماعية القاسية التي ستطال المواطن بشكل مباشر، نتيجة حزمة الضرائب والرسوم وزيادة الرسم الجمركي والتي أقرت من دون أي دراسة علمية واقتصادية صحيحة.

أما عن زيادة الرواتب والأجور لعشرات آلاف موظفي الدولة، بعد انهيار الليرة وما استتبعها من انهيار القدرة الشرائية لرواتبهم، ودفعتهم من الطبقة الوسطى إلى ما دون خط الفقر لنحو ٨٠٪ من السكان، نرى أن هذه الزيادات للرواتب بالليرة للموظفين، وحتى لو تم استيفاؤها كنفقات من إيرادات الدولار الجمركي ستؤدي تلقائياً إلى تضخم الكتلة النقدية، وما ستعطيه الدولة للموظفين بيد ستأخذ أضعافه باليد الأخرى، لأنها زيادة بلا إجراءات إصلاحية ولا تعزز القدرة الشرائية للموظفين، بل تضعفها مع مواصلة انهيار الليرة ودولرة الأسعار، وتشير الإحصاءات إلى أن هناك حوالي ٣٣٠ ألف شخص موزعين بين موظف وعامل ومتعاقد وأجير وجيش وقوى امن سيستفيدون من زيادة رواتبهم لضعفين -ولو استثنائياً- سيكبد خزينة الدولة كثيراً من الأعباء، ونرى بأن إعادة التوازن لدخل الموظفين لن يتحقق إن لم يلامس سعر صرف الدولار بالسوق الموازي، وهذا يكون ضمن مسار سعر صرف موحد ومعتمد بالموازنة لذا نرى أن لا جدوى من موازنة لا تستند إلى خطة اقتصادية اجتماعية لإنقاذ البلد من الموت البطيء الذي يعانيه، وإن لبنان اليوم بحاجة إلى موازنة إنقاذية استثنائية في القواعد والمبادئ والأسس والأهداف، تضمن الانتقال من موازنة البنود والاعتمادات، إلى موازنة البرامج والأداء تعيد تموضع على خط التعافي وتؤسس لخطة تنموية مستدامة.

متغيرات كبرى في مواجهة صحة البشر

د. علي محمد فخرو

من الضروري أن يعي العاملون في حقل الصحة، ومن ثم المواطنون، بالمتغيرات الكبرى التي ستكون لها تأثيراتها العميقة في حقل الصحة، فكراً وممارسة وتنظيماً .

أولاً، هناك موضوع التأثير السلبي من جراء قبول الفلسفة السياسية والاقتصادية النيوليبرالية العولمية، التي فرضتها دوائر استعمارية على العالم كله، ذلك أن إصرارها على إنهاء دولة الرعاية الاجتماعية، وترك الخدمات الاجتماعية في يد قوى المال والتجارة، واعتبار تلك الخدمات سلعة قابلة وخاضعة لمنطق السوق، ستكون له نتائج كارثية على مدى توفر الخدمات الصحية الجيدة للفقراء والمهمشين، وعلى مدى استعداد المجتمعات لمواجهة الأوبئة والكوارث الطبيعية. ولعل ما أظهره وباء فيروس كورونا من نواقص في استعدادات بعض الدول المتقدمة لمواجهة ذلك الوباء، خير إنذار لما يمكن أن يحمله المستقبل من مشاكل صحية، بسبب اتباع الفلسفة النيوليبرالية. من هنا الأهمية القصوى لتجييش المواطنين والعاملين في حقل الصحة للمطالبة بالعودة إلى دولة الرعاية الاجتماعية، وفي مقدمتها الخدمات الصحية .

ثانياً، الصعود المذهل لظاهرة أدعياء وتجار الطب البديل، بكل أشكاله القديمة البدائية وأنواعه الحديثة غير المحكومة بضوابط وتجارب علمية وصحية مجربة ومدروسة بتمعن عبر سنين طويلة، لقد أصبحت تلك الظاهرة تجارة مربحة لكل طالب للشهرة والثروة والمكانة الاجتماعية والمهنية. وبسبب الاتساع الهائل في وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح انتشار تلك الظاهرة هائلاً وواسعاً، ما يهدد في المستقبل مكانة وقبول الطب العلمي التجريبي، الذي خبرته البشرية، وساهم في اجتثاث عشرات الأمراض وفي شفاء الملايين.

موضوع الطب البديل إذن سيحتاج إلى مواجهة أي من ادعاءاته غير الصحيحة، ومواجهة محاولته أن يهمش الطب العلمي .

ثالثاً، هناك موضوع التغيرات التكنولوجية التي ستقود إلى أن توجد مكانة للروبوت وللذكاء الاصطناعي، وتسببهما في بطالة ملايين العاملين في حقل الصحة من جهة، وإلى إمكانية وجود تأثيرات سلبية خطرة في عقول ونفسية وسلوكيات الإنسان من جهة أخرى. إنه موضوع يحتاج إلى درس عميق، سواء بالنسبة إلى مجالات استعمالاته، أو

مجالات علاجاته لشتى الأمراض، أو قيامه بالعمليات الدقيقة الجراحية. تلك كانت أمثلة لمواضيع جديدة سيحتاج العاملون في حقل الصحة والمواطنون في المؤسسات المدنية المعنية بالصحة أن يواجهوها، وأن يحاربوا من أجل منع وجود أي تأثيرات صحية سلبية بسبب تبنيها .

إذا أضيف ما يمكن أن تأتي به التغيرات البيئية من كوارث، وما يمكن أن ينتج عن التلاعبات الجينية، وعن جنون انتشار مختبرات أسلحة الجراثيم والفيروسات، وغيرها كثير، أصبح استنتاجنا بأن طبيعة العوامل التي ستؤثر في صحة الإنسان لم تعد مقتصرة على العوامل الكلاسيكية السابقة، وإنما أضيفت إليها عوامل مثل فلسفة المجتمعات وتطورات التواصل الاجتماعي، والانفجارات التكنولوجية الهائلة. ما يتعلق هو أن حضارة العصر التي فقدت الكثير من توازناتها العقلانية والقيمية والأخلاقية والروحية، قد لا تكون مهيأة للتعامل مع تلك العوامل الجديدة المؤثرة في صحة الإنسان الجسدية والعقلية والنفسية بموضوعية وتجرد، بعيداً عن تجاذبات المال والصراعات التجارية والمنافسات العسكرية المدمرة. عند ذاك ستكون الكوارث الصحية كوارث وجودية تهدد وجود الإنسان على هذا الكوكب الأرضي، الذي خلقه الباري برداً وسلاماً، وقلبه الإنسان إلى ما يشبه الجحيم بسبب جنونه وأطماعه .

١٢/١٠/٢٠٢٢

مشروع إمبراطورية ولاية الفقيه الغيبية على حافة الهاوية

حسن خليل غريب

لسنا من هواة الشوفينية القومية، ولسنا من دعاتها، لا بل نرفضها ونكافحها بكل الوسائل والطرق. نفتتح مقالنا بهذا التعريف حتى لا تذهب بمن له مآرب وظنون ضد إيماننا بالفكر القومي بأننا نعادي القومية الفارسية، بل نعاديها لأنها شوفينية لا تعترف بحق القوميات الأخرى، لا بل زادت شوفينيتها شراسة بعد أن اتخذت لها صفة أخرى، صفة العدائية الطائفية ضد كل الطوائف والأديان الأخرى، وبعد أن أعلنت عداءها للقومية العربية بشكل واضح ومكشوف. ويكفي أنها تدين بنظرية ولاية الفقيه كمنهج طائفي غيبي ومتخلف عن روح العصر في القرن الواحد والعشرين، عصر الانتشار الحضاري المادي الهائل، الذي لا يمكن اللحاق به بوسائل وآليات فكرية تعود جذورها إلى ألف ومائتي سنة.

ما كنا لننقد أي اتجاه فكري أو ديني يختاره شعب من شعوب الأرض قاطبة لو كان ذلك الشعب يختاره من دون العمل على تصديره بالقوة، ويعمل على فرضه على الشعوب الأخرى بمزاعم أنها أوامر إلهية. ولأن النظام الإيراني، وكما أكدت الوقائع الراهنة، وكما أكدته السلوكات التاريخية منذ العام ١٩٧٩، أنه يمارس القوة بتصدير عقيدته الغيبية إلى العراق بداية ومنه أخذ يصدرها إلى سورية ولبنان واليمن والبحرين والسعودية، هذا ناهيك عن خلاياه النائمة في معظم أقطار الوطن العربي تنتظر تنفيذ مهماتها المكلفة بها من قبل النظام المذكور كلما سنحت له الفرصة.

وبعد الإشارة إلى أن النظام الإيراني لم يكن باستطاعته أن يتسلل إلى شبر من الأرض العربية بشكل عام، وإلى العراق بشكل خاص، لولا الدعم الذي تلقاه من قبل الإدارة الأميركية لأنها صاحبة المصلحة في تفتيت الوطن العربي إلى دويلات طائفية، أي إحلال الخطوط الطائفية بديلاً للخطوط الجغرافية.

إن ما حصل عليه النظام الإيراني من مكاسب لم يكن يحلم بها، بعد أن وكلته أميركا باحتلال العراق، أثارت مخاوف النظام العربي الرسمي، وانكشفت أهدافه أمام الرأي العام العربي، هذا بالإضافة إلى أنه أخلَّ بوعوده لأميركا باقتسام ثروات العراق .

كلها أسباب ألَّبت عليه حتى الإدارة الأميركية، واستثارت الدول الأوروبية بعد العمل على تصدير الخلايا الإرهابية الإيرانية إلى ساحاتها.

ولأن معظم دول العالم وقفت ضده. يصح القول بأن المنهج الإيراني هو فيروس أصاب قسماً كبيراً من العالم، وراح يهدده في وجوده. وبمثله، ولكل من أطرافه أهداف خاصة به، تشكل

حلفاً واسعاً، دولياً وعربياً، رسمياً وشعبياً، لمكافحة هذا الفيروس، وهذا ما سندلي برأينا به في هذا المقال.

كل من أطراف الحلف يعزف على وتره الخاص، ولكن الهدف الذي يوحدهم هو اجتثاث فيروس الإرهاب في المشروع الإيراني:

لا بُد من الإشارة إلى أن النظام الإيراني لم يستطع أن يحافظ سوى على مجموعة من القوى المستفيدة من خدماته، على الصعيدين العربي والدولي. تلك الخدمات التي فرضها بفعل عوامل القوة التي بناها بعد استئثاره بثروات العراق التي عاث فيها سرقة ونهباً، مستخدماً عشرات الميليشيات العراقية المسلحة تسليحاً حديثاً، وهي التي تنهب الجزء اليسير من تلك الثروات، وتحمي سرقات النظام الهائلة التي بلغت مئات المليارات من الدولارات. وبفعل تلك السرقات راحت تمول صناعتها العسكرية المتقدمة من جهة، وتمويل أذرع لها في الوطن العربي، كما حصل في سورية ولبنان واليمن وبعض التنظيمات الفلسطينية من جهة أخرى .

كان من المثير في تحالفات النظام الإيراني مع قوى دولية وتيارات حزبية غير متجانسة في الفكر والأيديولوجيا، هو أن يتحالف المشروع الديني الغيبي مع العلماني المتضرر من المشاريع الدينية الغيبية. وإذا فتشنا عن الأسباب، فلن نجد سوى المصلحة أولاً وأخيراً، المبدأ الميكيافيلي، القائل: »الغاية تبرر الواسطة .«وهذا يعني أن تلك التحالفات مرحلية سوف تتفكك بعد أن تستوفي الغاية منها. ومثال التحالف الأميركي – الإيراني في مرحلة أوباما الذي تفكك في مرحلة ترامب، أكبر دليل .

تلك كانت صورة المشهد الإيرافارسي قبل سنة تقريباً، ولكن الصورة بدأت تتغير، ومن أهم المتغيرات فيها، هي التالية:

-لقد تفكك التحالف الأميركي الإيراني في عهد رئاسة دونالد ترامب الجمهوري. وعلى الرغم من وصول الديموقراطي بايدن، راحت العلاقات مع إيران تتأرجح بين اللين والشدة، بحيث عمل على الإمساك بالعصا من الوسط؛ ممالأة للنظام الإيراني من جهة، وخوفاً من خسارة صداقة دول الخليج العربي من جهة أخرى. وكأنه بذلك كان يعمل على تزويج المتناقضات. متجاهلاً أو جاهلاً، أن علاقة العرب مع نظام ولاية الفقيه ليست مسألة حدود فقط، بل تحولت إلى مسألة وجود أيضاً. وذلك لأن للنظام المذكور استراتيجية أيديولوجية طائفية غيبية لا يمكنها أن تتعايش مع الأيديولوجيات الدينية الأخرى من جهة، ولها أطماع عابرة للقوميات وحقها بتقرير المصير من جهة أخرى .

-دخول النظام العربي الرسمي على الخط العراقي بعد أن كان هامشياً بفعل استسلامه في المراحل السابقة للإملاءات والحماية الأميركية. وهذا بلا شك أدى إلى بداية لتعريب القضية العراقية حتى ولو كان بشكل ضيق وباستراتيجية غير محددة المعالم. ومن أهم تأثيراته أنه ركَّب أرجلاً لبعض أطراف العملية السياسية المتضررة من الهيمنة الإيرانية التي تعمل على فرسنة مظاهر الحياة في العراق .

وإن هذه النتيجة، لن تلغيها المتغيرات التي أعقبت الإعلان عن اتفاق جرى حول ترسيم الحدود البحرية في لبنان، والتي اعتبرت كصفقة مساومة بين أميركا وإيران. علماً أن ترسيم تلك الحدود يضمن أمناً للعدو الصهيوني لمدة طويلة، تأخذ فيها أميركا سماح إيران لميليشياتها في لبنان القبول به، وتدفع أميركا لإيران ثمنه تنازلاً في العراق يسمح بوصول رئيس حكومة يحمي ميليشياتها. وهذا الاستنتاج يستند إلى واقعين اثنين، وهما :

-ثبات رفض الموقف السعودي لأية علاقة مع نظام ولاية الفقيه إذا لم تكن قائمة على قاعدة حماية الأمن القومي العربي بشكل واضح وصريح، سواءٌ أكانت له علاقة بمنظومة الصواريخ البعيدة المدى، أم كانت له علاقة بتمويل ميليشياته المنتشرة في العراق وسورية ولبنان واليمن. وقد أكدت الوقائع هذا الثبات منذ العام ٢٠١٥، مروراً بمرحلة رئاسة دونالد ترامب، وصولاً إلى رئاسة بايدن التي واجهت رفضين اثنين في العام ٢٠٢٢، وهما :

-الأول: رفض الإملاءات الأميركية في مؤتمر القمة الخليجية وذلك على الرغم من حضور بايدن لتلك القمة.

-والثاني: لسد حاجة أوروبا بعد إيقاف الغاز الروسي، رفضت السعودية طلب بايدن بزيادة إنتاج كمية النفط، لا بل واجهته بتخفيض الإنتاج.

-إنهيار مظاهر الغزل العلني بين النظام الإيراني وعدد كبير من الدول الأوروبية، تلك الدول التي وُضعت بين خيارين أحلاهما مر، وهما، المفاضلة بين العلاقات مع النظام الإيراني بشكله ومواقفه الراهنة من جهة، والعلاقة مع محور عربي واسع يمتلك من الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة.

-وعلى الرغم من التفريط ببعض ثروات لبنان البحرية، فإن توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والعدو الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين المحتلة، هو مؤشر على أن أي سلاح في منطقة الجنوب وخارجه، لا يخضع لإرادة الدولة اللبنانية ومؤسساتها الرسمية بدأ يفقده الذرائع التي كان يتلطى بها للاحتفاظ به. وهذا بحد ذاته هو انتزاع أحد عوامل القوة التي كان النظام الإيراني يضغط بها في الحصول على مكتسبات له من الدول الغربية قاطبة.

-بين هذا الأمر وذاك، لا يمكن تجاهل عوامل التفكك الداخلي الذي يحصل الآن في إيران بعد مقتل مهسا أميني، الناشطة الإيرانية الكردية، على أيدي شرطة الأخلاق التابعة لنظام ولاية الفقيه. وعلى الرغم من أن الحراك الأخير لم يكن جديداً، ولم يكن الوحيد باتساع رقعته، إلا أن له دلالات لا يمكن تجاهلها. فمقتل مهسا كان السبب المباشر، ولكنه جاء ليفجر حالة النقمة التي تختزنها نفوس الشعوب الإيرانية لما يرتكبه نظام الملالي من أخطاء وجرائم منذ استلامه للسلطة في العام ١٩٧٩.

وأخيراً،

تنبئ تلك الانهيارات في جدران نظام الملالي في إيران على أن حالة الانحدار سوف تستمر حتى تصل إلى القعر، ولن تتوقف. والسبب أنه كلما خفَّت السرقات الإيرانية للثروات العراقية، سوف يُؤثِّر على إضعاف مشروعه التسليحي الصاروخي والنووي من جهة، ومن جهة أخرى يصبح عاجزاً عن تمويل أذرعه في المنطقة .

ولأنه لا يجوز أن يركن أحد من العرب، على الصعيدين الرسمي والشعبي، إلى مصداقية أي حل للقضية العراقية يأتي من الخارج الدولي والإقليمي؛ بل أن تبقى حالة الرفض العربية التي تكوَّنت في مواجهة الإخطبوطين الأميركي والإيراني على زخمها وقوتها. وعليها أن تعزز حالة النهوض الشعبي العراقي المتمثلة بثورة تشرين الشبابية، التي بدورها أثبتت أهدافها بالاستمرار والتصعيد. كما والاستفادة من أية متغيرات أخرى، تسهم بشكل أو بآخر في انتشار موجة الرفض لنظام ولاية الفقيه وإضعاف تأثيره على الساحة العراقية؛ والعمل خاصة على إسقاط العملية السياسية وإنهاء تأثيراتها الطائفية، وبناء نظام مدني يضع استراتيجية حماية البوابة الشرقية التي بدورها تشكِّل حماية للأمن القومي العربي، من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، هذا، علماً أنه ما لم يتغير النظام الطائفي السياسي سوف يبقى مشرَّع الأبواب أمام التدخل الإيراني والتركي معاً. ولذلك، كلما جفَّفت متغيرات موازين القوى في العراق، داخلياً وعربياً ودولياً، مداخيل النظام الإيراني من التمويل، سوف يساعد بشكل أساسي على وضعه في مرحلة الانحدار المستمر، ويضعه على حافة الهاوية، سواءٌ أعاد الانعكاس عليه أم على أذرعه في العراق وسورية ولبنان واليمن.

إعلام الشجار أم إعلام الحوار في قضايا الأمة

حسن خليل غريب

عندما يتحول الإعلام من رسالة تنويرية تنقل الحقيقة إلى الجماهير، إلى أداة تعبِّر عن مصالح فئة محدودة، فيعني ذلك أنه ابتعد عن رسالته الإنسانية في الدفاع عن قضايا الأمة وتطوير أوضاع المجتمعات نحو الأفضل. تلك الرسالة التي من أجلها تبوَّأ الإعلام أهميته وهو الكشف عن الحقيقة. فهل يعبِّر الإعلام العربي في هذه المرحلة عن مصالح أوسع الشرائح الاجتماعية؟ وهل يعبِّر عن حق الشعوب في تقرير مصيرها؟ وهل يعترف للمغبون بحقه، ويعلن كلمة الحق في وجه ظالم؟ وإلى غيرها من الأسئلة التي تحضُّ الإعلاميين على ممارسة رسالتهم الإنسانية. فمن أجل الإجابة عن هذه الأسئلة سنعمل على نقل صورة الإعلام في هذه المرحلة.

تطورت وسائل الإعلام بشكل متسارع، واتسعت وسائله بشكل كبير، حتى لا يكاد المرء أن يستوعب الجديد فيها حتى يأتي جديد آخر. وبالترافق مع التطور الهائل في وسائله، فقد تعددت وظائفه، وتنوعت أهدافه، وتحول عن رسالته الإنسانية وأخذ يصب في مصالح الطبقات الاجتماعية الأكثر غنى، وفي مصالح الدول الأكثر رأسمالية، ومصالح الأطماع الإقليمية ومشاريعها المعادية للامة العربية. ولكثرة وسائله، خاصة المرئية منها، فقد دخل إلى كل بيت وبقعة في العالم، مستقطباً اهتمام أوسع الجماهير الشعبية. ولأن الجماهير تلك، بأوسع شرائحها، تفتقد الحس التحليلي- النقدي، فقد وقعت ضحية للإعلام الراهن الذي فقد نزاهته ورسالته.

نحن نعرف أن الإعلام لكي يقوم برسالته عليه أن ينقل حقائق الواقع كما هي، لكي يتم توظيفه من قبل المثقفين الثوريين في نصرة الحقائق، وتعميم القيم العليا، وفي الدفاع عن حقوق الشعب، وانتقاد كل هيئة أو منظمة، أو نظام رسمي، لحضِّهم على القيام بواجباتهم تجاه المجتمع الإنساني عامة والمجتمعات الوطنية خاصة. أولئك المثقفون هم الذين نذروا أنفسهم للدفاع عن مصالح أوسع الجماهير في الأمة العربية على المستوى العام والخاص. ولأن تفسير الوقائع، حتى من قبل المثقفين الثوريين في هذه المرحلة لا يخضع لمنهج واحد، أو انهم قد لا يصلون إلى نتائج واحدة، يترتب على وسائل الإعلام أن تعطي الفرص المتساوية لكل منهم كي يعرض النتائج التي توصل إليها، وليدافع عنها. وإن الإعلام عندما يشرِّع بواباته على أسس الحوار الهادف إلى الوصول للحقيقة يبدأ بالخطوة الأولى نحو تحقيق وظائفه الإنسانية .

وإذا كان ما نقوله عن رسالة الإعلام يُعَد بالنسبة للبعض من قبيل (إعلام أفلاطوني) بعيد التحقيق على ارض الواقع، فهذا قد ينطبق أيضاً على النضال من أجل تحقيق هدف العدالة الاجتماعية والحرية السياسية لأنهما، كما يحسب أولئك البعض، (قيم أفلاطونية). ولأن النضال من أجل تلك القيم لم يحقق غاياته لعظمة التحديات وشراسة الصراع بين القوى التحررية القومية وبين القوى الطامعة والاستعمارية القديمة - الحديثة، فهذا لا يعني أبداً أن ننفضَّ عنها وعن المطالبة بها، والنضال من أجلها. فليست هناك قيم (أفلاطونية) مستحيلة التحقيق، وإن كانت تبدو بعيدة من حيث التطبيق الميداني أحياناً، فلعلَّةٍ في قوانين الصراع بين الطبقات، أو التيارات الفكرية الناشئة منه والمتصارعة على تحقيق المصالح، أو قصور ذاتي في القوى التي تحمل الراية والذي لابد أن تواجهه بكل صراحة وشجاعة وموضوعية إن أرادت الديمومة.

وهنا نتساءل: هل تعدد المصالح وحصرها في أضيق رقعة من المستفيدين منها، سواء القوى الحاكمة، أو القوى الرأسمالية، أو الإقليمية الطامعة أو تلك المجموعات من الموظفين التي تخدم في بلاطاتهم، يدفعهم إلى بناء أسس لـ(إعلام الحوار)؟ لنجيب: إن التاجر الذي يروِّج لسلعته ليس على استعداد لنقاش موضوعي، يصل فيه إلى قناعة بأن سلعة الآخرين قد تتفوق على سلعته بمواصفات أفضل. بل يسود بينهم عامل التنافس غير الشريف القائم على كشف عيوب سلع الآخرين، وإضفاء مواصفات غير حقيقية على سلعته. وما ينطبق على التجار ينطبق أيضاً على (تجار السياسة) عندما تتحول السياسة إلى تجارة. ولهذا لن تتحول وسائل الإعلام المملوكة لأولئك التجار، إلى وسائل للحوار، بل ستبقى منابر للشجار.

ونحن هنا، إذ نولي مبدأ (إعلام الحوار)، وننقد (إعلام الشِجار)، فلأننا في حزب بنى مبادئه على قواعد فكرية قيمية ذات أبعاد إنسانية. ولأننا أعضاء في هذا الحزب، لمواصفاته المذكورة، علينا أن لا نُغفل أهمية الإصرار على النضال من أجل تلك القيم التي يعتبر (إعلام الحوار) قيمة تنتسب إلى منظومتها.

نحن نعي أن القوى الدولية الكبرى المتطورة صناعياً أغرقت العالم بصناعتها، وابتكرت وسائل الإعلام للترويج لمصالحها و لمنتجاتها. ولأنها تمثل تياراً اقتصادياً رأسمالياً صُمِّم من أجل منفعة الأطماع الأجنبية الأمنية والمصالح الاقتصادية والطبقة الصناعية في مقدمتها، فكان لا بُدَّ من أن يتم تصميم وسائل الإعلام، آلة وقواعد فكرية وثقافية، من أجل خدمة منفعة تلك المصالح. ولأنها، أي تلك الدول والطبقات، تحسب أن ما يسمى بـ(حضاراتها) وقيمها أنموذجاً للحضارة العالمية وعليها أن تبتكر وسائل الترويج لها، أما غيرها من الحضارات والأمم، ومنها الأمة العربية، والقيم الأخرى فهي تعدّها متخلِّفة وعلى الرأسمالية أن تبتكر وسائل محاربتها، فلا بُدَّ إذن، من وجهة نظر تلك الأوساط، ولكي تنتصر (الحضارة) الرأسمالية أن يسود مبدأ ما يسمى (صراع الحضارات) وليس تكاملها أو الحوار بينها. سيما وان مثل هذا الصراع، الذي انطلقت الدعوة له من

أميركا في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، سيوسع دائرة الاصطدام فيحولها إلى حضارة ضد حضارة، بدلا من دولة ضد دولة. وبالتالي، وحسب المروجين له فانه سيُشغِّل المزيد من مصانع الأسلحة الغربية وبالتالي سيُنعِش الاقتصاديات الغربية.

وبناء على تلك المعادلة صُمِّمت وسائل الإعلام وآلياته على مقاييس (الصراع)، وليست على مقاييس (الحوار). وهذا ينطبق على الدول التي تستخدم وسيلة الغزو العسكري لاحتلال أراض شعوب أخرى، تحت شتى الأكاذيب والذرائع، فهي ليست على استعداد لمناقشة شرعية الحروب التي تشنها، بل توظِّف وسائل إعلامها، والعاملين فيها، والتابعين لها المستفيدين من غنائمها، من أجل الدفاع عن مشروعية ما لا شرعية له.

وأصبح من المُسَلَّم به لديهم أن مصائرنا حتى مسألة وجودنا كمجتمعات لها حقها بتقرير المصير، محكوم عليه بالموت، على قاعدة مبادئ الصراع الرأسمالية والأطماع الإقليمية المتماهية معها. فقد استهدفوا الصحوة القومية العربية التي ميَّزت التاريخ العربي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. وباستهدافها فقدت الحركة القومية منابرها الإعلامية المستقلة، وما بقي منها مستمراً في نضاله، فهو يسعى إلى هيجاء المواجهة من دون سلاح إعلامي بمستوى التحدي. وإذا وجد فهو أضعفه وأقلُّه تأثيراً. ومنذ ذلك التاريخ فقد عمَّمت قوى الرأسمالية كل (قيمها) ومبادئها وأكاذيبها ونظرتها إلى الكون وإلى مصائر الشعوب، ووظَّفت من أجل ذلك كل وسائل الإعلام، حتى المحلية منها، من أجل نشر وجهة نظرها في الصراع. وأما لماذا استطاعت القوى الرأسمالية أن توظف وسائل الإعلام المحلية ووضعها في خدمتها، فلأن القوى المحلية، ولكي تستمر مؤسساتها الإعلامية فإنها تبقى بحاجة إلى دعم مالي لتسد نفقاتها الكبيرة وتدر أرباحاً على مؤسسيها والقائمين عليها.

ومن المعروف أن من يوفِّر التمويل للمؤسسات الإعلامية هو الذي يتحكم بوجهتها، وتطبيق تعليماتها. وبهذا فقد الإعلام حياديته، وانحرف عن رسالته،

وأصبحت السلطة الرابعة، أي الإعلام في بلادنا رهينة قرار الخارج، ورهينة إرادة الطبقات والقوى المحلية التي قامت بتأسيسه. ولهذا تحولت وسائل الإعلام، ليس إلى وسيلة لكشف الحقيقة والدفاع عن قضايا الأمة ومصالحها، بل إلى وسيلة للتعتيم عليها. وغالباً ما ترى على صفحات الجرائد، أو شاشات التلفزيون، قامات الأقطاب السياسية والاقتصادية، أو من قاموا بتوظيفهم من المثقفين أو السياسيين، لينشروا المواقف التي تروِّج لاتجاهاتهم السياسية ومصالحهم الاقتصادية، بينما هموم الجماهير وآلامهم تبقى مغيَّبة منسية، بدليل تغييب من يمثلها عن واجهات الإعلام، ومن يمثلها هم من قوى وأحزاب سياسية قومية أو وطنية أو نقابات عمالية ومهنية، أو نُخب فكرية و شخصيات بارزة عُرفت بنزاهتها، أو انحيازها لمصلحة تلك الجماهير.

وللسببين: التمويل الخارجي للإعلام وتوجيهه من قبل الجهات المموِّلة، وإمساك الطبقات السياسية والاقتصادية المرتبطة بالخارج بوسائل الإعلام. ولأن أهداف إعلام تلك القوى هو التضليل على أهدافها الحقيقية، والتي تتناقض مع مصالح الجماهير الشعبية. ولأن معظم وسائل الإعلام، إن لم تكن كلها، مملوكة لهم، فقد اعتمدت وسائل الإعلام مبدأ (الشجار)، وليس (الحوار) في واجهاتها. فالمتنافسون على المصالح هم من المتفقين ضد مصالح الجماهير العربية، وكل منهم يريد أن يروِّج لبضاعتِه في مواجهة الترويج لبضائع الآخرين، لذلك فسيكون حوارهم شبيهاً بحوار المتنافسين بين التجار.

وأما القوى التي تمثِّل مصالح الجماهير، ممن ذكرناهم أعلاه، فهي الحلقة الأضعف، والأفقر. فهي لا تستطيع دخول ميادين المنافسة الإعلامية لتكاليفها الباهظة. وإذا كانت قد فُتحت لها منافذ وسائل التواصل الاجتماعي، كبوابة رئيسية عليها أن تستفيد منها إلى أقصى الحدود. ولكن، لكي يتم توظيفها في الإطار الصحيح، على القوى والأحزاب والشخصيات الوطنية أن تعي خطورة الدخول إلى الوسط الجماهيري عبر منهجية (الشجار)، بل أن تعتمد منهجية (الحوار) في الإعلام .

فما هي تلك المنهجية، وعلى ماذا يجب أن تستند ؟

ما نكتب عنه ليس مبنياً على اختصاص فني بالإعلام، بل يستند إلى عامل التجربة الميدانية، بعد متابعة ومراقبة يومية لسنوات طويلة، وبناء عليها نضع الملاحظات والخلاصات التالية:

إن المواطن العادي توفَّرت له عشرات من شاشات التلفزيون، وأكثر منها عبر منصات التواصل الاجتماعي. وأقلها انتشاراً هي وسائل الإعلام المقروءة. وإذا كانت وسائل الإعلام المتاحة كثيرة، فإنما كانت تمثِّل فرصة لخدمة البشرية عامة، ولمجتمعنا خاصة. ولكن لأن تلك الوسائل أصبحت، في الغالب الأعم، من المشبوهة في أهدافها، لأنها تروِّج لمصالح مؤسسيها وممولِيها. ولكثرة انتشارها أصبحت في متناول جميع الناس. فهي بالنسبة للمواطن العادي تملأ فراغه، وتوقه لمعرفة الحقيقة، ولأنها لم تؤسَّس من أجل الدفاع عن مصالحه، بل عن مصالح الطبقات العليا من سياسيين وقوى أمنية او اقتصادية محلية وإقليمية وعالمية. وبالذات من أجل دول خارجية تعمل على الترويج لنفسها ولأهدافها وأطماعها، لذلك تنشط تلك الوسائل لتضليله. ولكثرة تلك الوسائل ولتناقض أهدافها، ولكثرة موادها الإعلامية والتحليلية، والترفيهية والدعائية، وبما تضيفه من برامج التسلية والتشويق، وكثرة مواقفها المتباينة، تؤدي إلى نوع من التشويش في مدارك المشاهد العادي. فتصل به الحالة إلى مستوى من الضياع الذي لا يميز فيه بين الخبر الصادق و الخبر الكاذب. وبين التحليل الصحيح والموضوعي من التحليل السطحي والموجَّه. لذا تبقى وسائل إعلام الحركات والقوى السياسية الملتزمة بقضايا الجماهير والأمة هي الملاذ الآمن.

ولكن...

ولأن إعلام تلك الحركات يشكل الحلقة الأضعف في مواجهة التغوّل الإعلامي الغربي والإقليمي والمحلي الموجَّه من الخارج، وكلها معادية لمصالح الأمة العربية، وخاصة في ظل الانتشار المحدود لأعلام القوى القومية والوطنية في الأوساط الجماهيرية، ولقلة مواردها المالية بحيث تعجز عن إصدار دورية مكتوبة ومطبوعة، لم يبق أمامها وسيلة للترويج لأخبارها وتحليلاتها سوى وسائل التواصل الاجتماعي، لأنها الأقل كلفة. وهي على الرغم من قلة انتشارها لصعوبة وصولها إلى معظم المثقفين والقراء تبقى المصدر الوحيد المتاح. ولأنها كذلك، ولأن الحركات الثورية تمتلك أدوات التحليل الموضوعي، فانه على تلك الحركات والقوى الوطنية والقومية أن تبتعد في وسائلها الإعلامية عن استراتيجية (الإعلام للشجار) وتحولها إلى منابر لـ (الحوار)، تطرح فيه قضايا الوطن والأمة بسلاسة وهدوء، مدعمة ببراهينها المستندة إلى وثائقها الصادقة، وتلك هي وسائلها التي منها ستفرض الثقة بها على قرائها. إن إعلام الشجار يشكل عبئاً على الثوريين، لأن من ينشد الحقيقة من القراء والنخب الذين يقفون في وسط هذا الفيض من الإعلام الأجنبي المعادي لمصالح الأمة العربية وقضاياها، سينكفئون عن متابعة (الجدل) لأنه عقيم، وسيذهبون إلى منابر أخرى يفتشون عن أجوبة على أسئلتهم وتساؤلاتهم طلباً للتنوير وللتزود بالأسلحة المنطقية والحقائق التي تمكنهم من التصدي للإعلام الاستعماري الجديد وهو في قمة جبروته في الترويج للأكاذيب واستهداف وجود الأمة العربية ومصالحها وهويتها بالصميم.

فلتكن منابرنا هي المثال، من خلال تطبيق مبادئ (إعلام الحوار).

رسالة على بريد الشمس من ارض النهرين إلى ثوار تشرين في ارض الرافدين

أحمد مختار- السودان

منذ حمورابي، وبابل وآشور وأكد، والقادسية والحسين وثورة العشرين وصدام وانطلاقة المقاومة الباسلة وحتى ثورة تشرين، ظل شعب العراق كما نخله مثالاً للصبر والشجاعة والعطاء، وعنواناً للكبرياء والشموخ والطموح. ثباتاً أمام النوازل والمحن والابتلاءات، ويجود بكل ما يملك للقريب والبعيد، وتلك لعمري قيم الذين يصنعون الحضارات الخالدة ويكتبون تاريخها المتجدد ويرسمون بالنضال والنصال قسمات المستقبل.

جاءت محنة احتلال أرض الرافدين والأمة في كل أقطارها مكبّلة اليدين والقدمين، أنظمتها مروَّضة وجماهيرها في سجون الفقر والحرمان والقمع والهموم الصغيرة، فكانت ثورة تشرين في العراق تقاوم تنين العصر الاحتلال الأمريكي المتصهين من جهة ونيران المجوس في الشرق من جهة أخرى، وفي الداخل تسرب اللصوص وسماسرة الاحتلال والخونة والعملاء، حتى أحتار كتاب التاريخ والأدب والبلاغة في وصف المؤامرة المزدوجة والغدر المعلن وتواطؤ ذو القربى.

عذرا ثوار تشرين في العراق إن عجزت الكلمات والحروف عن دعم ثورتكم و نضالهم وجهادكم، وأنتم تستحضرون في ثورتكم المهيبة عظمة تاريخ هذا البلد وأدوار أبطاله الخالدين. ماذا تقول الكلمات عن شناشيل البصرة وهى تقاتل وعن الناصرية وهى تناضل والمسيب وهى تصابر وديالى وكركوك والموصل والفلوجة وهى توزع الصبر والإيمان وآمال النصر على القصبات والأحياء الصغيرة.

ماذا تضيف الكلمات للغة المقاومة والإصرار العنيد ودجلة غاض ماؤه وجفَّت ينابيع الجمال والأزهار في الأعظمية، وتغيرت وجوه الناس في باب المعظم ومناطق بغداد الأخرى، وغادر يوسف الصايغ وعبدالرزاق عبدالواحد وحميد سعيد، وليلى العطار، وسلام الشماع سماء بغداد وغاب عن سنوات العراق مهرجان المربد واحترقت وثُهِبَت المتاحف وبيوت الثقافة والفنون، وحدائق بابل المعلقة جفاها الحمام واليمام والعشاق.

لستم وحدكم وإن تعددت الساحات وتنوعت المعارك وتلون الأعداء. ألم يقل القائد الشهيد صدام حسين: الكرمك والبصرة سيان؟ ألم يقتسم العراقيون وهم يخوضون غمار القادسية الطويلة، مع كل العرب الخبر والنفط والثقافة ومقاعد العلم والمعرفة؟

لستم وحدكم وإن بدا العدو بألف وجه ووجه، ثقوا أن قلوب الملايين من العرب وأحرار العالم معكم، ومعكم الله والتاريخ والحق والمستقبل . معكم مواويل ماجدات العراق ودعاء حرائر تونس وليبيا والبحرين وموريتانيا والمغرب وكنداكات أمدرمان وشرق النيل.

لستم وحدكم وإن ظهرت الخيانة تمشي على رجلين في شوارع بعض المدن العربية، وغابت شموس الحق في ليالي بيروت وصنعاء ومدن الملح المغطاة بالشموع. معكم قلوب أهل القدس في فلسطين وشوارعها المفتوحة على الثورة والثوار. معكم وعي هذه الملايين في مليونيات مواكب الخرطوم واعتصامات مدن السودان التي آمنت بجدل وحدة الثورة في كل الأرض العربية، التي أفصحت عنها حديثاً الانتفاضة الشعبية العربية في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن قبل حرفها، وتجددت في السودان ولبنان ولم تستكين وقدّمت شعارها للبشرية (إن الشوارع لا تخون، والشعب اقوى والردة مستحيلة)، وكانت ثورتها السلمية المُلهمة التي حملت عطرها لكل أصحاب القضايا في العالم، الحالمين بأوطان ترفرف فيها أعلام الحرية والعدالة والسلام والدولة المدنية الديمقراطية، والتي تعبر هبة الشعب الإيراني في العديد من مدنه، وبكل قوميّاته، نضح من معين مخزونها الثوري المشعّ ،والمتخطي لتروس القمع والإفقار المتستر بالدين.

غداً سيكون يوم آخر

فؤاد الحاج

هل يمكن لأي شخص أن يكره وطنه؟

سؤال من الصعب الإجابة عليه بتحليل مختصر مهما كان الكاتب بليغاً في التعبير وقارئاً للتاريخ أو شاعراً أو أديباً وما أكثر الشعراء الذين تغنوا بالوطن ومنهم أمير الشعراء أحمد شوقي الذي قال (وطني لو شغلت بالخلد عنه نازعتني إليه في الخلد نفسي) .

والشاعر المهجري إيليا أبو ماضي الذي غنى الوطن وناجاه في قصيدة (وطن النجوم أنا هنا حدّق أتذكر من أنا) الذي اضطر أن يحمل قلمه ويهاجر بحثاً عن كسب العيش .

والأديب ميخائيل نعيمة في قصيدة (أخي) حيث يقول (أخي ما نحن؟ لا وطنٌ لا أهلٌ ولا جار، إذا نمنا، إذا قمنا، ردانا الخزي والعار، لقد خمت بنا الدنيا كما خمت بموتانا، فهات الرفش واتبعني لنحفرَ خندقاً آخر، نواري فيه أحياناً) .

لذا ليس من السهل أن يتخذ شخص في حياته قراره بترك بلده الذي ولد وترعرع فيه، لأنه ببساطة لا أحد يمكنه أن يكره وطنه ويبتعد عنه. ولكن عندما يقرر هذا الشخص هجرة وطنه علينا أن نسأل أولاً وأخيراً ما السبب؟ ومن أجبره على الرحيل؟

الجواب بكل بساطة أن المتسلطين على رقاب البلاد والعباد هم الذين أجبروا ذلك المواطن على كره وطنه ومسقط رأسه. وهم الذين أجبروا المواطن على أن يحمل على ظهور ذكرياته بحلوها ومرها، رامياً بنفسه في بحور الظلمات إلى المجهول .

وكي لا أزيد من المرارة على نفسي، وكي لا أنفعل وأكون ضحية ردة الفعل، فأن النية الحسنة هي التي دفعتني أن أكتب هذه الكلمات المختصرة لأنني أرى أن الصامدين والثابتين علي أرض الأجداد والآباء أنهم لن يبقوا صامتين إلى الأبد، وهم يرون بأعينهم كيف تتم عملية اقتلاع أبناء الوطن من جذورهم واستبدالهم بغرباء في لبنان وفي سورية وفي العراق، حتى الذين لم يجبروا على الهجرة من وطنهم فعلياً، فهم تعرضوا للتهجير من أرضهم وباتوا يعيشون غرباء في وطنهم .

كفى إلقاء المسؤولية على الكيان الصهيوني وعلى أمريكا وعلى على الآخرين، لأن المتسلطين على رقاب البلاد والعباد شاطرين بالفبركات وكثرة الكلام، وكفى ترداد "ما خلونا" التي هي الوسيلة الأسهل لكي يتهربوا من تحمّل مسؤولية ما وصل إليه الحال من فقر وجوع وتدمير للاقتصاد والانهيارات الاجتماعية بسبب نهب خيرات البلد وسياسة المحاصصة .

يكفي أن يمر رئيس الوزراء أو رئيس المجلس النيابي أو مستشار رئيس الجمهورية، بالقرب من أي سفارة غير عربية ليرى الصفوف الطويلة من الموطنين خاصة من الشباب الذين كفروا بموطنهم الذي قتلتم فيهم طموحاتهم وأحلامهم، وجعلتم منهم جيلاً كافراً بوطنهم. وكفى ترداد أن الوطن في حاجة إليهم! إنهم يريدون وطناً لا يجوع فيه إنسان ولا تهان كرامته على أبواب السرايات وعلى أبواب الزعماء. إنهم يريدون وطناً لا يموت فيه المريض الفقير أمام أبواب المستشفيات. إنهم يريدون وطناً تتوفر فيه فرص العمل من دون الاضطرار إلى دقّ باب هذا الزعيم أو ذاك المسؤول للحصول على وظيفة .

غداً وهو قريب سينتهي عهد الطغاة وينتعش الأمل مهما طال ظلم الطغاة. غداً سيكون يوم آخر .

المسيحيون وحكيم طرابلس

نبيل يوسف

تفاوتت علاقة الدكتور عبد المجيد الرافعي الإنسانية والسياسية بالمسيحيين في طرابلس تفاوتاً يمكن وصفه جيداً حيناً ومقبولاً حيناً آخر، لكنها لم تشهد عداوة تذكر .

أكتب من بلاد البترون عن "حكيم طرابلس"، صديق الوالد لسنواتٍ طويلة، وكان رفاقه يقولون له: كيف لكتائبي يؤمن بالقومية اللبنانية أن يُعجب ويُصادق بعثياً يعمل للقومية العربية؟،

فكان رده: عليكم أن تتعرفوا على إنسانية الدكتور عبد المجيد الرافعي وصدقه، وستكونون من المعجبين به مثلي .

- 1أواخر صيف ١٩٥٠ وصل والدي إلى طرابلس وهو في بداية العشرينيات من عمره بعد أن تم تعيينه مدرساً رسمياً، وسكن في الزاهرية.

يقول والدي: رغم أن طرابلس كانت المدينة الثانية في لبنان، فقد كانت أشبه بقرية: الناس يعرفون بعضهم البعض وبينهم علاقات صداقة ومودة.

اندلعت ربيع ١٩٥٨ الثورة: تلك الثورة التي رفعت الرئيس كميل شمعون لدى قسمٍ كبيرٍ من اللبنانيين إلى مرتبة القديسين، من الطبيعي أن يقف والدي يومها مع الذين اعتبروا الرئيس شمعون قديساً.

انتهت الثورة بلا غالب ولا مغلوب: قبل عيد الميلاد، بأيامٍ قليلة كانت ليلة ماطرة صبت خلالها السماء غضبها على الأرض، فتعالى صراخ في منزل جار والدي، وهو من جبة بشري فهرع الجيران لتفقد الوضع :

الأم تتلوى على السرير من الألم، والساعة تقترب من العاشرة ليلاً ولا طبيب في عيادته: ما العمل؟

وكان ممن وصلوا إلى منزل المريضة جارهم جميل الراسي، (اغتيل مطلع الحرب اللبنانية فبكاه الدكتور عبد المجيد الرافعي،

أما لماذا قتل وهو الذي رفض مغادرة طرابلس؟ فمن أجل تهجير من تبقى من المسيحيين في الزاهرية وهذا بحث آخر (

كان جميل الراسي مسؤولاً عن عمال النظافة والصيانة وسائقي باصات مدرسة الأخوة المريميين (الفرير) المجاورة.

احتار الجميع: ماذا يفعلون؟، فقال شاب طرابلسي كان يرافق جميل الراسي وهو يعمل ناطوراً في مدرسة الفرير للموجودين: "ما في غير الدكتور عبد المجيد الرافعي أكيد بعدو بالعيادة."

رفض زوج السيدة إحضار الدكتور الرافعي: "خليها تموت طبيعي أحسن ما يجي يعملها إبرة تقتلها."

أما والدي فكان رأيه عندما سأله جاره جميل الراسي: "كبر عقلك يا جميل عبد المجيد الرافعي بدو يجي على بيوتنا يحكمنا؟."

جن الحارس الطرابلسي وكان من محبي الحكيم، وأصر على مرافقته إلى العيادة، ولم يكن هناك من حل آخر: تحت وابل المطر الشديد انطلق جميل الراسي والحارس الطرابلسي ووالدي سيراً على الأقدام إلى عيادة الدكتور الرافعي التي لا تبعد سوى مئات الأمتار.

وصلوا و"الحكيم" يجمع أغراضه بعد نهار عمل شاق، فعرف الحارس الذي أخبره بهدف الزيارة، وكان رده: "يلله لحظة جايي معكم."

استهاب جميل الراسي ووالدي الموقف، وفيما يهمون بالمغادرة قال الراسي للدكتور عبد المجيد: "حكيم نحنا لا منعرفك ولا بتعرفنا وتشرفنا بمعرفتك الليلة بس ضروري تعرف شغلة: نحنا جماعة بالسياسة ضدك، وهلق بدك تفوت على بيت صورة الرئيس شمعون بالصالون وهودي جماعة قوصوا عليكم وقوصتوا عليهم وفي قتلى بيناتكم."

ابتسم الحكيم وقال: "يلله بدي سكر الباب."

بعدما وصلوا المنزل توجه "الحكيم" نحو المريضة وفحصها وصورة الرئيس شمعون قبالته: أعطاها الدواء اللازم، ولم يأخذ قرشاً رغم الالحاح، وغادر.

مرت أيام قليلة وقبل الميلاد بيوم تقريباً فوجئ أهل البيت بالدكتور الرافعي يزورهم للاطمئنان على المريضة وسألهم مبتسماً: "بلشتوا تضيفوا ضيافة العيد؟."

ومن يومها بدأت علاقة والدي بالدكتور عبد المجيد الرافعي.

- 2أكملت الأيام دورتها حتى جاءت انتخابات سنة ١٩٧٢ النيابية فصبت أصوات المسيحيين في طرابلس، لا سيما الموارنة منهم لصالح الدكتور عبد المجيد الرافعي بنسبة تجاوزت ٨٠٪ في جميع صناديقهم: لماذا كان هذا التصويت؟

ثمة عوامل عدة، ولكن كان هناك عامل طرابلسي دخل الوجدان الماروني الطرابلسي يومها: في طرابلس طريق تصعد من قلب المدينة إلى محلة أبو سمرا تلاصق القلعة وقربها مدافن الموارنة.

قررت البلدية توسيع الطريق وإزالة المدافن أو بعضها، فاعترض المطران أنطون العبد والفعاليات المارونية الطرابلسية رافضين المس بمدافنهم، وكان موقف الدكتور الرافعي مؤيداً للموقف الماروني الطرابلسي، وبعد مفاوضات شاقة صرف النظر عن هدم المدافن.

حفظ الموارنة للدكتور الرافعي هذا الموقف، وردوه بتصويتهم الكثيف لصالحه في الانتخابات التي فاز بها

- 3خطف الكهنة الأرثوذكس من مطرانية طرابلس.

اقتحم ظهر الخميس ٤ أيلول ١٩٧٥ ناظم التكريتي ومعه خمسة مسلحين مقر مطرانية الروم الأرثوذكس في الزاهرية وخطفوا ثلاثة كهنة كانوا يتناولون الغداء هم الآباء: نقولا غريب ووديع شلهوب وسمير ياكونتي ونقلوهم إلى جهة مجهولة.

جنت طرابلس، التي ما كانت عرفت قبل هذا التاريخ حادثاً من هذا النوع، وسارع المحافظ وجميع نواب المدينة وقياداتها إلى المطرانية مستنكرين.

ولدى وصول الدكتور عبد المجيد الرافعي إلى أمام المطرانية والغضب بادٍ عليه خاطب الصحافيين قائلاً: "هذه كبيرة من الكبائر التي لن تسمح طرابلس بتكرارها."

المهم: عرفت الشعبة الثانية أن المخطوفين في خان العسكر فتوجه الأستاذ (الرئيس) عمر كرامي مع مرافقيه وأحضرهم إلى المطرانية في سيارة الرئيس رشيد كرامي وسلّم الخاطفين إلى قوى الأمن الداخلي.

-قداس الميلاد.

في مذكرات غير منشورة للمونسنيور أنطون دهمان النائب العام على أبرشية طرابلس المارونية، أنه بعد حادثة بوسطة داريا في أيلول ١٩٧٥ هبط إلى طرابلس للبقاء إلى جانب من تبقى فيها من المسيحيين والموارنة، وعندما عرف الدكتور الرافعي بقدومه زاره في المطرانية مثنياً على قراره واضعاً كل إمكانياته في تصرفه وكلّف فؤاد الأدهمي التواصل اليومي معه اقترب عيد الميلاد، وطرابلس شبه فارغة من المسيحيين وعن طريق الصدفة علم فؤاد الأدهمي أنه لن يكون هناك قداديس العيد في الكنائس المارونية الطرابلسية، فسارع لإخبار الدكتور الرافعي الذي اتصل بالمونسنيور دهمان قائلاً له: "بدي قلك كم كلمة: كرمال طرابلس بدك تقدس على العيد من يوم أجوا المسيحيين على طرابلس من مئات السنين ما في سنة ما احتفلوا بالميلاد وما رح نقبل السنة ما يحتفلوا كرمال طرابلس ."

كما زار طلال العتري المسؤول العسكري للبعث العراقي في طرابلس المطرانية موفداً من الدكتور الرافعي لتنسيق حماية الكنائس المارونية خلال العيد، وبالفعل يقول المونسنيور دهمان: احتفلت بقداس العيد في كنيسة مار مخايل بمشاركة أربع سيدات وعدت واحتفلت بقداس آخر في كنيسة مار مارون بمشاركة أربع سيدات ورجل واحد وكلهم تجاوزوا الخامسة والسبعين من عمرهم

- 5موارنة البحصاص

أيضاً في مذكرات المونسنيور أنطون دهمان أنه بعد معارك الكورة مطلع تموز ١٩٧٦ ودخول أحزاب الجبهة اللبنانية إليها وتهجير القوى اليسارية إلى طرابلس، وصل إلى مطرانية الموارنة أحد ضباط جيش لبنان العربي وأبلغ المونسنيور دهمان أن هناك توجهاً لمهاجمة من تبقى من الموارنة في البحصاص وتهجيرهم، وذلك رداً على ما جرى في الكورة، وكان عددهم لا يتجاوز خمسة عشر شخصاً معظمهم من كبار السن اتصل المونسنيور دهمان بالدكتور الرافعي وأخبره بما وصل اليه وختم كلامه قائلاً: "اذا بتقدر تأمن لهم طريق إلى زغرتا نكون لك من الشاكرين."

رد الدكتور الرافعي: "ما في مسيحي بيترك طرابلس، ويللي بدو يطلّع فيهم تطليع بدي جرو بشواربو بشوارع طرابلس."

وأرسل طلال العتري الى المطرانية، الذي أبلغ المونسنيور دهمان أنه من الصعب حماية الموارنة في البحصاص ومن الأفضل جمعهم في المطرانية بحماية قوات البعث وهكذا كان بعد أيام قليلة وصل الى المطرانية العميد رفيق الحسن وكان بقي في الكورة والتقى المونسنيور دهمان ناقلاً رسالة من القوات اللبنانية الموحدة تطالب بإخراج المسيحيين من طرابلس حمايةً لهم.

يقول العميد الحسن: "كان هذا العمل من أفظع الأعمال التي شاركت فيها، ولكن ما كان يمكن إلا أن أساهم في حماية الأبرياء في ظل تلك الفوضى."

تم استدعاء من تبقى من الموارنة وكلهم اختاروا الخروج من طرابلس.

يقول الدكتور الرافعي: "كان ذلك النهار من أشد الأيام ظلماً في تاريخ طرابلس، الموارنة يغادرون مدينتهم في قافلة إلى زغرتا برفقة العميد رفيق الحسن وبحماية قوات البعث وفي قناعتهم أنهم يتركونها للمرة الأخيرة، ولكن هذا كان خيارهم ."

- 6بناء مدينة الناصرية العراقية

باشر العراق في النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين بناء مدينة حديثة الى جانب مدينة الناصرية التاريخية، وكانت يومها شركة اترنيت شكا على شفير الإفلاس نتيجة سنوات الحرب فدخلت في مناقصة لتوريد أنابيب للمدينة، وكانت هذه المناقصة خشبة خلاص الشركة.

وصلت إلى إدارة شركة الاترنيت معلومات أن المناقصة لن ترسو عليها، فشركات عالمية أخرى قدمت عروضاً أفضل: ما عاد هناك من كلام آخر الشركة ستقفل أبوابها.

وحدث أن التقى مدير شركة الاترنيت الدكتور الرافعي بواسطة عامر بارودي فشرح له وضع الشركة اذا لم يرس الالتزام عليها، فوعده خيراً بعدها أتى من يهمس في أذن الدكتور الرافعي أن لا مصلحة له في مساعدة شركة الاترنيت: عمالها مسيحيون ومن خارج طرابلس ويدينون بالولاء للجبهة اللبنانية، ولكن لم يستمع اليهم وسافر خصيصاً إلى بغداد والتقى نائب الرئيس العراقي صدام حسين شخصياً، وعاد من العراق ومعه العقد وبالأسعار التي حددتها شركة الاترنيت اللبنانية.

- 6قصة أبو حميد الفلسطيني

لم يعرف عن الدكتور الرافعي أي شعور بالقساوة، وكان رافضاً لسفك الدم، باستثناء هذه الحادثة تقريباً. مطلع ثمانينيات القرن المنصرم رميت يوماً قنبلة يدوية داخل كنيسة مار مخايل المارونية في الزاهرية خلال القداس أدت إلى استشهاد وإصابة عدد من المشاركين وكانوا كباراً في السن.

وجاء ضابط الشعبة الثانية معن ضناوي إلى الدكتور عبد المجيد الرافعي ومعه كل تفاصيل تلك الجريمة: أبو حميد من قام بهذا العمل الدنيء من هو أبو حميد؟:

هو من مسؤولي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة التي تتبع أحمد جبريل، وكان مقره في بناية مقابل مستشفى المنلا تسمى "بناية الأربعة عشر"، وهو ممن عاثوا تخريباً في طرابلس في تلك المرحلة.

استدعى الدكتور الرافعي طلال العتري وكان جازماً في كلامه: "ما بقا بدي اسمع باسم أبو حميد كل شي ممكن يتقطع إلا يللي صار بكنيسة مار مخايل."

فما كان من قوات البعث العراقي في طرابلس بمشاركة مجموعات عسكرية شيوعية ومن حركة ٢٤ تشرين الا أن شنوا هجوماً صاعقاً على مقر أبو حميد وقتلوه وأنهوا هذه الحالة الشاذة في طرابلس.

– 7انتقال مدرسة الأخوة المريميين "الفرير"

بعد عشرات الأعوام في طرابلس قررت رئاسة الرهبنة المشرفة على مدرسة الفرير في طرابلس منتصف ثمانينيات القرن المنصرم بيعها والانتقال إلى بلدة دده في الكورة.

هال الدكتور الرافعي الخبر الذي وصله وهو في بغداد فباشر اتصالاته لوقف تنفيذ القرار وتواصل مع بطريرك الكلدان والسفير البابوي في بغداد ناقلاً موقفه الرافض لخروج المدرسة من المدينة طالباً تدخل الفاتيكان، كما اتصل بالبطريرك صفير للغاية نفسها، وتواصل مع الرئيس رشيد كرامي وكان رئيساً للحكومة يومها ومما قاله للرئيس كرامي: "مش لازم تسكر المدرسة واذا القصة مصاري ممكن يتأمن أي مبلغ مطلوب من العراق."

ولكن لم تنفع الاتصالات وأصبحت أرض مدرسة الفرير سوقاً تجارياً.

يقول الدكتور الرافعي: "خروج مدرسة الفرير من طرابلس كان نقطة سوداء في تاريخ المدينة، لم نستطع وقف خروجها لكننا استطعنا منع أو تأخير خروج باقي المدارس المسيحية من طرابلس ."

- 8مجلة الصواعق

على أثر الغزو الإسرائيلي صيف ١٩٨٢ وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت وبداية عودتها إلى طرابلس ودعمها لحركة التوحيد الإسلامي، وسّعت الحركة نشاطها وراحت تنشر أفكارها الإسلامية التي رفضها الدكتور عبد المجيد الرافعي، لا سيما من ناحية تخوين الآخرين والمسيحيين تحديداً، فقرر مواجهة الحركة بالكلمة فبالتعاون مع الشيخ غالب سنجقدار وبتمويل من البعث أصدر الشيخ سنجقدار مجلة الصواعق التي شارك في تحريرها كوادر بعثية.

أخذت المجلة على عاتقها تفنيد ادعاءات التوحيد والرد عليها، فشكلت منبراً مهماً يشرح حقيقة الدين الإسلامي وتسامحه وأقلقت أعدادها حركة التوحيد.

استمرت الصواعق بالصدور حتى الضربة التي وجهت لحزب البعث سنة ١٩٨٣ وخروجه من طرابلس.

- 9هذا غيض من فيض علاقة المسيحيين الطرابلسيين، لا سيما الموارنة منهم مع الدكتور عبد المجيد الرافعي، وحتى بعد خروجه من المدينة بقي على تواصل معهم كما قدم عدة منح جامعية لطلاب مسيحيين طرابلسيين لإكمال تحصيلهم العلمي في الجامعات العراقية.

وبعد عودته إلى مدينته بعد غياب دام عشرين عاماً أحس بالتبدل الحاصل فيها، ومن أكثر ما آلمه أن المسيحيين خرجوا منها بمعظمهم وما عاد وجودهم فيها سوى وجود رمزي حتى من بقي فيها سكنوا في ضواحيها وما عادوا من نسيجها الاجتماعي: لقد تبدلت فعلاً طرابلس فالكل تآمروا عليها والكل اعتبروها عدوة لهم.

رحم الله الدكتور عبد المجيد الرافعي على أمل أن أكون من خلال هذه الأسطر استطعت أن أسرد بعض الأخبار عن علاقته بالمسيحيين الطرابلسيين.

لبـــنان

ـ انتخاب اللجان النيابيّة وإقرار قانون رفع السريّة المصرفيّة، وأربع جلسات للمجلس النيابي لم تسفر عن انتخاب رئيس جديد.

ـ أعلن وزير الماليّة أنّ سعر صرف الدولار سياسي ووهمي وليس علميّاً وواقعيّاً، وأنّ الصرف الرسمي الجديد للدولار هو ١٥ ألف ليرة بدءاً من أول ت.2

ـ اعتبر أركان السلطة اتفاق الترسيم البحري إنجازاً كبيراً، ورئيس الجمهوريّة ميشال عون يعلن الموافقة على الاتفاق بعدما اتصل به الرئيس الأميركي جو بايدن، فيما طالب عدد من النواب بعرض الاتفاق على مجلس النواب لمناقشتها، واستنكر عدد من الأحزاب وفي مقدمتها حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي وعدد من الخبراء والأكاديميّين التخلّي عن الحط ٢٩ واعتماد الخط ٢٣، وقد وصف الدكتور عصام خليفة ما قام به الرؤساء الثلاثة ب "الخيانة العظمى"، وأنّ المنظومة الفاسدة تعمل بكلّ ما باستطاعتها لإخفاء دورها بالتخلّي عن ثروة لبنان البحريّة.

ـ فاجأ حاكم مصرف لبنان رياض سلامة السوق الماليّة بتوقّفه عن شراء الدولار والبدء ببيعه على سعر "منصّة صيرفة" بدءاً من الثلاثاء ٢٥/١٠، الأمر الذي أدّى إلى انخفاض سعر صرف الدولار في السوق السوداء أكثر من خمسة آلاف ليرة دفعةً واحدة.

ـ رئيس الجمهوريّة يطلب من الرئيس السوري البدء بمفاوضات ترسيم الحدود البحريّة، ووفد تقني قبرصي زار بيروت للتباحث حول اتفاقيّة الترسيم البحري بين البلدين.

ـ لأول مرّة منذ ٣٠ عاماً يتفشّى وباء الكوليرا في ٤٠ منطقة لبنانيّة بعد تسجيل أكثر من ٥٠٠ إصابة وخمسة وفيّات في أقلّ من شهر، والسلطات تنتظر تلقّي لقاحات للمساعدة في التصدّي للمرض.

فلسطين

ـ تصاعدت المواجهات والعمليّات الفدائيّة في الضفة الغربيّة والقدس، وكذلك المداهمات والاغتيالات التي شملت عناصر أمنيّة وفي الدفاع المدني، والاعتداءات على قاطفي موسم الزيتون، وحصار المدن خاصّةً جنين ونابلس التي تنفّذها قوّات الاحتلال. وشهدت الضفة الغربيّة إضراباً شاملاً حداداً على الشهيد عديّ التميمي الذي قتلته قوّات الاحتلال بعدما تمكّن من قتل شرطيّة بجوار مخيّم شعفاط قرب القدس، وتنفيذ هجوم على حرّاس مستوطنة "معالي أدوميم" القريبة من القدس، وإضراب شامل آخر بعد اقتحام قوّات الاحتلال نابلس بعد حصار طويل والذي أدّى إلى استشهاد خمسة وجرح ٢٠ آخرين، إضافةً إلى الأضرار الجسيمة في المنازل.

ـ بمبادرة من الجزائر شارك ١٤ فصيلاً في حوار المصالحة الفلسطينيّة، وأُعلن في ختامه عن "الورقة الجزائريّة للمصالحة الفلسطينيّة" والتي تضمّنت تسعة بنود شدّدت على أهميّة الوحدة الفلسطينيّة في إطار منظمّة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتشكيل حكومة وحدة وطنيّة، وإجراء انتخابات رئاسيّة وتشريعيّة. هذا وسوف يتولّى فريق عمل جزائري ـ فلسطيني برئاسة الجزائر ومشاركة عربيّة الإشراف والمتابعة.

ـ زار أمين سرّ اللجنة التنفيذيّة لمنظّمة التحرير حسين الشيخ واشنطن والتقى كلاً من مستشار الأمن القومي، ونائب وزير الخارجيّة، ومنسّق شؤون الشرق الأوسط وإفريقيا في مجلس الأمن القومي، ومساعدة وزير الخارجيّة لشؤون الشرق الأدنى، ومساعد وزير الخارجيّة بالإنابة المكلّف بشؤون الشرق الأدنى، ونائب مساعد وزير الخارجيّة للشؤون الفلسطينيّة والإسرائيليّة. وقد طالب بإعادة فتح القنصليّة الأميركيّة في القدس، ومكتب منظمّة التحرير في واشنطن ورفعها نهائيّاً عن قوائم الإرهاب، وبحث سبل الدعم المالي والأمني للسلطة الفلسطينيّة، وضرورة حماية "حل الدولتين"، وإطلاق أفق سياسي، ووقف الإجراءات الأحاديّة التي تدمرّ ذلك الحلّ. وكانت الزيارة قد قُرّرت بعد زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن إلى الكيان الصهيوني وبيت لحم في تمّوز الماضي.

ـ زار وفد من حماس دمشق في سياق تطبيع العلاقات مع النظام السوري بعد عقد من القطيعة. وأعلن مسؤول في حماس أنّ السلطات السعوديّة أفرجت عن ممثّلها السابق في السعوديّة محمّد الخضري والذي كان معتقلاً منذ عام ٢٠١٩ مع آخرين.

ـ أعلنت الوكالة اليهوديّة أنّها تتوقّع وصول ما لا يقلّ عن ٥٠ ألف مهاجر يهودي جديد من روسيّا وأوكرانيا خلال الأشهر القادمة، وعرض ممثّلو الوكالة معلومات تفيد أنّ

١٣١٧٢ أوكرانيّاً و ٢٤٧٠٧ روسيّاً يهوديّاً وصلوا إلى "إسرائيل" منذ اندلاع الحرب الروسيّة الأكرانيّة في ٢٤ شباط الماضي.

- قال المتحدّث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك في مؤتمر صحفي أنّ " الأمم المتحّدة تطالب مراراً وتكراراً بإنهاء ممارسة الاعتقال الإداري، وتجدّد دعوتها لإنهاء هذا النمط من الاحتجاز بحقّ جميع المعتقلين الفلسطينيّين.

سوريا

- أدّت اشتباكات بين فصائل مسلّحة شمال محافظة حلب إلى مقتل ٥٨ شخصاً بينهم ١٠ مدنيّين، وسيطرة "هيئة تحرير الشام" على عدّة مناطق انسحبت لاحقاً من بعضها.

- عدة استهدافات صاروخيّة للعدو الصهيوني طالت محيط دمشق ومطارها أواخر هذا الشهر، وتضاربت المعلومات حول الإصابات والأضرار

العراق

- أعلنت وزارة الدفاع التركيّة أن "الطائرات الحربيّة التركيّة حيّدت ٢٣ مسلّحاً من حزب العمال الكردستاني المعارض في محافظة دهوك.

- أدّى قصف إيراني لمناطق في محافظتي السليمانيّة وأربيل إلى مقتل تسعة أشخاص وجرح آخرين.

- أنتخب مجلس النواب عبد اللطيف رشيد رئيساً للجمهوريّة. سبق جلسة الانتخاب حشود عسكريّة إيرانيّة على الحدود الشماليّة في إقليم كردستان، ورافق الجلسة إطلاق صواريخ على "المنطقة الخضراء" أوقعت إصابات من عناصر أمنيّة ومدنيّين، وتمّ تكليف محمّد شيّاع السوداني المرشّح من قبل "التيار التنسيقي" الموالي لإيران بتشكيل الحكومة. هذا وقد تمّ تداول معلومات حول عمليّات شراء بعض الوزارات كأحد جوانب الفساد المستشري في السلطة السياسيّة بعد الاحتلال.

- فُتح تحقيق في سرقة ٢,٥ مليار دولار أميركي من أموال الضرائب، وصدرت مذكّرات اعتقال بحق خمسة مسؤولين من الهيئة العامّة للضرائب واعتقل نور زهير جاسم أثناء محالته السفر إلى تركيّا على طائرة خاصّة.

- بمناسبة الذكرى الثالثة ل "ثورة تشرين" شهدت ساحة التحرير والنسور في بغداد مظاهرات حاشدة. حمل المتظاهرون لافتات تطالب بإسقاط النظام، ومحاسبة الفاسدين، والكشف عن قتلة الناشطين ومحاكمتهم. أُصيب في المظاهرات ١٩ عنصراً من الأجهزة الأمنيّة وتسعة مدنيّين. وأشار مشاركون في التظاهرات أنّ" هذا اليوم ليس استذكاراً وإنّما استمراراً للثورة. كما نُظّمت مظاهرة ثانية في ساحة التحرير نهاية الشهر.

السودان

- أُعلنت حالة الطوارئ في ولاية النيل الأزرق بعد صدامات قبليّة عنيفة فيها وفي غرب كردفان أدّت إلى مقتل أكثر من ١٨٠ شخصاً وإصابة ونزوح الآلاف.

- شهدت العاصمة الخرطوم مظاهرات حاشدة رفضاً لانقلاب المكوّن العسكري برئاسة عبد الفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان دقلو (حميدتي) قبل عام على مخرجات المرحلة الانتقالية.

اليمن

- تجدّدت الاشتباكات بين قوات الحكومة اليمنيّة الشرعيّة وميليشيات الحوثيّين في محافظتي الضالع وتعز وأماكن أخرى بعد ساعات من انتهاء الهدنة التي بدأت أوائل نيسان الماضي وجُدّدت مرّتين، ولم تُجدّد لمرّة الثالثة بسبب تعنّت الحوثيّين ممّا دعا الحكومة اليمنيّة إلى درس إعادة النظر في الالتزام باتفاقية ستوكهولم {١٣ ك١ ٢٠١٨}، وبنود الهدنة. وفي تدخّل سافر في الشؤون اليمنيّة الداخليّة قال المتحدّث باسم وزارة الخارجيّة الإيرانيّة، ناصر كنعاني أنّ : " إيران سبق أن أعلنت أنّ استدامة الهدنة في اليمن رهن برفع العقوبات وإنهاء الحصار.

الكويت

- أُجريت انتخارات نيابيّة بنسبة مشاركة ٦٠٪، وتغيير بنسبة ٥٤٪ مقارنة مع المجلس السابق، وعودة المرأة إلى البرلمان بفوز سيدتين من أصل ٥٠ عضواً يتشكّل منهم "مجلس الأمّة"، وارتفاع نسبة الشباب الفائزين. هذا وقد تمّ اختيار أحمد السعدون رئيساً بالتزكيّة، وتشكّلت حكومة جديدة ضمّت ١٥ وزيراً بينهم سيدتان برئاسة أحمد نوّاف الأحمد الصباح.

السعودية

- أعلن ولي العهد الأمير محمّد بن سلمان بن عبد العزيز قيام خمس شركات استثمارية في الأردن والعراق والبحرين وعمان والسودان بقيمة تصل إلى ٩٠ مليار ريال { ٢٤ مليار دولار}. هذا وكان قد تمّ إطلاق شركة استثمارية سعوديّة - مصريّة في آب الماضي.

مصر

- عُقد في القاهرة مؤتمر "التسامح والسلام والتنمية المستدامة في الوطن العربي" في مقرّ الأمانة العامّة للجامعة العربيّة، حضره البطريرك مار بشارة بطرس الراعي الذي ألقى كلمة في المؤتمر، كما ألقى عظة في كاتدرائيّة القدّيس يوسف المارونيّة في القاهرة بحضور راعي الأبرشيّة وسفير لبنان وعدد من الكهنة والراهبات.

ليبيا

- تمّ في طرابلس توقيع اتفاقيات ومذكّرات تفاهم بين "حكومة الوحدة الوطنيّة" المنتهية ولايتها برئاسة عبد الحميد الدبيبة ووفد تركي ضمّ وزيري الخارجيّة والدفاع، وشملت مجالات التدريب الأمني والطاقة والإعلام، وأُعلن عودة رحلات الخطوط الجويّة التركيّة إلى المطارات الليبيّة. رفض ذلك كل من رئيس مجلس النواب عقيلة صالح و٩٠ عضواً من المجلس، ورئيس " حكومة الاستقرار" فتحي باشأغا، و٧٣ عضواً من المجلس الأعلى للدولة. رغم ذلك وقّع الدبيبة لاحقاً اتفاقيتين عسكريّتين في إسطنبول مع وزير الدفاع التركي خلوصي آكار.

الصومال

- استمرّت المواجهات بين الجيش و مقاتلي "حركة الشباب" في إقليم هيران وسط البلاد حيث قُتل ١٩ شخصاً جرّاء تفجيرات انتحارية وعمليّات عسكريّة متفرّقة.

متفرقات

- صرّحت مديرة صندوق النقد الدولي أنّ "١٤١ مليون في العالم العربي يعانون من انعدام الأمن الغذائي".

مقتطفـــات دوليّـــة

استذكاراً لدعوة الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران عام ١٩٨٩ إلى إنشاء "أوروبا فيدراليّة" بعد سقوط جدار برلين وإطلاق فكرتها مجدّداً من قبل الرئيس إيمانويل ماكرون عُقدت قمّة " المجموعة السياسيّة الأوروبيّة" في العاصمة التشيكيّة براغ بمشاركة ٤٤ دولة أوروبيّة باستثناء الرئيس الروسي والبلاروسي، وتمحورت النقاشات حول الحرب والسلم في أوروبا، والطاقة والبيئة والاقتصاد وسط تباينات حول مسألتي الحرب في أوكرانيا والطاقة. شهدت القمة جمع الرئيسين الأذربيجاني والأرميني بحضور الرئيس الفرنسي ورئيس الإتحاد الأوروبي شارل ميشال وذلك سعياً للحلول محلّ روسيا كوسيط بين يريفان وباكو، ونتج عن الإجتماع التفاهم على إرسال "بعثة أوروبيّة مدنيّة" لمدة شهرين للمساعدة على التهدئة بين البلدين.

ـ تواصلت الاحتجاجات في إيران للشهر الثاني في معظم المحافظات شاملةً الجامعات والمدارس، والمؤسّسات التجاريّة "ألبازار الكبير" والصناعيّة، والنقل ومحطّات الطاقة، وسجن "إيفين" حيث أدّى حريق فيه إلى مقتل ثمانية أشخاص وإصابة ٦١ آخرين. كشفت منظّمة العفو الدوليّة أنّ الأجهزة الأمنيّة تستخدم عمداً وسائل قاتلة لقمع المحتجّين، كما أتّهم إمام الجمعة في زاهدان بمحافظة سيستان بلوشستان القوات الأمنيّة باستهداف المحتجّين بواسطة قناصة. وأعلنت منظمة حقوق الإنسان الإيرانيّة مقتل ٢٣٤ شخصاً بينهم ٢٣ طفلاً، وهذا ما كشف عنه كذلك مفوّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، إضافةً إلى تلقّي المنظّمة تقارير عن اعتقال حوالي ٩٠ صحافيّاً ومحامياً وفنّاناً وناشطاً حقوقيّاً، وحالات إساءة وتعذيب وافتقار الرعاية الصحيّة للسجناء. وأعلنت نقابة المعلمين الإيرانيّة دعمها للإحتجاجات، وطالبت السلطات بإطلاق سراح الطلاب وعودتهم إلى مدارسهم، كما نفّذت إضراباً ليومين متتالين. وطالب ١٧٠ طبيباً إيرانيّاً السماح بالإحتجاج. ونظّمت المعارضة الإيرانيّة اعتصامات في واشنطن وتورونتو وبرلين وستوكهولم ولندن. هذا وقد وصف الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي المحتجّين بـ "الذباب".

ـ هجوم تبنّاه تنظيم "داعش" على مزار ديني في شيراز {إيران} أوقع ١٥ قتيلاً و٢٠ جريحاً.

ـ قُتل ٣٥ شخصاً وأصيب آخرون بجروح في تفجير انتحاري وقع في مركز تربوي في العاصمة الأفغانيّة كابول.

ـ شهدت كلّ من باريس وروما وبرلين وبروكسل ومدريد مظاهرات احتجاجاً على التضخّم وأزمة الطاقة. أكبرها كانت في باريس حيث طالب المتظاهرون بزيادة الرواتب، ومحاربة الغلاء، وتجميد أسعار عدد من السلع الأساسيّة، ومساعدة العاطلين عن العمل، ورفض خطط الحكومة لتعديل قانون التقاعد.

ـ صوّتت ١٤٣ دولة تأييداً لقرار عدم الاعتراف بالاستفتاء في إقليمي دونيتسك ولوغانسك، ومنطقتي خيرسون وزابوروجيا. عارض القرار خمسة دول من بينها سوريا، وامتنعت عن التصويت ٣٥ دولة من بينها الجزائر والسودان.

ـ فاز الرئيس الصيني شي جين بينغ بولاية ثالثة رئيساً للحزب الشيوعي في مؤتمره العشرين، وبذلك سوف تُجدّد ولايته رئيساً للبلاد عند انعقاد أول اجتماع للجنة المركزيّة للحزب في آذار ٢٠٢٣.

ـ تولّت رئيسة حزب "أخوة إيطاليا" اليميني المتطرف، جورجيا ميلوني رئاسة الحكومة الإيطاليّة وشكّلت حكومة من ٢٤ وزيراً بينهم ست نساء.

ـ استقالة رئيسة وزراء بريطانيا ليز تراس التي تباهت في أنّها "صهيونيّة حتى العظم" بعد ٤٤ يوماً من بدء مهامّها نتيجة الاضطراب الاقتصادي الذي نتج عن خططها التي وعدت بتطبيقها، وكلّف الملك تشارلز الثالث ريشي سوناك بتشكيل حكومة جديدة بعد فوزه برئاسة حزب المحافظين الحائز على الأغلبيّة في مجلس العموم.

ـ أعلنت وزارة الخزانة الأميركيّة ارتفاع الدين العامّ إلى ٣١ تريليون دولار.

ـ قرّرت مجموعة {أوبك +"} التي تتكوّن من ١٣ دولة في منظّمة أوبك و١٠ دول من خارجها خفض إنتاج النفط مليوني برميل يوميّاً رغم الضغوط الأميركيّة لزيادة الإنتاج.

ـ تدشين خط لنقل الغاز بين اليونان وبلغاريا في العاصمة البلغاريّة صوفيا بمشاركة رئيسة المفوضيّة الأوروبيّة أورسولا فون دير لاين ورؤساء أذربيجان ومقدونيا وصربيا، ورئيسي وزراء اليونان ورومانيا. يبلغ طول الخط ١٨٢ كم وسعته ٣ـ٥ مليار م٣ ، ويربط بلغاريا بخط ترانس أدريا "تاب" الذي ينقل الغاز الطبيعي من أذربيجان عبر تركيا إلى اليونان.

ـ رغم التصريحات الناريّة المتكرّرة بين المسؤولين في تركيا واليونان حول الخلاف على تبعيّة بعض الجزر، وملفّي الطاقة في البحر الأبيض المتوسط والهجرة غير الشرعيّة تمّ الإعلان عن فتح خط بحري مباشر بين البلدين يربط مدينتي سالونيك اليونانيّة وأزمير التركيّة.

لن نقول وداعاً بل إلى اللقاء

بقلم محسن يوسف

في مشهديةٍ أعادت إلى أذهاننا صورة الوداع الكبير للراحل الدكتور عبد المجيد الرافعي ورياض طه رسم وداعُ الهرمل والبقاع صورة الحب والوفاء للطبيب الإنسان الساكن في قلوب ووجدان الفقراء والأهل والرفاق الذي أبكى برحيله القَ الزمان وعنوانَ المكان فبيوم وداعهِ في مدينة الهرمل التي امتلأت شوارعها وساحاتها رغم اتساعها بالمشيعين الذين قدموا إليها من كل لبنان لإلقاء النظرة الأخيرة على فقيدٍ تمرَّس بالعمل الإنساني حاملاً مبادئ وقيمٍ ومثل قلَّ أن تجتمع بشخصٍ واحد في هذا الوقت العصيب مسيرة التشييع التي تقدمها عشرات الأكاليل وزملائه في الجسم الطبي لمستشفى الهرمل الحكومي ومستشفيات ومستوصفات الهرمل الخاصة تقدمتها أيضاً الفعاليات السياسية والاجتماعية على اختلاف مشاربها وتنوعها والتي يجمعها الحب المشترك للطبيب الإنسان الذي بلسم جراح وأوجاع الناس بدافعٍ إنسانيٍّ محض منطلقاً من خلفية مبادئه التي ما ساوم عليها يوماً ومن رسالة العطاء التي آمن بها وهو ابن مدرسة البعث الأخلاقية التي تضع في سلّم أولياتها خدمة الناس مسيرة التشييع التي سار في مقدمتها رفاقه في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي يتقدمهم أمين سر الحزب الرفيق المناضل حسن بيان وزملاؤه في جمعية خريجي الجامعات والمعاهد العراقية إضافة إلى وجوه سياسية واجتماعية معروفة ساهمت في صنع مشهدية الوفاء الرائعة...

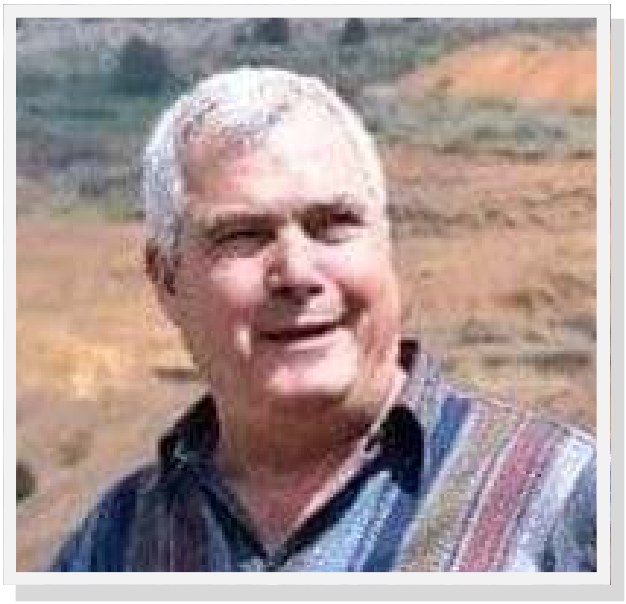

يافطاتٌ ملأت الساحات والشوارع بدءاً من جسر العاصي وصولاً إلى مجنة المثوى الأخير تمجدُ بسيرة الراحل الكبير حشودٌ بالآلاف قالت الكلمات المعبرة بصمت يغني عن كل كلمات خطباء المنابر هذا الوفاء المقطع النظير وهذه المشهدية التي يكبرُ فيها قلبُ من أحب هذا الرجل بصدقٍ ودون تكلُّف تمثلُ لأبنائه وأخوته وزوجته الصابرة خير عزاءٍ وتُجمِّلُ في داخلهم نعمة الصبر وتحَمُّل جلل المصاب نم قرير العين يا رفيقي يا حبيب الفقراء فأنت باقٍ في ضمير وخلد الأوفياء ولن نقول وداعاً بل إلى اللقاء...

للشهيد عدي التميمي غربة ادركها الحنين

محسن يوسف

كم كانت قصيَّةٌ عليه وهو لم يغادر
أرضهُ أبدا
شعر وهو يداعبُ أحلامَهُ أنَّهُ منطلقٌ نحوها ...يحاولُ قطْفَ
المسرَّة من عُنقودِ قساوتها ...المدلّى على قارعة
الوطن السليب
لم يحصلْ على جواز سفر بعد أن سُرقتْ منه الهوية
سافر في خضمِّ همومهِ دون دليلْ
واقتحم جدار العزل بين الضفتين...
وجلس يتكئُ على مرفق بندقيه
يتربَّص أعداءه بين أشجار الزيتون
لم يتوقف النبضُ في قلبه
قاتلهم بكلِّ قيم الرجولة
غادر موقعه بعد أن أوقع فيهم مقتلةً عظيمة
دخل منطقتهُ الآمنة وكل المخارج مقفلة

حاول الخروج
فاشتعلت في كوامنهِ
المروءة
إنها أولُ محاولة كان
فيها الهروبُ إلى الأمام
بطولة
عرف مصيره الموت
فادركهُ كما يريد
سعى إليه بالشهادة فارتقى حيثُ الولادة
كانت أمهُ تجهِّزُ له بذلة العرسِ الجديدة
لم تبدِّل بالمراسمِ حين زفَّتهُ شهيدا
أيَّ بذلٍ هذا يا أمَّ عدي
عيناكِ التي اغرورقت بدمعِ الحنين
كانت شاخصة بالعزِّ تحاكي فلسطين
ترسمُ الصبح من ليلِ شعفاط ...ليبزغَ منهُ فجرَ جنين

٢٠٢٢ ١٠ ٢٣

عدي التميمي عظمة البطولة وسمو الشهادة

أحمد علوش

– من أنت؟

– عدي التميمي، أنا الفلسطيني، أنا العربي المسكون بحب فلسطين، العاشق لأزقة القدس وشوارعها، لقباب الجوامع وأجراس الكنائس وحجارة الجدران العتيقة.

– حدثني أكثر عن نفسك؟

– أنا من بني تميم، وعشيرتي منتشرة في بلاد الرافدين لذلك أملك همة صلاح الدين وعزم صدام حسين، وروح شهداء الجيش العراقي المنزرعين في جنين.. ولدت حاملاً جرحي وعذابات السنين، ووزعت حزني على جذور الزيتون الممتد عميقاً في الأرض وعلى كروم الصبار والعنب وحكايا الأهل عن الذي ضاع من الوطن وما قد يضيع.

– قلت وإذا أردت أكثر؟

– أنا فرح الصبايا الحزين الممزوج بالأمل والحسرة، حلم الأطفال في السير بأمان إلى مدارسهم، عنفوان الشباب وهم يقاومون القهر والذل وعدوان شذاذ الآفاق الذين يحترفون الجريمة ويغتصبون كل ما هو جميل في هذا الوطن.

– مهنتك؟

– مقاوم، مرة بالبندقية وأخرى بالمسدس، وأحياناً بالسكين، ومتعتي أن أكون المطاردُ لا المطَارَدْ، أجيد فن ممارسة القيامة وفعل الشهادة من شعفاط إلى قرب ما يسمونها "معاليه أدوميم" وهي واحدة من مستوطناتهم التي أقيمت فوق أرضنا. يريدون تحويل باطلهم إلى حق، وزيفهم منذ قرن ونيف إلى حقيقة، تعب الزمان ولم نتعب وتظل الراية عالية من يد إلى أخرى، ومن جيل إلى جيل.

أنا الفلسطيني، أنا الغضب الذي يقض مضاجعهم، ويؤرق ليلهم فلا يعرفون النوم أو الراحة، أنا رعد الشتاء المدوي، ونسيم الربيع الذي يزرع الأمل، ولهيب الصيف الذي يحرق أطماعهم ومشروعهم ويحول حياتهم إلى جحيم، وهم أوراق الخريف الصفراء الذابلة التي تتساقط كما سيتساقط كيانهم الاغتصابي الدخيل.

عدي التميمي، كتب بالدم سفراً من أسفار البطولة الفلسطينية، وترك للأجيال حكاية يتناقلونها، وقدوة يسيرون على هديها، هو الذي قال في رسالته إنما أفعل ليتحرك مئات الشباب من بعدي، وها هي الضفة بل كل عموم فلسطين تسير على خطاه وتقتدي بنهجه، وها هم كل أبناء فلسطين وكل الخيرين العرب ينحنون إجلالاً أمام عظمة بطولته وسمو شهادته، وها هم أخوته المقاومين في كل مدن وقرى الضفة ومخيماتها يصعدون هجماتهم على قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين فهم زاد هذه الأرض وملحها ورجالها، ويقترب أكثر يوماً ينتظره الجميع رغم الدم والتضحيات وحجم الجرائم المرتكبة كل يوم وساعة ولحظة على أيدي المجرمين الصهاينة لتظل الحقيقة هي أن فلسطين عربية وأن شمس الحقيقة لن تحجب بغربال.

عدي التميمي ارتقى إلى مرتبة الشهداء، عدي التميمي شهيداً، أعلنت فلسطين كل فلسطين الحداد على غيابه، وانحنى كل الفلسطينيين في الوطن والشتات أمام شموخه وعنفوانه وإجلالاً بما فعل، إلا والدته فقد امتزج عندها الحزن بالفرح ووزعت الحلوى احتفاءً باستشهاده وهي تصبو إلى أن تضمه لصدرها شهيداً مثلما كان طفلاً يرضع ثديها الطاهر، ويافعاً يهرب إلى صدرها كلما شعر

بضيق، وشاباً يبحث عما يعينه على هموم الحياة ومصاعبها.

"إن الذين لا يقرؤون التاريخ يعرضون أنفسهم لتكرار أخطاء الماضي" والذين يقرأون التاريخ الفلسطيني يدركون كما هي كثيرة وكثيرة نماذج البطولة الفلسطينية منذ أن بدأت مقاومة الغزوة الصهيونية لفلسطين، وكم هو سجل هذا النضال الدامي يحفل بالشهداء الأبطال شباباً وشيوخاً وأطفالاً، نساءً ورجالاً ومن مختلف الفئات، دون أن يلغي ذلك أو يقلل من عظمة وقفة عدي التميمي ومن عظيم شهادته، وفرادة بطولته.

تحية لك أيها الشهيد الشاهد على قدرة هذا الشعب وعظمته، تحية لك مقاوماً ومطارداً وبطلاً في شعفاط وشهيداً قرب "معاليه أدوميم" وأنت ولا شك تردد أو تصح فيك هذه الأبيات الشعرية.

"أيذكر وجهك المغرورق القسمات بالأحزان
كم عبرته آهاتي
وكم رسمته عيون طفولتي البلهاء
متكحلاً بلا جفن
ومكتملاً بلا لون
ووجهك كان أغنيتي
مع الريح التي عبرت
مع الريح التي تأتي
وحين تعانق الجسدان يا بلدي
احترقت وتلك "فلسطين" كحل جفنها كبدي